

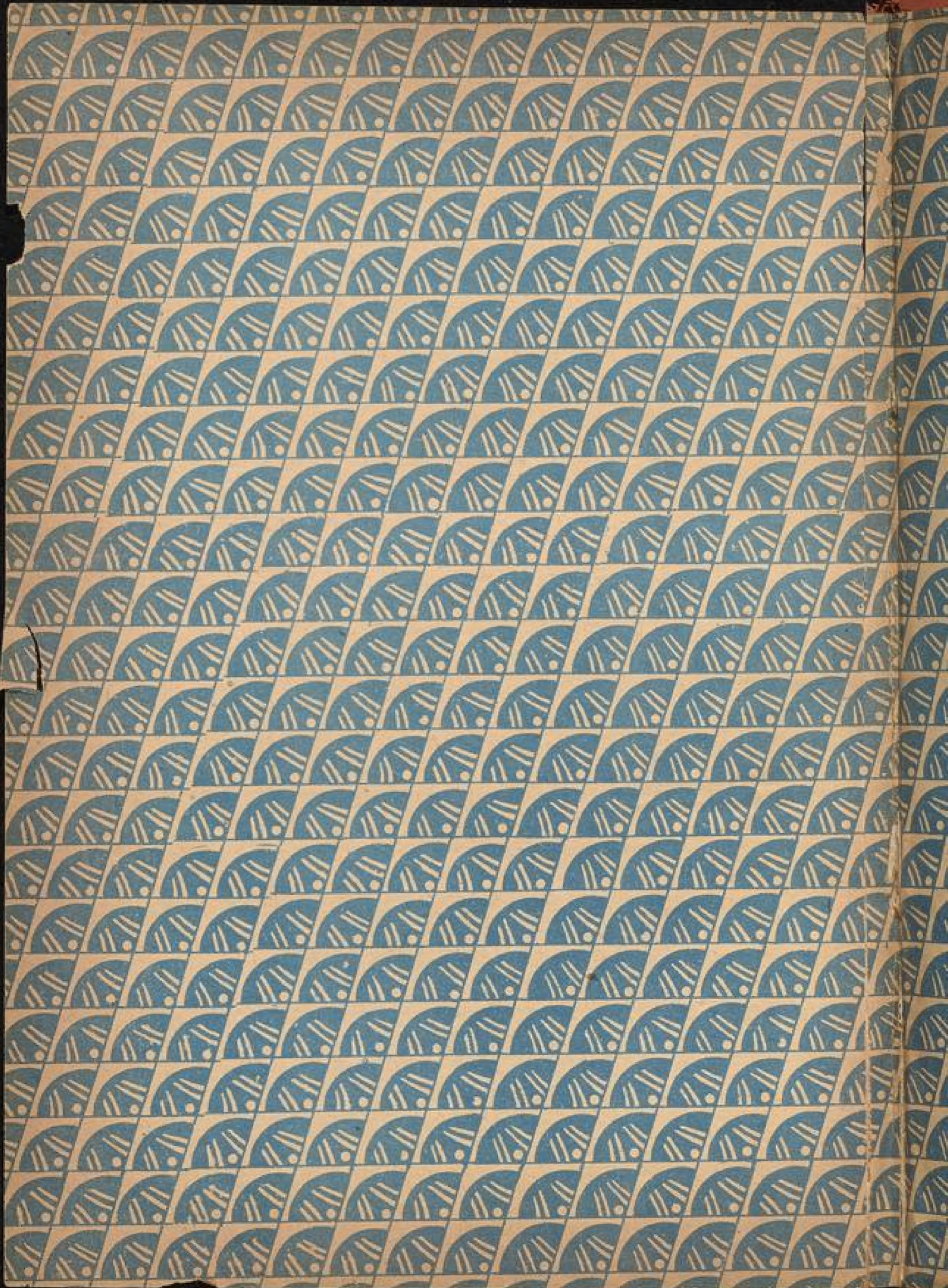


Columbia University  
in the City of New York

THE LIBRARIES









39141



FT 40 - 4 - PT 36 Anglo Egypt  
22/3/45  
137  
34

# مجموع الم جديد أو تطور الفكرة الدولية

تأليف

دكتور ارشد البراوى

B. A. (Hons), M. A. (London)  
دكتوراه في الآداب من جامعة فؤاد الأول  
مدرس التاريخ الاقتصادى والسياسى بكلية التجارة  
(جامعة فؤاد الأول)

الناشر

مكتبة النهضة المصرية

شارع عدلى باشا بالقاهرة تليفون ٥١٣٩٤

مطبعة ارمغان شارع مسند زكبرى مصر لصاحبها محمود النضري

١٩٤٥



893.78

B 23

45-39141



إهداء الكتاب

الى

زوجتي والى كل أم تبث في نفوس أطفالها فكرة المحبة والسلام



1901 2 2 1013

[1013]



## مقدمة الكتاب

ما السلام إلا الهدف الأسمى الذى يسعى الانسان إلى تحقيقه منذ ظهور المجتمع البشرى ، وما التاريخ إلا قصة الصراع العنيف بين فكرتى الحرب والسلم ومبدئى الفوضى والقانون . وشغلت هذه القضية العالم منذ أقدم العصور وساهم فيها المفكرون على اختلاف مذاهبهم بأرائهم ومقترحاتهم ومشروعاتهم ، وها نحن أولاء تحدثنا الصحف والمؤلفات عما يراه الكتاب والساسة والقادة أسسا صالحة لبناء عالم تسوده المحبة وينتشر فى ربوعه الوئام ، بعد أن اكتوت الشعوب بحربين لم يرو التاريخ لهما مثيلا ولما ينتصف القرن العشرين .

وقد رأيت إخراج هذا المؤلف المتواضع أعالج فيه تطور فكرة الدولية، والآراء والمحاولات المختلفة التى أريد بها نشر السلام ، ومنع الحروب ، وإقامة العلاقات بين الدول على أساس العدالة والنزاهة واحترام القانون والوفاء بالعهود . وإذا كانت عصبة الأمم أعظم تجربة ذات طابع عملى توسعت فى الحديث عنها ، وجهت أن أحيط القارىء بكافة الظروف النفسية والأحوال السياسية والعوامل الاقتصادية التى حالت دون نجاح التجربة كما أمل الجميع فى أعقاب الحرب الماضية ، ورأيت لزاما على أن أختم البحث بعرض المقترحات التى تقدم بها الكثيرون ، والتى يعتقدون أنها كفيلة ببناء صرح عالم جديد ، يشيع فيه الاطمئنان ، وتزول منه الأحقاد وعوامل الشقاق .

ولم أكتف بسرد الآراء والأحداث وإنما حرصت على معالجتها بالطريقة العلمية متناولا إياها بالتحليل والنقد وحاولت أن أجعل كلا من التاريخ والقانون والاقتصاد يلقي كل منها الضوء على الأحداث العالمية فى العصور المتعاقبة .

وأرجو أن أكون قد وفقت إلى ما إليه قصدت ، وأن أثير الاهتمام



يبحث هذه المسائل والمشكلات حتى يساهم الكتاب المصريون بنصيب أوفر في هذا المضمار .

ولا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر إلى الأستاذ الدكتور على الزيني عميد كلية التجارة الذي كان لتشجيعه وإرشاداته وتوجيهاته أكبر الأثر في صدور هذا الكتاب ، كما أنهز الفرصة للإعراب عن تقديري للزميل الفاضل الأستاذ وهيب مسيحه أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة فقد أعانني بوافر علمه على إجلاء بعض المسائل الاقتصادية التي اقتضى البحث التعرض لها .

المؤلف

كلية التجارة في ٨ يناير ١٩٤٥



## الفصل الأول

### آراء ومشروعات

منذ العصور الوسطى حتى الثورة الفرنسية

ذكر اللورد بريس في أولى المحاضرات التي ألقاها في الولايات المتحدة أنه يرى لازماً عليه أن يستهل حديثه عن مسائل العلاقات الدولية بمعالجة « الطبيعة البشرية » يقصد بها « الانسان كما كان في حالة الطبيعة » ، لأنه إذا كان الفرد في البلاد المتحضرة يخضع في علاقاته مع الغير لسيطرة القانون فإن الجماعات السياسية تعيش في « حالة الطبيعة » ازاء غيرها ، فهي خارج نطاق القانون ، لا سلطان لها إلا على نفسها ، تأتي أن تعترف أن لغيرها حقوقاً قانونية ، أو تسلّم أن عليها نفسها واجبات قانونية قبل الجماعات السياسية الأخرى ، فهي إذن تعيش في حالة لا تختلف عما كان عليه المتوحشون قبل أن تضمهم جماعات منظمة تنظيماً قانونياً . ولا مرأ أن بريس إنما يلح من طرف خفي ويعرض بطريقة غير مباشرة إلى ما تدعيه كل دولة لنفسها من حق السيادة وما يحجره التعلق بأهداف هذه الفكرة من رفض الرضوخ إلى رأى الغير ولو كان في هذا خير الانسانية وصالح المجموع ، هذا هو المبدأ الذي حمل عليه الأستاذ لاسكى حملة شعواء حين عد فكرة السيادة القومية والحرص عليها كاملة مسئولة أمام الانسانية وأمام محكمة التاريخ عن الحروب التي نشبت والدماء التي أهرقت من وقت إلى آخر .

وهنا تسأل : ما هي « حالة الطبيعة » هذه ؟ هل أساسها التنافر والبغضاء ؟ أم روحها التعاون والإخاء ؟ يرى أفلاطون وبجاريه الكثيرون من أهل الفكر أن الحرب هي العلاقة الطبيعية بين الجماعات ، وينذهب المتشائمون إلى أن الأفراد يقفون موقف الذئاب الكاسرة من بعضهم بعضاً . غير أن هذه



النظرة القائمة التي تبرر الحروب ونحاول أن نكسبها طابعاً شرعياً تقابلها روح الأمل والتفاؤل من جانب أنصار السلام ودعائه ، وهؤلاء يبنون حسن ظنهم على جوهر الطبيعة البشرية ويستندون في هذا الظن إلى الفلسفة الرواقية ، وحسب تعاليم هذه المدرسة الفلسفية لا يعدو الإنسان أن يكون مخلوقاً تتصارع فيه نزعة الشر مع الإدراك السليم ، فإذا ما خضعت هذه لسلطان العقل عاش المرء في سلام ووثام مع سواء لأن الطبيعة نفسها تميل إلى أن تبرز أسمى وأفضل ما في النفس البشرية ، وإذا كانت الجماعات تتكون من الأفراد فإن تغلب هذا الميل كفيل بالعمل على سيادة الوثام فيما بينها . ولقد أوضح دانتى الايطالى الفكرة حين قال إن الإنسان خلق كي يفهم العالم ويبنى عمله على أساس الفهم والإدراك ، ولن يتسنى أداء هذا العمل على الوجه الأكمل إلا على أيدي الناس جميعاً لأنه عمل فوق طاقة الفرد أو الأسرة أو القرية أو المدينة أو المملكة . هذا هو الهدف الأسمى الذى تتجه الإنسانية صوبه لأن السلام ضرورى إذا أريد أن يخصص الفرد نفسه في جو تسوده الحرية ويملاؤه الكمال لهذا العمل الذى يكاد يكون سماءاً ، وما الأحداث والتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلا مراحل التطور نحو هذه الغاية ، وما التاريخ إلا القصة الانسانية الكبرى للصراع العنيف بين فكرتي الحرب والسلام واللتين لم يقدر لإحدهما حتى اليوم أن تكسب المعركة وتفوز على الأخرى بصفة قاطعة .

إذا رجعنا إلى تاريخ أوروبا قبل قيام الدولة الرومانية رأينا شعوباً من الكلت في الغرب ، والصقالية في الشرق ، والجرمان في الوسط ، وكلها شعوب على قدر كبير من التأخر والهمجية تنقسم قبائل وبطون وعشائر ، وهنا تتمثل لنا صورة قائمة من الحروب والمنازعات وأعمال العنف والاعتداء وانعدام الأمن والاستقرار ، ولكن قيام الدولة الرومانية كان إيذاناً بزوغ فجر عهد جديد إذ ما لبث معظم القارة أن انصاع لحكم روما ، وانتشرت الحضارة



الرومانية بتقاليدها وأنظمتها وقوانينها، وبثت روما في نفوس الشعوب الأوروبية نوعاً من القومية الاجتماعية التي لا تعرف وطناً ذا حدود معينة، وتمتعت أوروبا — أو قل ذلك الجزء الروماني منها — بسلام دام قرنين من الزمان (٣١ ق م — ١٨٠ م). ولكن السلام Pax Romana الذي أسبغته روما على أوروبا ليس النوع الذي تحلم به البشرية، إذ لم يكن ثمرة إدراك سليم من جانب الشعوب لأهميته ومغزاه، بل فرضته روما بسلطانها ودعمتها حامياتها المبثوثة في مختلف الجهات، أي أن الدافع عليه كما يقولون آت من أعلى وليس من أسفل. ولذا لم يقدر له الدوام وكان مآله إلى الزوال في اليوم الذي يرتفع فيه سلطان الدولة ويختفي السيف المسلط على الأعناق، ولا أدل على ذلك من انتشار الفوضى وهجمات البرابرة بعد أن تضاعفت قوة روما. وفضلاً عن هذا فلم يكن سلاماً شاملاً إذ لم تنقطع الحروب بين الدولة والشعوب المتبربرة على حدودها، ولم تحل الامبراطورية نفسها من الاضطرابات والفتن تثيرها الاطماع الشخصية وتؤدي إليها المنازعات بين المتطلعين إلى العرش.

سقطت الدولة الرومانية وعادت الفوضى من جديد تضرب أطنابها في أوروبا عهداً طويلاً (٥٠٠ — ١٠٠٠ م) أطلق عليه رجال التاريخ اسم العصور المظلمة ثم أخذت أوروبا تخرج من الظلمات إلى النور وتدخل في دائرة العصور الوسطى بمعناها الحق. وحدثت محاولة على يد شرلمان لتوحيد أوروبا تحت سلطانه وتوجه البابا امبراطورا في روما عام ٨٠٠ م، ولكن تلاشت آمال الحاكم الزماني الكبير وتحطمت أحلام الرئيس الديني الأكبر فتنازع خلفاء شرلمان وقسمت معاهدة فردون عام ٨٤٣ م أملاكه الواسعة بين أحفاده الثلاث، وظهرت بذور القوميات الحديثة التي تعز بنفسها. ولقد تجددت محاولة شرمان على يد الملك الألماني أوتو الأكبر الذي توجه البابا كذلك في عاصمة المسيحية وعادت الامبراطورية الرومانية المقدسة إلى عالم الوجود وطلق أنصارها يدعون إلى توحيد أوروبا تحت سلطان الامبراطور، ويرون



فيه نائب الله على الأرض في المسائل السياسية . ولكن الزمن قد ولى  
فغرب أوروبا أبى أن يقر هذه التعاليم بعد أن سار قدما في طريق الوحدات  
القومية .

اعتنقت أوروبا الديانة المسيحية التي أخذت تنتشر بطريق الاقناع الروحي  
طوراً ، وبالقوة المسلحة طوراً آخر كما فعل شلمان إذ أعمل السيف في قبائل  
السكسون الجرمانية حتى تفلح عن وثنياتها وتدخل في حظيرة الكنيسة .  
والمسيحية دين يدعو إلى السلام والمحبة وحسن النية والاخلاص في المعاملة  
بين الأفراد والجماعات ، ويعتمد على الاقناع الروحي لاجتذاب الأنصار .  
وهذا كله نادى به مؤسس هذا الدين وحمل رسالته تلامذته ومريدوه . وكان  
المنتظر أن يكون الدين الجديد قوة تدفع الانسانية نحو الوحدة ، وتسير  
بالشعوب التي آمنت به في طريق السلام والاخاء ، وأن يقضى على الأقل  
بين أتباعه على الحروب وأسبابها ، وأن يعامل الكفار على أنهم اخوان في  
الانسانية لم يهتدوا بعد إلى الحق ولم يروا نور اليقين . ولكن شيئاً من هذا  
كله لم يحدث ، بل كانت الخلافات المذهبية والحروب بين الشيع المختلفة رد  
القدر الساخر على هذه الآمال والتعاليم السامية ، ومالت الكنيسة إلى أن  
تصبح أداة للطغيان تضرب المخالفين بيد من حديد ، لا تفهم معنى التسامح  
الذى هو طابع الأديان السماوية وأساسها القويم ، ثم طغى عليها تيار المادية  
فنافست الأمراء الزمنيين في التملك والسيطرة ، وادعى لها أنصارها قوات  
الهية ما عرفها مؤسسوها الأولون ، واشتبهت في صراعها مع الامبراطورية  
للتنازع على السلطات ، مما أضعف قوة الاثنين وقلل من هيبتها وشكك  
البعض في دعاويهما بعد أن جعل نزاعهما فكرة السلام المسيحية ضئيلة  
المعنى . وكيف ينتظر من الكنيسة أن تحتفظ بقوة روحية وعملية للتوحيد  
بعد أن جلس على الكرسي الرسولى رجال من طراز آل بورجيا ؟

برغم هذا لم ينس الناس أن العالم المسيحى وحدة . ولم يكن الرأى الغالب



شديد التنبيه لقوات الهدم إذ لم تتأصل الفكرة القومية في النفوس بعد . وكانت الآراء السياسية متأثرة بتعاليم الكنيسة التي أوضح البابا ربان خطتها في خطابه الذي حث فيه الشعوب المسيحية بأوربا على الاشتراك في الحرب الصليبية الأولى وقال لهم في معرض كلامه : لا تدعوا تعلقكم بالأرض التي نشأتم عليها تقف عائقاً في الطريق فالعالم كله ملجأ للرجل المسيحي والعالم كله وطن له ، ومعنى هذا أن الوحدة المبنية على أساس الدين المشترك تسمو على الخلافات القومية وتحتل منها مكان الصدارة وزادت الفكرة وضوحاً في كتابات أحد أساطين الكنيسة وهو Thomas Aquinas ( ١٢٢٦ - ١٢٧٤ م ) حيث نادى بأن المسيحيين في الأصل شعب واحد وانقسامهم إلى شعوب أو دول أمر ثانوي لأن الدول المسيحية كلها تكون أسرة واحدة وهكذا تراه ينفر من فكرة الدولة المستقلة المتمسكة بسيادتها والحريصة عليها . ثم هاجم الحروب فاعتبر الاشتراك فيها خطيئة وإن كنا لا نلوم الذين يقاتلون في سبيل الله والدفاع عن الدين .

والبابا نفسه بعد أن دان له الأورييون بالسيادة الدينية أصبح يرى من واجبه أن يحول بقدر المستطاع دون نشوب الحروب الخاصة والدولية كما كانت هذه مهمة الامبراطور بصفته الرئيس الزمى للعالم المسيحي ولو من الوجهة النظرية على الأقل . أى أن كلا منهما كان يضع نفسه موضع الحكم بين مختلف الأمراء والحكام . ويدل على شعور الكنيسة بهذه المسؤولية أن المجامع الكنسية في فرنسا أخذت في أواخر القرن العاشر الميلادي تدعو إلى ما أصبح معروفاً باسم « سلام الكنيسة » Pax Ecclesia الذي يقضى بتحريم الحرب في أوقات وفترات معينة . ثم تلا ذلك بعد سنوات اعلان الهدنة الربانية ، وطلب إلى الناس أن يقسموا أغلظ الإيمان بمراعاتها واحترامها . حقيقة لم يكن التقيد بهذه الأوامر الكنسية دقيقاً حتى لجأت الكنيسة من وقت إلى آخر إلى سلاحها من صب اللعنة أو إصدار قرار الحرمان .



على المذهب . غير أن هذه الأوامر والمحاولات دليل على ادراك هذه السلطة الدينية العليا للواجب الملحق على عاتقها بشأن الدفاع عن قضية السلام كما أن أهميتها تنحصر في أنها أول محاولة جديدة لمعاملة المسيحيين على أنهم « مجتمع ديني مدني » واحد عليه واجب الطاعة للحاكمين الذين نصبهما الله وعهد إليهما أن يحافظا على النظام والسلام في هذه الحياة وأن يسيرا بالناس إلى السعادة الأبدية في العالم الآخر . ولما دعا البابوات إلى الحروب الصليبية كان من أغراضهم اقرار السلام بين الجماعات المسيحية بأوربا بتحويل الجهود إلى قضية مقدسة ضد عدو مشترك . لم تنجح الحروب الصليبية في تحقيق غاياتها ولكنها لم تكن عبثاً إذ أدى الاتصال بين المسيحيين والمسلمين إلى أن يفهم كل فريق الآخر وأخذ « كثيرون من الأمراء والفرسان والشعراء يعبرون عن إيمانهم بالمساواة بين البشر وبالتسامح الديني والقومي . . وغالباً ما أكدوا عامل الاخوة بين أفراد الجنس البشري كأحد التعاليم المسيحية . وقد شاركهم كثير من المسلمين هذه المشاعر والاحساسات » (١) . ويعلم كل متتبع لتاريخ هذا الصراع ما ينتج عنه من تأثير أوربا بالحضارة الاسلامية وما ترتب عليه من ازدياد العلاقات التجارية إلى حد كبير وإقامة التجار الغربيين في بلاد الاسلام تخفيفهم امتيازات منحها لهم الحكام المسلمون .

والحقيقة أنه مهما قيل في مساواة البابوية فقد كانت الكنيسة مؤثراً ربط الناس بعضهم إلى بعض وأوحى إليهم شعوراً من التجانس والوحدة الدينية يسمو فوق اعتبارات الجنس واللغة . وتجلت مظاهر الوحدة خلال العصور الوسطى في نواح مختلفة وفي نظم تخطت الحدود الجغرافية الطبيعية أو السياسية الوضعية على الأقل إلى أواخر هذه العصور حين بدأ قيام القوميات وبخاصة في غرب القارة . فهناك النظام الاقطاعي بميزاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية وقد ساد القارة قروناً طويلة إلى أن انهار بنمو القومية والرأسمالية



وازدیاد قوة الطبقة الوسطى ، وهناك المجالس العامة يتلاقى فيها رجال الدين وأساتذة الجامعات الكبرى كما حدث في كونستانس وبال وبيزا وغيرها لتنظيم المسائل ذات المصلحة العامة والأهمية المشتركة ، وهناك الهيئات الرهبانية التي شبه البعض وظيفتها في المجتمع المسيحي بالجهاز العصبي بالنسبة إلى جسم الإنسان . وهناك وحدة الشفوق بين طوائف رجال الدين وأهل العلم والأدب والفن وأرباب الحرف المختلفة . هذه الحركات العامة الواسعة النطاق والمتعلقة بالشؤون المادية والروحية كانت تلمس معظم أوروبا على حد سواء إن لم يكن في وقت واحد . فتلاحظ مثلا ظهور الطرازين الروماني والقوطي في مباني إيطاليا وفرنسا وألمانيا وإنجلترا وأيريا . وفي الوقت الذي تسبغ كل دولة طابعها الخاص على الطراز العام نرى كلا منها تعمل على الاستفادة بما لدى الأخرى . وعالج الطلاب من رجال الدين والعلمانيين مسائل القانون الدولي وتحدثوا عن القانون الطبيعي . وفي العلاقات بين الجماعات السياسية المختلفة لعب التحكيم دوراً عظيم الأهمية في فض الكثير من الخلافات وقد أحصى نونكو فيتش Novacovitch أكثر من مائة وخمسين معاهدة وحالة للتحكيم في الفترة ( ١١٤٧ — ١٤٧٥ )<sup>(١)</sup> .

وإذا طرحنا الآراء النظرية عن وحدة أوروبا المسيحية مما سنعرض له فإننا واجدون محاولات عملية لتحقيق هذه النظريات فقد قدم ملك يوهيميا<sup>(٢)</sup> إلى لويس الحادي عشر ملك فرنسا مشرعا لربط دول أوروبا وفي سنة ١٥١٨ أي بعد اختتام العصر الوسيط بقليل عقدت معاهدة بلندن بين هنري السابع ملك إنجلترا وفرنسا الأول ملك فرنسا وشارل الأول ملك أسبانيا والبابا ليو العاشر وفي هذه المعاهدة المعروفة باسم « السلام العالمي » تعهد الموقعون عليها بالسلام الدائم فيما بينهم والتحالف ضد الأتراك أو أي معتد آخر . وإذا

Hertz : Nationality in History and Politics, P. 291

(١)

George of Podiebrady.

(٢)



تعرض أحدهم لهجوم من جانب دولة أخرى لجأ حلفاؤه إلى الوسائل الدبلوماسية لدفعه ، فإن لم تجد نفعا تقدموا في الحال بالمساعدة العسكرية . وكان لأي دولة أخرى أن تنضم إلى المحالفة إن شئت . وهكذا عقدت هذه الدول ميثاقا للسلامة الاجتماعية ، بتجديد العصر الحديث غير أنه لم يدم سوى فترة وجيزة من الزمن إذ تحطم بموت الإمبراطور مكسيميليان الأول ونشوب الصراع الطويل الأمد بين فرنسا وأسبانيا .

ووجدت قضية الوحدة والسلام أكبر نصير لها في دانتى صاحب كتاب De Monarchia الخالد .<sup>(١)</sup> وانك إذ تقلب صفحات هذا الكتاب وتطوى سطوره طيا تراه يسوق لك الدليل اثر الدليل على أهمية السلام على الأرض الذى هو صورة من السلام العلوى الذى تعجز الأفهام عن إدراكه . ثم يحدثك أن الله والطبيعة لم يخلقا شيئا عبثا وما الطبيعة إلا يد الصانع القدير . ثم يقول إن الانسان لم يخلق ليعيش متفردا وفي عزلة ، لأنه حيوان اجتماعى ، وبعد ذلك يتساءل : وما غاية الإنسانية جمعا ؟ ولأمر ما وجد المجتمع الإنسانى ؟ وبعبارة أخرى : ما هدف المدنية والحضارة ؟

وقبل أن يجيب على هذه الأسئلة يحدثك أن الله قد ميز الانسان بموهبة العقل والتفكير وانها موهبة لازمة للتأمل والعمل حتى يتمتع الفرد برغد العيش ولكن الجنس البشرى لن يستطيع الاستفادة من هذه القوى الكامنة إلا فى ظل السلام العالمى . تدبر مغزى الآية ، المجد لله فى الأعالي وعلى الأرض السلام ، فالمسيح لم يوص أتباعه بالجري وراء الثروة والسعى إلى اجتناء اللذة والتمتع بالجمال ولكن رسالته الوحيدة اليهم هى البحث عن السلام . وإذا كنا نبغى هذا فلا بد من توافر الوحدة فى الهدف الذى نضعه نصب أعيننا وفى الادارة المسيطرة على مجال نشاطنا لأن الفرد يحصل على أكبر قسط من

(١) راجع الفصل الذى كتبه S. Swith بعنوان Dante and World-Empire فى كتاب The Social and Political Ideas of some Great Mediaeval Thinkers .



السعادة حين تخضع كافة قوانا وأغراضنا وجهودنا للعقل الذي يهيمن عليها ويوفق فيما بينها. وإذا كانت مصلحة الأسرة الواحدة تقتضى وجود إرادة عليها ترفع اليها الخلافات فأحرى بالجنس البشرى أن تكون له قوة مهيمنة تتجه إرادتها نحو تحقيق السلام. هذه القوى العليا هي التي يعنى بها دانتى أما الأشخاص فلا أهمية لهم في نظره فكأن دانتى حين يتكلم عن الحاكم أو الامبراطور يقصد شخصاً مثالياً بل يجوز أنه لا يفكر إلا في أمر معنوي سام ذلك هو القانون.

ويسوق لنا دانتى دليلاً آخر: العالم كله وحدة يتم عليها طابع الاسم نفسه والله واحد وقد خلق الانسان على صورته وعلى الانسان إن شاء ادراك الكمال أن يتشبه بخالقه ما استطاع إلى ذلك سبيلاً وإن يتم هذا إلا إذا اعتمدت كافة العروش والأمارات على قوة واحدة. وثمت أمر آخر: أليس العالم مليئاً بالنقائص؟ ألا تنشب فيه الحروب من وقت إلى آخر؟ وأليس الغرض من الحروب اقرار السلام؟ ولكن من الذي يعين ذلك ويقرره؟ هنا تتضح الحاجة إلى محكمة عليا أو أمير فوق الجميع يقبض بكلتا يديه على الميزان. والعالم في حاجة إذن إلى القانون الأسمى الذي يكبح جماح المثل والأهواء والأحقاد القومية وما ذلك القانون إلا العدالة التي تعطى كل ذي حق حقه؟ فن هو الانسان الذي يمثل القانون ويحكم الجميع ولا يميل مع الهوى ولا تحركه الأطماع أو تؤثر فيه الشهوات والأحقاد؟ أليس هو الامبراطور الذي إذا ملكت يده كل شيء لم تعد له رغبة في شيء؟ وإذا أوصلنا المؤلف إلى هذه النتيجة وأعلى كلمة السلطان الزماني على دعوى البابا وهو الرئيس الروحي بقي عليه أن يعين لنا شخص هذا الحاكم الأعلى وهنا يلجأ إلى التاريخ يستنير بهديه فيخرج من دراسته أن هذا الحاكم هو الامبراطور الروماني وهذه الدولة التي يريد قيامها فتضم العالم كله — والعالم إذ ذاك المجتمع المسيحي — هي الامبراطورية الرومانية. لأنها على حد قوله تفجرت من ينابيع الرحمة.



هكذا دعا داتى إلى امبراطورية مسيحية ذات طابع عالمى تنشر السلام فى ربوع الأرض غير أنه فى الوقت نفسه لا يغفل شأن الحرية لأن للشعوب والممالك والمدن خواصها ومميزاتا التى تتطلب قوانين خاصة إذ « ينبغى أن نلاحظ بعناية أننا حين نقول أن حاكما أعلى يستطيع أن يحكم العالم فأننا لا نقصد إن أى قرار بسيط لكل هيئة محلية يمكن أن يصدر عنه . . . إن الشعوب والممالك والمدن يجب تنظيمها وفق قوانين مختلفة لأن القانون هو القاعدة التى تدير شئون الحياة . والذين يعيشون فى أجواء مختلفة يتطلبون قواعد للحياة مختلفة ولكن فى المسائل المشتركة بالنسبة إلى الجنس البشرى والكامنة فى نفسه يجب أن يخضع الكل لحاكم واحد وأن ترشدكم قاعدة واحدة نحو السلام » (١) . فهو اذن يرمى إلى انشاء عالم واحد ذى أهداف وجهود وسياسة مشتركة يحقق الخير للجميع ولكن تتمتع فى نطاقه أجزاءه المختلفة بالحرية بالقدر التى يتلاءم وظروفها . والفكر الحديث قد يرى فى دعوة داتى شيا كبيرا بما يدعو إليه أنصار الدولية وهنا يتعين علينا أن نتلقى آراءه بشئ من الحذر اذ هو يفرض وجود حاكم أعلى يستمد منه الأمر ذلك القانون العام الذى ينظم طريقة حكومة الجنس البشرى وكان داتى يرى فى هترى أوف لو كسمبورج أمله فى تحقيق العام الذى يدعو إليه . ولو تمشينا مع فكرة المؤلف لأوصلتنا إلى نظريه الحق المقدس للملكية ولكن لو فرض وأبدلنا « حاكم » داتى بهيئة دولية عليا تملئ قراراتها المؤدية الى احلال السلام والوئام على الدول التى تكون اتحاداً أورياً أو عالمياً الانجند شياً بين هذا « الحاكم الأعلى » وفكرة « الدولة ذات السلطان الأعلى » ( Super—state ) التى ينادى بها الكثيرون اليوم بعد أن لمسوا فشل عصبة الأمم وأسبابه ؟

لقد اعتبر Bryce مؤلف داتى مرثية أكثر منها نبوءة والواقع أنها تشمل الأمرين سوياً فن حيث الاحترام الكبير لروما والمثل الأعلى لامبراطورية



عالمية تكون وريثة العالم القديم ومستودع التقاليد المسيحية بعد الكتاب  
مرثية نبيلة في سمو تعبيرها (١) خاصة وقد وضع دانتى كتابه في وقت كانت  
القوميات آخذة في النمو والازدياد . شاهد دانتى هذه القوات الهدامة وتوقع  
أن تسفر عن انقسام العالم المسيحي إلى دول متنافرة تتضارب مصالحها وتدفع  
بها إلى القتال . لا يشك أحد أن القومية أنتجت خيراً حيث ساعدت على  
التقدم المادى للدول وأقرت السلام الداخلى إلى حد ولكنها لم تجلب السلام  
للعالم ومن هنا تعد دعوة دانتى إلى العالم المتحد تحت إرادة عليا نبوءة تذكّر  
القرون التالية لها أنها إن أرادت المحافظة على الحياة على الأرض فعليها ألا تنسى  
هذا على رمال القومية المتقلبة غير الثابتة بل تؤسسها على دعائم القانون الدولى  
والتفاهم بين الأمم والعطف المتبادل بين الشعوب (٢) .

في الوقت الذى يبحث دانتى الأمل الطيب فى نفوس أنصار الدولية نجد  
مواطناً له يسمى إلى هذه القضية العليا أشد إسماء ذلك هو مكياثلى صاحب  
كتاب الأمير الذى صاغ قانوناً يسير على هديه الأمراء والحكام وتصبح  
بمقتضاه الحروب والجرائم سلاحاً مشروعاً فى سبيل تحقيق الأمانى القومية  
والأغراض الوطنية . هذه المبادئ التى صاغها الإيطالى فى دستوره للحكام  
لا كبر عدو للذين يصوبون إلى عالم يقوم على دعائم التعاون السلمى وفض  
المشاكل بالطرق الودية بدلاً من امتشاق الحسام وشن الحروب وأغراق  
الأرض فى الدماء .

أشرنا إلى أن دانتى يروم إنشاء عالم له حاكم واحد يفرض إرادته على  
أجزائه المختلفة ويسوى خلافاتها ولكن بيرديبوا يقول إن أى محاولة لإحياء  
إمبراطورية رومانية بقصد إحلال السلام بين الأمم حلم لا يستطيع تحقيقه

(١) Figgis (John Neville) : Studies of Political Thought from Oerson to Grolius, pp. 24—25.

The Social and Political Ideas of Some Great Mediaeval Thinkers (٢)  
(Edit. by Hearnshaw). pp. 136—137.



بأية حال من الأحوال ، بل على النقيض من ذلك فإنها تؤدي إلى خلق الإضطرابات والإكثار من عوامل الشقاق وبواعث النكبات إذ ما من رجل سليم الإدراك يؤمن إيماناً حقيقياً أن في استطاعة فرد واحد في هذه الحقبة من تاريخ العالم أن يحكمه بأجمعه ويخضع له الناس كافة لأنه رئيسهم الأعلى ، وإذا بدا الميل إلى شيء من هذا فسنرى حروباً وثورات لا نهاية لها ولن يتمكن إمرئ من إخمادها بسبب كثرة السكان وبعد الشقة بين الممالك واختلاف الشعوب وميل الأديمين الغريزي إلى النزاع ، إلا أنه بسبب الرغبة الكامنة في نفوس الناس في أن يسود السلام ويعم الوئام فالحل العملي يكون بإنشاء إتحاد من دول غرب أوروبا فإذا نشب خلاف فإن مجلس الإتحاد يعين لجنة من المحكمين وهؤلاء بدورهم يعثون ثلاثة من كبار رجال الدين ومثلهم من القضاة العلمانيين لكل طرف من الطرفين المتنازعين فإن قبلا القرار الصادر فتعاه به وإلا فليرفع الأمر إلى البابا الذي يكون حكمه في هذه الحالة نهائياً . هذه هي فكرة دييوا الأساسية ولا شك أنها تعد خطوة إنشائية لها أهميتها في نظر الدوليين إذا قيست بآراء دانتى النظرية بل أننا اليوم لنعرف قيمة التحكيم ونحاول إقرار مبدأه بطريقة فعالة غير أن الذي يسترعى النظر ما يشير إليه الكاتب الفرنسي من رفع النزاع إلى حكم البابا النهائي ، وليس لنا أن نستخلص من هذا تأييد دييوا لسلطان البابا السياسي على العالم المسيحي فهذا أمر قد عفت آثاره وأن الحقيقة التي يتضمنها الاقتراح لتبدو سافرة أمام أعيننا إذا ذكرنا أن الوقت الذي كتب فيه دييوا مؤلفه هو العصر الذي كانت فيه البابوية أسيرة في أفنيون وبذا خيل للكاتب الفرنسي أن البابا سيظل إلى الأبد قانعاً بمركزه المتواضع في هذا المنفى وبذا يتسنى استغلال نفوذه الروحي في تنفيذ السياسة والقرارات التي يراها ملك فرنسا موافقة ، وبعبارة أخرى يريد دييوا إتحاداً من الدول الواقعة في غرب أوروبا وتحت زعامة فرنسا الفعلية وإن لم يكن صريحاً في إبداء الرأي حتى لا يثير كوامن الشك وسوء الظن .



رأينا كيف جعل ديويوا التحكيم وسيلة لفض الخلافات وهنا يعرض لنا هذا السؤال : وما الذي يتعين على الاتحاد عمله إذا أبى أحد أعضائه التقييد بقرار المحكمين ؟ وكأنا استبق الكاتب الزمن إذ جعل المقاطعة الاقتصادية وسيلة للإرغام حتى يضطر الخارج على القرار إلى الرضوخ بفعل الجوع . ألسنا نجد في هذه الفكرة نواة المادة السادسة عشرة من عهد عصبة أمم القرن العشرين ؟ ولكن ديويوا لم يفصل الأمر تفصيلا ولم يتعرض لدقائق التطبيق من الناحية العملية وما كنا نتظر منه أن يكون أصدق نظراً ممن صاغوا عهد العصبة في نهاية الحرب العالمية الأولى .

مرت أوروبا في طريقها إلى العصور الحديثة بفترة اصطلاح الكتاب على تسميتها ، بالنهضة ، وهي في الواقع من معالم التاريخ البارزة ومن أهم مظاهرها حركة الإصلاح الديني التي تحدث سلطان البابا والكنيسة الكاثوليكية . وأعظم شخصية حملت لواء التحدي نبئت في أرض ألمانيا . ولكن لوثر لم يساهم في تقدم القضية الدولية لأنه مجد الدولة وادعى لرئيسها حقوقاً واسعة تجعله يتصرف في رعاياه وشؤونهم حتى الروحية منها وساعدت إتباع الداعية الأكبر على تأييد هذه المزاعم ودعم هذه الآراء . وفي هذا المحيط الصاحب للتأثير يظهر إرزمس مذكراً العالم بما كاد أن ينساه بسبب حدة الخلاف الديني والرجل من مواطني هولندا ولكنه عالمي النزعة لا يقتصر بفكره ووشاعره إلى دولة بالذات فقد رحل إلى إنجلترا وفرنسا وألمانيا وسويسرا واتصل برعماء الفكر فيها وكون لهم أصدقاء ومريدين .

بدأ إرزمس بالتشكك في عدالة الحرب ونفى بشدة الفكرة السائدة في عصره والتي تجعل الحاكم صاحب الحق في البيت في أمر له هذه الخطوة . ثم لم يقف عند هذا الحد بل أنكر قانونية الحرب وهاجم حق الغزو والفتح الذي يميل مصالح الشعوب ثم تسامح عن الممانع من التجاء الدول إلى التحكيم ؟ اكتفى الرجل بالإشارة إلى أهمية هذه الطريقة وامتنع عن إبداء التفصيلات تاركاً هذه المهمة لغيره وهو على حق في هذا إذ لا بد لنجاح أي



فكرة ترمى إلى تنظيم العلاقات بين الدول أن تبدأ أولاً بإبرازها ثم نعمل على تركيزها في الأذان حتى إذا ما استعدت النفوس لها وآمنت بها سهل بعد ذلك البحث في وسائل التنفيذ والتطبيق العملي . ويأبى المؤلف إلا أن يشير إعجابنا به حين يعالج فكرة الحروب الصليبية ويهاجمها بسخريته اللاذعة فيقول : إذا كنا نرمي إلى التوسع أو نحرق وراء ثروة تركيا فما الذي يحددونا إلى إخفاء أطماعنا الديوية بستر من إسم المسيح ؟ هذه العبارة القصيرة في ميناها ضربة قاصمة للنافقين من آلهة الحرب الذين يسخرون من عقول الناس فيحاولون التماس الأعذار لإخفاء ذات نفوسهم ويتسترون وراء المثل العليا التي لا يعرفون لها قدراً أو احتراماً . هكذا ترى إرزمس عدواً للحروب منكرأ لها ساخراً منها وإن كان يحيز الحروب الدفاعية .

أما من ناحية الدولية وقيام اتحاد من الأمم فيقول إن أفضل الحالات هي التي ترى فيها وحدة أوربا بشرط أن يكون على رأسها حاكم على صورة الإله ! ولما كان الناس على ما هم عليه فالأفضل العمل على إنشاء عصبة من دول ذات قوة معتدلة . وفي هذه الفكرة يمس إرزمس مسألتين سيتممخص عنهما المستقبل وهما فكرة المخالفة المقدسة وسياسة التوازن الدولي .

نخرج الآن من نطاق الآراء النظرية البحتة والمقترحات الغامضة فنجد أمامنا مشروعاً مفصلاً الغرض منه تعميم السلام في أوربا والعمل على منع الحروب ، ذلك هو المشروع العظيم ، الذي أنتجته قريحة سلي وزير هنري الرابع ملك فرنسا ، والطابع العملي هو الصفة البارزة التي يتميز بها اقتراح سلي ولا غرابة في ذلك فقد كان وزيراً حنكته التجارب وبني سياسته على نشر السلام في فرنسا وهذا أتاح له أن يوجه عنايته إلى ترقية الزراعة كما شجع ملكه التجارة والطبقة الوسطى . وقد كان الرجلان على رأس الإدارة في فرنسا التي فرقها الحروب الداخلية بين الكاثوليك والهييجوثوت فاستطاع الوزير أن يلبس عن



كتب أخطار الحروب ، ولما وضع خنجر أحد المتعصبين حداً لحياة هنرى الرابع وانزوى سلى أخذ الوزير المجرب ينظر إلى حالة أوروبا فيراها مجموعة من شعوب مليئة بالأحقاد والغيرة ووجد أسرة هابسبرج خطراً على القارة بسبب اتساع أملاكها وهنا خرج على العالم بمشروع أبى له تواضعه إلا أن ينسب الفضل فيه إلى مولاه وإن أثبت البحث الحديث خلاف ذلك .

يبدأ سلى بالإشارة إلى الخطر الذى يهدد السلام الأوروبى بسبب اتساع أملاك آل هابسبرج ويقترح أن يتنازل هؤلاء عن جانب منمتلكاتهم ، وفى الوقت ذاته ينصح الحكومة أن تفلح عن الحروب وسياسة التوسع والإعتداء لأن هذه كفيلة بإثارة الحزازات والبغضاء ، وكأما كان الرجل يستشف المستقبل إذ قدر لفرنسا على يد ريشليو أن تدخل فى صراع طويل مع الإمبراطورية الرومانية المقدسة . ويبنى سلى استنكاره للحرب على أنها تعود بالخسارة على كلا الغالب والمغلوب ويقول أن كافة الحروب التى اشتبكت فيها فرنسا سواء بقصد الإعتداء أو لأغراض الدفاع عن الذات لم تكن لها من نتيجة سوى المشاق والآلام وإنه حتى فى حالة النصر والفتوح لا يتبقى بعد الصلح سوى الخراب والبؤس والنكبات والموت والفقر وبخاصة للشعوب المتعبة التى يجب عليها أن تدفع بالأمم ثمناً لجنون أمرائها وحكامها . وإذ كانت هذه عاقبة الحرب نفير لفرنسا أن تلجأ إلى التحكيم فيما تراه حقاً لها . ثم يقترح بعد ذلك إنشاء جامعة من الشعوب المسيحية فى القارة الأوربية ويكون لها مجلس للبحث فى الخلافات التى قد تؤدى إلى نشوب الحرب ، ويرى سلى أن تشمل هذه الجامعة الأوربية العناصر التالية : —

١ — ست ملكيات وراثية وهى فرنسا وأسبانيا وبريطانيا العظمى والدنمرك والسويد .

٢ — خمس ملكيات انتخابية وهى الولايات البابوية ومعها نابلى ،



والإمبراطورية الرومانية المقدسة على أن تقتصر على النمسا وألمانيا ، وبولندة  
وبوهيميا والمجر .

٣ — جمهوريات سويسرا ، والأراضي الواطئة ، والبندقية ومعها سردينيا ،  
والولايات الشمالية بإيطاليا .

ويلاحظ أن سلي يرى أن يكتفى آل هابسبرج بحكم الجنس الألماني نفسه ،  
وكذلك يستبعد روسيا من الجامعة الأوروبية لأنها أمة غير متحضرة أحوالها  
مضطربة فضلا عن بعدها عن بقية دول القارة .

هذا التوزيع الإقليمي إقترح يمتاز بالجرأة ويشير الكثير من الصعاب  
والمشاكل ، وكيف يمكن تحقيقه ؟ وبعبارة أخرى كيف نجعل أملاك آل هابسبرج  
مقصورة على ألمانيا والنمسا ؟ حينئذ سلي في بادئ الأمر الالتجاء إلى الحرب  
للوصول إلى هذه النتيجة ، ولكنه عاد فغير موقفه واستحسن اتباع أسلوب  
الإقناع بأن يظهر أمراء أوروبا لأباطرة هابسبرج أن نقص مساحة أملاكهم  
لا يؤدي إلى سلام أوروبا وخير المسيحية فحسب بل هو كذلك عمل يزيد في  
قوتهم ويعلى من شأنهم ويرفع من سمعتهم . والفكرة في حد ذاتها سديدة فقد  
كان من أكبر عوامل الضعف والتفكك في الإمبراطورية الرومانية المقدسة  
اشتغالها على أجناس متباينة وشعوب متفاوتة من حيث اللغة والدين والتقاليد .  
ولا يسعنا أن نختم الحديث عن سلي دون الإشارة إلى اقتراحه ومطالبته بحرية  
التجارة بين الدول المشتركة في الجامعة الأوروبية التي يدعو إليها وأن يشمل  
ذلك التجارة برأ وبحراً . والذي دفعه إلى ذلك احتكار أسبانيا لتجارة العالم  
الجديد مما عرضها للإعتداء من جانب فرنسا وإنجلترا وهولندة وقد بدأت  
فرنسا نفسها تتحدى هذا الاحتكار الأسباني في عهد هنري الرابع نفسه .

وهكذا أدرك سلي في أوائل القرن السابع عشر أثر العامل الاقتصادي  
في قيام الحروب كما نعلم اليوم حيث يدعو قادة الأمم إلى إزالة الحواجز



البحرية وهدمها فيما بعد الحرب الحالية كوسيلة لتسهيل التبادل التجاري وسبيل للتعاون والتقارب بين الأمم والشعوب .  
هكذا نادى سلى بالجامعة الأوروبية وكله أمل أن يتردد النداء فيجد مجيئاً وأن يستيقظ الضمير الأوربي ، أما التاريخ فقد رد رداً كله سخرية مؤلمة ومحنة !

أدى ظهور حركة الإصلاح الديني إلى منازعات في ألمانيا انتهت بتسوية مؤقتة بمقتضى صلح أجزبرج بين طائفتي الكاثوليك والبروتستانت غير أن الأيام ما لبثت أن أثبتت أن الصلح لم يكن سوى هدنة مسلحة ، ذلك أن المسائل الأساسية ومصادر الخلاف الكبرى لاتعالج بانصاف الحلول ، وهكذا انقلب الخلاف المذهبي إلى نزاع مسلح وبدأت حرب الثلاثين سنة (١٦١٨ - ١٦٤٨) في ألمانيا وتحولت إلى حرب أوروبية اشتبكت فيها معظم الدول جرياً وراء مغايم مادية وسعياً إلى تحقيق أهداف قومية ومحافظة على مبدأ التوازن الدولي على حساب ألمانيا المفككة وآل هابسبرج . وهكذا تعاونت السياسة مع الدين فكانت النتيجة خراباً واسع النطاق حتى أن قرى ألمانية برمتها خلت من أهلها وأخرى لم يبق من سكانها سوى العشر .

في غمار هذه المجزرة هب جروشويس<sup>(١)</sup> لأنه لاحظ ، في العالم المسيحي استهتاراً بصدد الحرب بما ينبغي أن نخجل منه حتى الشعوب المتوحشة ، وتسابقاً إلى امتشاق الحسام لأتفه الأسباب أو لغير ما سبب . وإذا ما جرد السلاح زال كل احترام للحق سواء كان قدسياً أو بشرياً كأنما خيل للناس أو استقر في نفوسهم أن يرتكبوا كل نوع من الجرائم دون ضابط أو تقييد ، فدعا إلى تقييد الحرب حتى تصبح أدنى إلى الروح الإنسانية وذلك بأن تقبل الحكومات

---

(١) ولد في وقت عام ١٥٨٣ وتقل في إنجلترا وفرنسا وحكم عليه بالسجن مدى الحياة سنة ١٦١٩ ولكنه تمكن من الفرار إلى باريس حيث وضع كتابه « قانون الحرب والسلام » الذي نشر عام ١٦٢٥ وبمعدتها دعت الملكة كريستينا وجعلته سفيرا للسويد في فرنسا . وأخيراً استقال من منصبه وأثناء عودته من السويد مات في بلدة روستوك بألمانيا سنة ١٦٦٤ .



التمدينة مستوى شديداً ودقيقاً بشأن ما يجوز السماح به في وقت القتال .  
غير أنه نظر إلى الأمر على أنه أبعد غوراً من هذه النظرة السطحية إذ ليست  
المشكلة تهذيب وسائل الفتك والتدمير بل هي تجنب الحرب ما استطاعت  
الأمم إلى ذلك سعيلاً . والوسيلة في رأيه هي التحكيم ولذا نراه يقترح عقد  
مؤتمر يمثل الدول المسيحية بأوروبا ويتولى فض الخلافات بوساطة الأمم  
التي ليس لها دخل مباشر في موضوع النزاع . كما ينبغي دراسة الوسائل الكفيلة  
بإرغام الطرفين المتنازعين على قبول شروط الصلح المعقولة . وأن هذا الرأي  
ليجعل صاحبه سابقاً للعصر فها نحن أولاء قد تقدمنا في مضمار المدنية وابتعدنا  
عن عهد جروشيوس بقرون ثلاث ومازلنا نبحث عن هذه الوسائل أو إمكان  
اتخاذها وتطبيقها . ويلاحظ أنه يتكلم عن شروط الصلح المعقولة والحق أننا  
نعتبر الأمم التي تشن الحروب مريضة وفي حاجة إلى الشفاء أكثر منها إلى  
الانتقام والقصاص .

وأن جروشيوس لجدير بمكانه اللائق به في تاريخ الحركة الدولية إذ أراد  
أن يجعل فكرة القانون أساساً في العلاقات الدولية وأرشد العالم إلى هذه  
الحقائق السليمة . وأخيراً انتهت حرب الثلاثين عاماً بصلح وستفاليا الذي  
حاول أن يرسم خريطة لأوروبا ويعالج بعض مشاكلها . وجلس في المؤتمر ممثلو  
الدول الكاثوليكية والبروتستانتية على قدم المساواة وانحط شأن الإمبراطورية  
المقدسة وزالت دعواها بأنها في مركز يسمو على غيرها من الوحدات  
السياسية ولم تعد أعلى من الملكيات الأوربية الأخرى كفرنسا والسويد  
وأسبانيا وهولنده . وفي الحق لقد برز من المفاوضات والاتفاقات بين ممثلي  
الدول المشتركة في المؤتمر نظام الدول الأوربية الحديث القائم على أساس  
المساواة بين الدول المستقلة ذات السيادة وإن أقر وجود دول كبرى وأخرى  
أقل منها شأناً . ومن ذلك العهد سرت القاعدة بأن يتولى وضع القانون العام  
لأوروبا الساسة ومؤتمرات السفراء أي أولئك الذين يمثلون دولاً متساوية في



سيادتها من الوجهة النظرية . ولهذه الأسباب مجتمعة يعتبر صلح وستفاليا عام ١٦٤٨ نقطة هامة في تطور العلاقات الدولية والقانون الدولي الذي ينبغي أن ينظمها .

لم يكن صوت جروشيوس الوحيد الذي ظهر في القرن السابع عشر بل نجد ولیم بن يطالع العالم بمشروع جديد يرمى إلى توحيد أوروبا وتعميم السلام بين وحداتها السياسية ، وقد نشر مؤلفه الصغير <sup>(١)</sup> في سنة ١٦٩٠ في وقت تعرضت فيه القارة لأطماع لويس الرابع عشر ملك فرنسا ولما تنقض أربعون سنة على صلح وستفاليا . ويتبنى ولیم بن إلى جماعة الأصدقاء المعروفين باسم Quakers والذين يقوم مذهبهم على أن الإيمان المسيحي يستند إلى أن في داخلية كل امرئ نوراً باطنياً يظهر له أنه قد أعد لغرض أسمي من سعادته الذاتية وأن عليه دائماً أن يعنى بحاجات أصدقائه وأن جميع الناس إخوان له أو ينبغي أن يكونوا كذلك . ومن البديهي أن مثل هذه المبادئ تنكر سياسة القوة وتنفر من الحروب وتدعو إلى السلام والإخاء وسنرى كيف بدأت الدعوة السلمية في القرن التاسع عشر على أيدي رجال من هذه الشيعة .

وأهم ما في مشروع ولیم بن المسائل الآتية :

- ١ — إنشاء برلمان من الدول الأوروبية يضع قواعد عادلة يراها الحكام .
- ٢ — تعرض على البرلمان كافة الخلافات التي تعجز السفارات الخاصة عن تسويتها قبل دعوته للاعتقاد .
- ٣ — إذا رفضت إحدى الدول الرضوخ لقرار البرلمان أو تلكأت في تنفيذه إلى ما بعد الميعاد المحدود ولجأت إلى الحرب فواجب بقية الأعضاء إرغامها على احترام القرار الصادر في موضوع الخلاف .
- ٤ — الغرض من هذا الاتحاد العمل على منع المنافسات المسلحة بين

(١) Essay towards the Present and Future Peace of Europe by the Establishment of an European Diet, Parliament or Estates.



الأعضاء ولا يمس شؤون الدول الداخلية أو سيادتها وإيرادها .  
فوليم بن يدعو إلى هيئة دولية تعاونية مع الاحتفاظ بسيادة الأعضاء .  
وهنا قد يعترض بأن بعض الأحكام التي يصدرها الديت أو البرلمان لا تكون  
عادلة ويصبح من العسف تطبيقها ولكن بن لا يابه لمثل هذا الاعتراض لأنه  
يعلم ويشاركه في ذلك الواقع أن أحكام المحاكم الأهلية نفسها ليست عادلة  
دائماً ، ومع ذلك فلا يتصور قيام دولة واستتباب الأمن والنظام فيها بدون وجود  
القانون . ومعنى هذا أن الحكم يجب تنفيذه مادام ذلك في صالح المجتمع الأوربي  
وهنا ينبغي ألا تتعلق الدولة بسيادتها إلى الحد الذي يعطل قرار الهيئة الدولية .  
وهكذا بينما ينص مشروع بن على حق الدول في إدارة أمورها الداخلية  
والاحتفاظ بسيادتها فإنه لا يرى مانعاً من التضحية في سبيل الخير الدولي  
العام . والحق إننا نجد من الصعب إن لم يكن من المستحيل أن نتخيل عالماً  
يسوده السلام والوثام وتنتفي فيه الحروب وفي الوقت نفسه نجد سيادة الدولة  
الفردية إلى الحد الأقصى . إن حرية العمل مرغوب فيها بل هي في رأي الجميع  
من مقومات الحياة ودعائم المجتمع المذهب ولكنها يجب أن تكون بالقدر  
الذي لا يؤدي إلى اغفال حرية الغير وإلا انقلب الأمر فوضى لا ضابط لها .  
وإذا كنا لا نقر مبدأ الحرية المطلقة للأفراد في داخل الدولة نفسها فأحرى  
بنا أن نكرها في علاقات الدول بعضها ببعض ويجب أن تعد الأذهان في  
مختلف أنحاء العالم ، الدول الكبرى والصغرى على حد السواء ، لتقبل مبدأ  
الحرية المقيدة لصالح الإنسانية .

ويؤخذ على المشروع الذي نحن بصددده أنه لا يوضح لنا ما يصح اتخاذه  
من الإجراءات إذا أتى أحد الأعضاء العمل بقرار البرلمان وهي المشكلة  
التي واجهت عصبة أمم القرن العشرين ولا نعتقد أننا وصلنا إلى حلها حلاً  
عادلاً معقولاً مع توضيحاتنا الباهظة في السنوات الأخيرة . وقد تجنب ولیم بن  
هذه العقبة الكبيرة بأن افترض عدم احتمال وجودها إزاء اجماع بقية أعضاء



تلك الهيئة الدولية ، وبعبارة أخرى هو يعتمد على حسن النية أولاً وعلى الأثر الأدبي من قيام جبهة دولية متضامنة ثانياً .

نتقل الآن الى القرن الثامن عشر فاذا بنا أمام حرب الوراثة الأسبانية التي وقعت فيها معظم دول أوروبا ضد فرنسا كي تتحد من أطماع لويس الرابع عشر وأخيراً عقدت معاهدة أوترخت سنة ١٧١٣ وفي هذا العام نفسه نشر سان بيير مشروعاً<sup>(١)</sup> يرمى الى جعل تسوية أوترخت أساساً لنظام دولي يقوم على انشاء هيئة أوروبية أو جمهورية مسيحية ، حسب تعبيره ويتعهد أعضاؤها بالإقلاع عن الحرب وتسوية خلافاتهم عن طريق التحكيم أمام جمعية مركزية من الحلفاء ولها أن تنفذ قراراتها بواسطة القوة المسلحة إذا دعت الضرورة .

ختم صلح أوترخت عصر الحروب الكبرى التي أنارتها سياسة لويس الاعدائية وأطاعه في السيطرة على القارة ، وكان المفروض أن المجتمع الأوروبي قد تعلم درساً قاسياً يهديه إلى إدراك قيمة التعاون خير الدول كافة ولكن الذي حدث كان نقيض ذلك الأمل تماماً كأن على الإنسانية أن تمر في بحار من العرق والدموع والدماء حتى تطهر نفوس أبنائها ويقبلوا فكرة السلام عن عقيدة واقتناع وبذا تحوز الفكرة الدولية انتصارها الحاسم .

قبل أن يموت الإمبراطور شارل السادس حصل من الدول على وعد ( Pragmatic Sanction ) بالمحافظة على أملاك وريثته وابنته ماريا تريزا ومات الرجل مطمئناً إلى شرف الدول وهنا يعتدى فردريك الثاني (أوالاً كبير في نظر التاريخ) ملك بروسيا الشاب على الإمبراطورة الصغيرة ويطمع في اقتطاع ولاية سيليزيا العظيمة بموقعها الحربي والغنية بمواردها المعدنية مع أن والده كان من الموقعين على الضمان المقدس ! حاول فردريك تبرير اعتدائه بأعذار



تذكر بقصة الذئب والخل وما أشد الشبه بين الحالين ! ولكنه اعترف فيما بعد أن الطمع كان الدافع الوحيد له على فعلته ونقضه للوعود الدولية . وكانت نتيجة سياسته الاعتدائية نشوب حرب الوراثة النمساوية حيث وقفت فرنسا إلى جانب بروسيا وأبدت إنجلترا النمسا . ثم عقد صلح درسدن وإذا بالدول تغير موقفها فاستميل النمسا إلى جانبها فرنسا وتحاز إنجلترا إلى صف فردريك أملا في انتزاع كندا وغيرها من عدوتها التقليدية فرنسا . ويعرف التاريخ هذه الحركة السياسية أو هذا التذبذب باسم الانقلاب الدبلوماسي Diplomatic Revolution وبذا تمياً المسرح الدولي لتمثيل الفصل الثاني والختام في المأساة إذ نشبت حرب السنوات السبع ( ١٧٥٦ - ١٧٦٣ ) التي ضمنت سيليزيا لروسيا ومكنت إنجلترا من كندا وممتلكات فرنسا في الهند .

وكأما شامت الأقدار ألا ينتهي القرن الثامن عشر دون ارتكاب إحدى جرائم التاريخ الشنيعة إذ قسمت دولة بولنده على أيدي روسيا وبروسيا والنمسا . أفلا يحق لألفرد زيمرن أن يصم القرن الثامن عشر بالفوضى الدولية في أبشع صورها ؟

في وسط هذا الظلام الدامس من الحروب ونقض العهود والجرائم الدولية وسياسة القوة الغاشمة يشع نور يذكركنا بأن هناك ضماير تثيرها هذه الأحداث . فقد طالع الفيلسوف الألماني كانت Kanti العالم بمقالين أحدهما : مقترحات رجل دولي للتاريخ العالمي ، وثانيهما : نحو السلام الأبدى ، وقد ظهر في عام ١٧٩٥ .

يذهب كانت إلى أن الطبيعة وهبت الإنسان العقل لأنها تريد أن تثير فيه حرية الإرادة إذ لم يخاق الإنسان لتسيده الغريزة وحدها أو تغذيه معلومات نشأت معه ولكنه : خلق كي يعمل كل شيء لنفسه وب نفسه ، غير أن الإنسان مخلوق عرضة للخطأ إذ إلى جانب قوة العقل والرغبة في التعاون نجد الغريزة الحيوانية النزاعة إلى التملك والسيطرة . فكانت كما فعل الفلاسفة الإغريق



من قبل يتصور النفس البشرية ميدان صراع بين سلطان العقل وقوة الدوافع الشريرة ، ولكن الفيلسوف يرى الخير عن طريق هذا النزاع لأن ما يشعر به الإنسان من البأساء والفاقة يدفعه الى الحياة المدنية ويريه الحقيقة التي تهديه الى أن يدرك أن العدالة وحدها هي التي تهني له المجال الطبيعي الذي تنمو فيه قواه وإذا شئنا أن يكون لهذه الحقيقة أوسع مدى لزم أن يكون العدل عالمياً في طابعه ومرماه . ثم يقول كانت إذا وقفت كل دولة من الأخرى موقف الحرية غير المحدودة والمسئولة فلن ينتج عن هذا غير العداوة وتبادل الشرور والتكبات وهنا تدفع الطبيعة الناس بسوط الحرب وأعباء التسليح الفادحة إلى الإقلاع عن حياة الحمجية التي ينعدم فيها سلطان القانون فيؤسسوا عصبة أمم وهي نظام تستطيع فيه الدول ، وحتى أقلها شأنًا ، أن تتوقع الأمان والسلامة لا بسبب قوتها أو إيمانها بحقها بل عن طريق هذه العصبة التي تتحد فيها قوات الأمم جميعا لتكوين قوة واحدة أو إرادة مشتركة تصدر ما تشاء من أوامر وقرارات وفقا للقانون العام .

هكذا يعتقد كانت أن الظروف التي أرغمت الرجل الطبيعي على الحياة المدنية وحياة المجتمع ذى القوانين ، هي نفسها التي ستحمل الشعوب على التماس هذه الحياة حيث الطمأنينة والسلامة في ظل دستور عام يخضع الكل لحكمه . إلا أن الإنسانية لن تصل الى هذه الغاية الا بعد أن تتعرض لتجارب قاسية من الألم والشقاء والحرب والدمار . وما من شك أن هذا الرأي الذي يعد التعاون أساس الحياة الحقة إنما يختلف عما نادى به الكثيرون من قيام عنصرى « تنازع البقاء » و « بقاء الأصلح » .

وبما يلفت النظر أن كانت يستعمل عبارة « عصبة أمم » Voiker bund وهي التي استخدمها الألمان حين الكلام على الهيئة الدولية التي تكونت في عقب الحرب العالمية الأولى .

عما تقدم نرى أن كانت عني في مقاله الأول بوضع نظرية للتعاون السلى



بين الدول أما في مقاله الثاني فاهتمامه موجه إلى الناحية العملية حيث يعرض لمسائل يخيّل لمن يطلع عليها أنها من كتابات الدوايين في القرن العشرين فهو يقترح أن لا تشمل المعاهدات التي تعقدها الدول أية تحفظات أو شروطاً سرية لأنها في الواقع تكون نواة لحرب تالية ، ثم تناول مشكلة التسليح فأشار بحل الجيوش لأنها تنزل من قدر الإنسان وتحط من كرامته، وإذا كان لا بد من الحرب بقصد الدفاع عن النفس والوطن فليكن ذلك عن طريق التطوع . واقترح كانت كذلك تحريم القروض الأجنبية لما تشيّر من مشاكل . وهذه مسألة دقيقة لأن النظام الاقتصادي الحالي يرى في القروض ضرورة في كثير من الحالات ولكن لا يفوتنا أن نذكر أن تقديم القروض للشعوب الضعيفة قد يتخذ ذريعة للتدخل في شؤونها ثم السيطرة عليها ولو بالقوة كوسيلة لحماية هذه الأموال والتاريخ المليء بالشواهد المماثلة يؤيد هذه النظرية ويعطى الفيلسوف الألماني بعض العذر في اقتراحه السالف الذكر .

ومن الأمور التي تناولها المؤلف بالبحث حق التدخل في شؤون أعضاء العصبة فهو يعارض في ممارسة هذا الحق مع استثناء حالة الحرب الأهلية . وهذا الموضوع الذي طرقه كانت لم يستقر عليه الرأي حتى اليوم لأنه يتناقض مع سيادة الدولة في داخل حدودها وقد كان من أغراض المخالفة المقدسة والمخالفة الرباعية في مستهل القرن التاسع عشر كما قسرهما دتريخ إتحاد الثورات التي تنشب في البلاد صوناً للسلام وعارضت في ذلك إنجلترا على لسان كاسلريه لأن هذا يخالف ارتباطات ومشاكل ويعد اعتداء على حريات الشعوب واستقلالها فإدامت هذه الثورات لانهتد السلام الدولي بالخطر .

وأخيراً فإن كانت الذي شاهد سياسة الأمراء والحكام في عهده وما قبل ذلك يبدى ارتياحه الشديد في أفراد هذه الطبقة ولا يطمئن إلى تقديرها لأنها ترج بالشعوب في حروب لتحقيق مجد شخصي أو غرض ذاتي ، ولهذا فن الضروري أن تتخذ الأمم لنفسها الطابع الجمهوري من الحكم وألا تعلن الحرب



إلا إذا حصلت الحكومة على الموافقة التامة من جانب طبقة المحكومين. ويجب ألا نأخذ كلمة «جمهوري» بمعناها الحرفي الدقيق إذ الأرجح أنه يدعو إلى الحكم المستند إلى رأى الأغلبية، وهذا يقصد الحكم الذى ندعوه اليوم بالديموقراطى وهكذا يتفق الفيلسوف الألمانى مع رأى الحديث الذى يدعى أن الديموقراطيات أحرص على السلام وأكثر نفوراً من الحرب وهو قول فيه قدر من الصحة. ومن العسير الوصول إلى رأى قاطع فى هذا الموضوع على هدى التجارب والأحداث التاريخية إذ مهما قيل فى محاسن الحكم الديموقراطى فلا نزاع أنه من التعسف القول إن القرارات التى تتخذها الحكومات الديموقراطية فى مثل هذه الأمور الخطيرة تقدم عليها لأن الأغلبية الكبرى من الناخبين تؤيدها فعلاً. حقيقة تحصل الوزارات فى غالب الأحيان على موافقة الهيئات النيابية ولكن لا يفوتنا أن نتوه أن زعماء الأحزاب هم فى الواقع الذين يوجهون سياسة أتباعهم وينفذون تقاليد معينة فى السياسة الخارجية ولا نستطيع أن ننفل أثر الدعاية عن طريق الصحافة والنشر فى توجيه رأى العام وإعدادة لفكرة معينة. ورجل الشارع كما يسمونه ليس بالقدر السكا فى من الكفاية للحكم على الأمور بمعاييرها الصحيحة لأن هذا يتطلب درجة عالية من الثقافة والرقى العقلى مما يدخل فى دائرة الآمال البعيدة التحقيق اليوم. وإتفا الذى نظنه أقرب إلى الإحتمال أن الحكومات الديموقراطية تحرص فى سياستها ألا تميل كثيراً عن ميول الشعب ما وسعها الجهد لذلك لأنها تتقدم إليه من حين إلى آخر تطالب ثقته وتأييده وهذا ما يجعلها أميل إلى التروى من الحكومات المطلقة حيث يتوقف كل شيء على إرادة رجل واحد يملكها على الشعب ويتحكم فى الصحافة والنشر والدعاية.

قدمنا خلاصة موجزة لأراء كانت وقد تبسم بطابع الغرابة بالقياس إلى المعايير الخاطئة التى كانت تسود العلاقات الدولية فى القرن الثامن عشر غير أن عنصر الغرابة يتضائل إذا ذكرنا أن هذا القرن شاهد ذروة الثورة العسكرية التى نبئت أصولها فى القرن السابع عشر. وتميزت هذه الحركة المستتيرة بروح



إنسانية وطابع دولي إذ كانت النعمة التي ضرب عليها الاجتماع والفلاسفة أن الإنسان حيوان اجتماعي ليس بالقياس إلى جماعة صغيرة محدودة العدد بل بالنسبة إلى الجنس البشري كله وأن الناس جميعاً إخوة وأن رخاء المجموع يجب أن يكون المسئولية المتقاة على عاتق الكل بلا استثناء وفي هذا يقول هايز : لم يشاهد العالم منذ عصر المسيحية الأول ومارك أوريليس دعوة كهذه إلى مبدأ الدولة واستنكاراً للوطنية الضيقة الحدود وحضاً لهذا للناس كي يسموا على روابط الاخلاص المحلية ويصبحوا من مواطني عالم واحد تتجه جهودهم نحو تحقيق تقدم الإنسانية وسلامها » (١)

لقد كان القرن الثامن عشر عصر العقل الذي أظهر سخافة سوء الظن الناجم عن الوطنية المحدودة النظرة ، وهو عهد سيادة القانون الطبيعي الذي بين لنا وحدة الجنس البشري ، وفي هذا القرن بدأت الحملة الإنسانية الكبرى على الرق وافتتح البروتستانت جهودهم لتوحيد كافة أجناس العالم في ظل هيئة دنيئة واحدة وهي الحركة التبشيرية الواسعة النطاق التي وجدت ميادين وآفاق واسعة لنطاقها بين الشعوب الآسيوية والأفريقية . وقد امتازت كتابات الكثيرين من المفكرين بالنقد اللاذع والسخرية المريرة لفكرة القومية فقد كان المؤرخ جيون الكبير يفخر أنه أوروبي أكثر منه إنجليزي حتى تراءى له أن يكتب مؤلفه الضخم عن الدولة الرومانية باللغة الفرنسية . وكان فيخته (Fichte) الألماني أكثر وضوحاً وجلاء حيث قرر أن أهل أوروبا المسيحية في الأساس شعب واحد ينظرون إلى تلك القارة على أنها وطنهم الحقيقي . وهانحن نستمع إلى جان چاك روسو يقول : كفى حديثاً عن فرنسيين وأسيان وألمان وإنجليز فانهم جميعاً أورييون لا غير . ولا شك أن هذه الإشارات التي أوردناها والعبارات التي اقتبسناها تم بحلام عن الروح السائدة بين أفراد الطبقة المثقفة والمستنيرة في هذا العصر .



هؤلاء الكتاب والمفكرون الذين أوجزنا آراءهم وضعوا الأسس التي  
تبني عليها سياسة إنشائية للسلام الدولي ولكنهم وجدوا عقبات وواجهتهم  
أسئلة لم تسهل عليهم الإجابة عنها :

هل تكون الدول المشتركة في الأسرة الدولية على قدم المساواة ؟

كيف يتسنى للهيئة الدولية أن تنفذ قراراتها ؟

هل سن قواعد وقوانين دولية من الأمور العملية ؟

أمن واجب الهيئة الإبقاء على الحالة الراهنة في سبيل المحافظة على السلام ؟

وإذا مست الحاجة إلى تغييرها أو تعديلها فكيف نصل إلى إدراك هذه

هذه الغاية دون الاتجاه إلى وسائل العنف ؟

وأخيراً هل من المستطاع لدول متباينة في مبادئها ونظمها أن تتعاون

بطريقة فعالة ؟

ولسنا نلوم المفكرين إذا لم يدلون على الإجابة الشافية الصحيحة إذ تواجها

نفس الأسئلة ، ولا زالت الإجابة عنها تثير بيننا الخلاف والجدل .



## الفصل الثاني

### الثورة الفرنسية وعصر نابليون

في ٥ مايو عام ١٧٨٩ اجتمع مجلس طبقات الأمة وبدأت دقة المسائل المختلف عليها بين فريقين التقدم والرجعية وتطورت الحوادث سراعاً وهكذا واجه العالم الثورة الفرنسية وهي انقلاب في النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وإذا قلنا إن القرن التاسع عشر ينحصر تاريخه في تحقيق أو استقرار مبادئ الثورة سواء في مهدها فرنسا أو في بقية أنحاء القارة الأوروبية لما عدونا الصواب، فهي في الحقيقة حدث لا يقل أهمية من حيث نتائجه الخطيرة عن ظهور المسيحية والإسلام والنهضة الأوروبية والانقلاب الصناعي الحديث. والذي يعنينا من الأمر العلاقة بين الثورة الفرنسية وتطور فكرة الدولة.

كان شعار الثورة « الحرية والإخاء والمساواة » والفكرة السامية التي يتطوى عليها هذا الشعار قيام عالم جديد تسوده الحرية وتعيش فيه الشعوب على قدم المساواة من حيث الحقوق والواجبات ويحس الناس فيه أنهم إخوان برغم انتمائهم إلى أجناس متباينة، فالطابع الدولي أهم ما يسترعى نظر الباحث في أحداث الثورة وآثارها. ولما تطورت الأحوال في فرنسا أخذ زعماء الثورة يمدون أيديهم إلى الشعوب المهضومة الحقوق ويدعونها إلى الانتفاض على حكامها المستبدين والانضمام إلى الشعب الفرنسي لتكوين جبهة متحدة وهيئة واحدة سداها الحرية ولحمتها التعاون. وجدت الدعوة صدى قوياً وتألفت الجمعيات في مختلف البلدان وطفق رؤساؤها يعملون على الاتصال بالفرنسيين وقادتهم وهكذا بدأ اضطراب دولي تجاهل الخلافات السياسية



وتخطى الحدود الإقليمية وأغفل الفوارق الجنسية واللغوية وظهر كأنما هذا الشعور المشترك سيتحول إلى تيار عنيف يحرف القوميات القسائمة ويقضى عليها بالزوال . هنا استشعرت الطبقات الحاكمة بالخطر وأدركت الحكومات الاستبدادية أن مبادئ الثورة ستعصف بنظم هذه الحكومات وتدفع الشعوب إلى العصيان . في هذا الوقت تكون شعور مشترك من حكومات القارة الكبرى دفعها إلى الوقوف جنباً إلى جنب لدفع العدو المشترك .

في ١٧ يولييه سنة ١٧٩١ وجه الكونت كاوثز وزير الإمبراطور ليوبولد خطاباً إلى الدول يؤكد الواجب الواقع على عاتقها باتخاذ سياسة مشتركة للمحافظة على السلام وسلامة الدول وحرمة الممتلكات وقديسية المعاهدات ، ويذكر الدول أن شعوب أوروبا أعضاء من أسرة واحدة تربطهم صلات الدين والثقافة والنظم .

بهذا الخطاب ولد نظام جديد . لم يعد ما يحدث في دولة أمراً خاصاً بها وحدها بل أنه قد يهم الدول جميعاً إذا تعرض السلام للخطر وأصبح لازماً على هذه الدول أن تتفق على سياسة مشتركة .

لم يمض وقت طويل حتى انحاز فردريك وليم الثاني ملك بروسيا إلى الإمبراطور وأصدر العاهلان في أغسطس سنة ١٧٩١ تصريحاً ببلتزر الذي يعلنان فيه رأيهما في أن إعادة النظام والملكية في فرنسا مسألة ذات أهمية بالنسبة إلى ملوك أوروبا — وفي هذا الإدعاء نجد بذور المحالفة المقدسة .

وقفت النمسا وبروسيا سوياً وبدأت الحرب مع فرنسا وبعد إعدام لويس السادس عشر انضمت إليهما إنجلترا وهولندا وأسبانيا وبيدمنت وهكذا تكون التحالف الأول الذي ظل قائماً حتى انفصلت عراه تدريجاً فانسحبت بروسيا وأسبانيا بمقتضى صلح بازل سنة ١٧٩٥ والنمسا بعد أن أرغمتها انتصارات بوناپرت في إيطاليا الشمالية على عقد صلح كبرفورميو في عام ١٧٩٧ . إلا أن غياب بوناپرت في مصر على رأس حملته الشهيرة جدد



التحالف الأوربي وانضمت إليه روسيا وتركيا فعاد بوناپرت إلى فرنسا وهزم  
النمسا في مارنجو وأجبرها على توقيع صلح لونفيل سنة ١٨٠١ كما خرجت  
الروسيا قبل ذلك بزمان ليس بالقرب وظل العداء قائما بين فرنسا وإنجلترا  
إلى أن شعرت الدولتان بالحاجة إلى الاستجمام فعقدتا معاهدة أميان سنة ١٨٠٢  
ورفرف السلام على أوروبا ولكنه النوع الذي يسبق العاصفة والذي تستعد  
فيه الدول جميعا لاستئناف القتال .

وبعد عهد وجيز عادت الحرب الأوربية وتكون التحالف الثالث إلى أن  
انفرط عقده بهزيمة أوسترليتز واندحار بروسيا وعقد صلح تيلست سنة ١٨٠٧  
واتفاق روسيا مع نابليون مؤقتاً . إلا أنه قبل ذلك بسنوات ثلاث أرسل  
القيصر امكندر الأول في ١١ سبتمبر سنة ١٨٠٤ رسالة إلى مبعوثه في إنجلترا  
وبها خطة لعرضها على الوزير الإنجليزي بت الأصغر وفيها يقترح تحديد العلاقات  
بين الدول على قواعد محدودة واضحة المعالم بحيث ترى الدول من مصلحتها  
احترامها والتقيدها . فإذا تم الانتصار على نابليون تعقد معاهدة عامة لتكوين  
إتحاد أوربي وتتعهد الدول أن تعرض خلافاتها على طرف ثالث للنظر فيها  
ولا تلجأ إلى الحرب إلا بعد استنفاد كافة وسائل التسوية السلمية وإذا أمكن  
إنشاء هذه العصبة الدولية ووضع قانون عام للسير بمقتضاه يصبح من  
الصعب على أي دولة أن تخرج عليه دون أن تعرض نفسها لحظر قوات  
الإتحاد الدولي . غير أن الظروف لم تكن ملائمة لوضع فكرة القيصر موضع  
التنفيذ إذ لا بد من الإلتصار على العدو المشترك أولاً .

توترت العلاقات بين فرنسا وروسيا وقام نابليون بحملته الكبرى حتى  
وصل إلى موسكو التي ما لبث أن غادرها مدحوراً . هبت أوروبا من جديد  
ترجو الخلاص من المستبد ووقفت الدول مصممة القضاء على الطاغية وإجبار  
فرنسا على الانكماش داخل حدودها التي حددتها لها المعاهدات السابقة .  
وفي عام ١٨١٥ انجلت الغمة واستسلم نابليون إلى أعدائه فنفوه إلى جزيرة



سأنت هيلانه يندب مجده الضائع ويقضي بقية أيامه بين صخورها يحيط به الماء وتعلوه السماء ويراقبه حراسه الغلاظ ليكون عبء لكل من تحدّثه نفسه بما أقدم عليه ودليلاً قوياً على أن فكرة سيطرة رجل واحد على أوروبا كلها حلم بعيد التحقيق كما قال بيير ديبوا من قبل . وفي ذلك المتى السحيق حدثنا نابليون على لسان كاتب سره ورفيقه أن الحروب التي قام بها كانت ذات مرمى سام وإن خفي على الجميع اكان ينبغي أن يوجد نوعاً من التفاهم والتجانس بين شعوب أوروبا التي تفرق بينها الحدود الوضعية حتى يتسنى له خلق اتحاد تدعمه وحدة القوانين والنظم والمبادئ والآراء والمشاعر والمصالح . وعلى رأس هذا الاتحاد الأوربي وتحت رعاية إمبراطورية نابليون جمعية مركزية على نسق الكونجرس الأمريكي تشرف على الصالح العام للعائلة الأوربية . وإذا كان حلم نابليون قد تبدد وأمله قد تحطم فإن الرجل لم يستسلم لليأس بل حدثنا أن الأيام ستعمل على تحقيقه وستدرك أوروبا استحالة إيجاد أي ظل من التوازن والنظام إلا اذا تكون مثل هذا الاتحاد .

هذه هي الآراء التي يقول نابليون أنها كانت تحول في خاطره لما كان مسيطراً على معظم القارة ولسنا نزعم أنه محق في دعواه أم أنها نفثات رجل رأى الصرح الذي جاهد في تشييده ينهار فأراد أن يستميل عطف العالم ويكفر عما ارتكب نحو الشعوب بحجة أن ذلك كان السبيل لإنشاء العالم الجديد . لقد عاش نابليون لغزاً وقبل أن يغادر العالم الفاني خلف وراءه لغزاً لنا أن نفكر فيه عسى أن نهتدى إلى حقيقته .

هكذا شاهدت الفترة ( ١٧٩٢ — ١٨١٥ ) عدة محالفات أوربية وقد لا تختلف في ظاهرها عن مثيلاتها التي تكونت من قبل ضد آل هابسبرج ولويس الرابع عشر . ولكننا نلصق فارقاً له خطره ودلالته ذلك أن طابع الثورة الفرنسية الحربي وأطاع نابليون وليد تلك الثورة نجحت في الحروب الأولى ضد الملوك والأمراء إذ ظنت الشعوب أن الأسلحة الفرنسية ستخلصها



من الظلم والاستعباد وتهيئها نعمة الحرية والاستقلال . ولكن الإحتلال  
الفرنسي وانتشار مبادئ الثورة السليمة والضييق الناشئ عن الحصار القارى  
الذى حاول نابليون بواسطته أن يقطع الصلة بين القارة وانجلترا أملا في القضاء  
على تجارة الأخيرة ، كل هذه عوامل تأثرت بها الشعوب وجعلتها تفتقر الفرصة  
للاتقضاض وعلمتها درساً هاماً في قوة الإتحاد وأثر التعاون في سبيل إدراك  
أهداف مشتركة وإحراز النصر . فلما أخفقت الحملة الفرنسية على روسيا  
أسرعت الحكومات فكونت أو جددت تحالفها ولكنه مؤيد في تلك المرة  
من الرأي العام ومدعم بإرادة الشعوب . والخلاصة أن طول مدة الصراع  
ضد فرنسا وطبيعته المرة القياسية جعل الدول ترتبط بما يقرب من اتصال  
أعضاء هيئة واحدة متحدة وأصبحت فكرة الإتحاد الأوربي حقيقة حية لأول  
مرة منذ انحلال العالم المسيحي في ختام العصور الوسطى .

ولم يقف أثر حروب الثورة ونابليون عند هذا الحد بل كانت الأحوال  
التي تحملتها القارة ما يقرب من ربع قرن حافزاً قوياً يدفع الدول فيما بعد إلى  
البحث عن خير الوسائل العملية لإقرار السلام وتسوية المشا كل . وإذا ذكرنا  
أن أوربا لم تشب في حرب عامة مدى قرن من الزمان ( ١٨١٥ — ١٩١٤ )  
لأدركنا أن تضحيات أوربا لم تذهب عبثاً .



## الفصل الثالث

### عهد حكومة الدول الأربع

١٨١٥ - ١٨٢٢

في ٣٠ مايو ١٨١٤ وقعت معاهدة باريس الأولى بين الحلفاء المنتصرين وفرنسا المغلوبة على أمرها. ولكن حروب الثورة و نابليون قد هزت دعائم المجتمع الأوروبي بشعوبه وحكوماته ، وأحدثت تغييرات واسعة النطاق وجبت تسويتها وهكذا افتتح مؤتمر فينا أعماله في ١٣ سبتمبر ١٨١٤ ، ولم يكن مؤتمر صلح بالمعنى المفهوم لأن الصلح بين الطرفين المتحاربين كان قد عقد في باريس وانتهت حالة الحرب من الوجهتين القانونية والفعلية .

وكان انتهاء الحروب السابقة فرصة لإجراء تجربة دولية جديدة ، وتسامل الجميع إن كان في الإمكان إنشاء اتحاد أوروبي يتقاسم حقوقا مشتركة ويعترف بالتزامات مشتركة . وفي ٩ يونيو ١٨١٥ وقعت الدول معاهدة فينا التي مهما قيل في نقدها فقد تلتها فترة أربعين سنة لم تنشب فيها حرب عامة . فهل حقق المؤتمر الكبير الآمال في إنشاء عالم جديد ؟ في هذا يقول فردريك فون جنتز : كان الناس قد منوا أنفسهم باصلاح شامل يتناول نظام أوروبا السياسي وبضمانات تكفل السلام أو بعبارة أخرى عودة العصر الذهبي . ولكن المؤتمر لم ينجح في شيء من هذا وكل ما تمخض عنه إرجاع الأحوال السابقة واتفاقات بين الدول العظمى ذات أهمية ضئيلة بالنسبة إلى التوازن والمحافظة على السلام في المستقبل ، وتغييرات تعسفية تناولت أملاك الدول الأقل شأنًا ولم يقيم المؤتمر بعمل من طبيعة أسمى أو ياجراء يراد به إنشاء نظام عام ، أو تحقيق خير العالم بما يعوض البشرية عن آلامها الطويلة أو يبعث في نفسها



الطمأنينة بصدد مستقبلها . وأن بروتوكول المؤتمر ليحمل طابع اتفاق مؤقت أكثر منه عمل يقدر له الدوام لعدة قرون .

هكذا حطمت نتيجة المؤتمر الآمال ، وإذا كان الناس قد توقعوا أن يسفر عن خلق عالم جديد فقد كانوا جد مخطئين لأن السياسة الذين اجتمعوا في مدينة فيينا كانوا شديدي الإيمان بثبات النظام القديم واستقراره ويرون أنه يكفل إشباع مطالب المجتمع من ناحية القانون أو الحرية ، وأن مهمتهم تنحصر في عودة النظام القديم كما كان . وليس لنا أن نلومهم لأن الروح الجديدة التي ولدت في فرنسا اقترنت بالثورات والحروب فأصبح شبح الثورة أشد ما يخيف السياسة ، وحتى قال مرنينخ إن أشد ما تحتاجه أوروبا بعد نابليون ليس سوى الهدوء والرخاء . ولكن ألم يكن لهذا الاجتماع الدولي أى نفع ؟ هنا يحدثنا جنتر نفسه : إن العدالة تقضى علينا أن نقول إن المعاهدة بشكلها الراهن لها ميزة لا سبيل إلى إنكارها ذلك أنها أعدت العالم لبناء سياسى أكثر كالا وإذا قدر للدول أن تجتمع مرة أخرى لإقامة نظام سياسى تصبح فى ظله حروب الغزو من الأشياء المستحيلة وتضمن حقوق الجميع فإن مؤتمر فيينا كجمعية تحضيرية لم يكن بلا جدوى إذ أمكن الوصول إلى تسوية عدة تفاصيل ، وعبد الطريق لبناء اجتماعى خير من الحالى ،

وهناك كسب آخر فإن حروب نابليون سددت ضربة مميتة إلى نظام الاقطاع ومهما عمل المؤتمر فقد أصبح من المستحيل عودة النظام الاجتماعى والاقتصادى الى ما كان عليه قبل الثورة الفرنسية .

إننا إذا شئنا العمل على منع الخلافات فى المجتمع الدولى فلا بد من أن نضع قواعد دقيقة نافذة المفعول ، وأن تكون جماعة الأمم مؤسسة على دستور ثابت ، وأن يكون من المستطاع تغيير هذا الدستور أو تعديله دون عناء كبير . ليس فى الامكان القول إن مؤتمر فيينا حقق هذه الشروط كلها ولكننا نلاحظ انه وضع لأول مرة قانوناً دولياً عاماً حين نص على حرية الملاحة فى



الأنهار الدولية ( المواد ١٠٨ - ١١٧ ) وهكذا ودعت أوروبا الى الأبد السياسة التي جعلت نهر الشللت مثلاً موصداً في وجه الملاحة من البحر منذ عام ١٦٤٨ . ولا تقف أهمية هذا النص على أنه المثل الأول لتشريع دولي عام مقصود بل أنه أدى إلى خلق أول هيئة تنفيذية دولية وهي لجنة الطونة .

وسمى المؤتمر نهائياً كثيراً من المسائل المتعلقة بالسلوك السياسي أو البروتوكول كما عرض لمشكلة تجارة الرقيق التي تتصل بالإنسانية كلها . وقد حاولت إنجلترا ، التي ألغت هذه التجارة المشينة في سنة ١٨٠٧ ، حمل المؤتمر على اتخاذ قرار حاسم في الموضوع فلم توفق إلا إلى صيغة تعترف فيها الدول أن إلغاء هذه التجارة أمر جدير بعنايتها . وبذا وجه المؤتمر عنايته ولو بطريقة نظرية إلى مشكلة اجتماعية تمس شعوباً كثيرة وهي مظهر للروح الجديدة التي تنظر إلى الأجناس والشعوب على أنها أعضاء جسم واحد أو أفراد أسرة واحدة .

أما وقد نجح التحالف الأوربي في تحطيم أطماع فرنسا في السيطرة على القارة فهل يترك هذا التحالف فيتعرض للإγχلال وتتاح الفرصة لعبقرية حرية طموحة للعبث بحقوق الأمم وسلامة الشعوب ؟ إن مصالح الدول السياسية كانت تحتم ألا تنقسم عرى التحالف بين دول أوروبا العظمى . وبناء على هذا نشاهد محاولة لإنشاء صرح دولي جديد على أساس المحالفة المقدسة والمخالفة الرباعية .

والمخالفة المقدسة وليدة أفكار الإسكندر الأول قيصر روسيا ، وقد وضعت صيغتها في تصريح صدر في ٢٦ سبتمبر ١٨١٥ وقد أعلن حكام روسيا والنمسا وبروسيا أن الغرض من المشروع عزمهم على أن يسترشدوا في حكمهم لشعوبهم وعلاقاتهم بأية حكومة أخرى بمبادئ المسيحية ، وهي العدالة والتسامح والسلام ، لأنها الوسيلة الوحيدة لتثبيت دعائم النظم الإنسانية . وبعبارة أخرى فالمخالفة تعهد من الملوك بأن يعددوا بعضهم بعضاً إخواناً تربطهم إخوة صادقة ، وأن ينظروا إلى شعوبهم نظرة الوالد إلى أبنائه . ولو



أمعنا النظر في نصوص المخالفة لو جدها لا تزيد عن عبارات غامضة ذات طابع ديني ولا تربط الدول الموقعة عليها بالتزامات محدودة ، فهي أقرب إلى تفاهم منها إلى عقد يلزم الأطراف المتعاقدة بأشياء معينة وعهود واضحة المعالم .

ليس هناك مجال للشك في صدق نية القيصر ، بل لعله الوحيد الذي نظر إليها نظرة جدية واعتبرها وسيلة للسمو بالسياسة الى مستوى أعلى دون أن يدرك صعوبة التوفيق بين السياسة والمثل الدينية العليا . وبرغم مبادئ الإسكندر عن الحكم المطلق التي غرسها في نفسه مدربه العسكري الماريشال سولتيكوف ، وأطاعه في فنلنده والدولة العثمانية ، وامتلاكه لأقوى جيش برى في أوروبا فقد كان رجلاً مسكيناً متشبعاً بروح الرومانيسزم ، إذ تلقى علومه على يد لاهارب الفرنسي وأخذ عنه آراء روسو ، ثم حلت به نوبة من التصوف بعد أن التقى في خريف ١٨١٣ بالسيدة Von Krüdener التي كرست حياتها لمثل هذا العمل . وهذه النزعة الدينية جعلته يعد نفسه مبعوث العناية الإلهية للقضاء على قوى الاستبداد والظلم ، بل أنه فكر في مشروعات تؤدي إلى إدخال النظام الدستوري في بولنده وفنلنده . وإصلاح المجتمع بالقضاء على مظاهر الرق الإقطاعي بين الآستونيين واللوانيين . ولكن المخالفة المقدسة لقيت أسوأ استقبال فقد عدها أنصار الحرية مؤامرة خبيثة للاحتفاظ بالنظم الاستبدادية البالية . ولعل هذا الاعتقاد المتطرف ناشئ عن صيغتها الغامضة وبخاصة ما يتعلق بالحكام وشعوبهم ، كما أن الذين وقعوها في أول الأمر عواهل الدول الاستبدادية بما أساء الظن بنواياهم .

أما من ناحية الحكومات فقد أسر أمبراطور النمسا إلى زميله بالعجز عن إدراك مغزى المخالفة ورمائها مترنخ بالسفاهة وإن أشار على مولاه بالتوقيع عليها . والواقع أن النمسا كانت تنظر الى القيصر بارتياح ولا يخذعها تظاهره بالتعلق بالمبادئ السامية لأنها لم تنس اتفاقه مع نابليون في معاهدة تلسنت سنة ١٨٠٧ ولا إصراره أثناء مفاوضات فيينا على التهام بولنده كلها ولا احتفاظه



بعليون جندي بعد انتهاء القتال . أما كاسلريه وزير خارجية إنجلترا فوصف  
المخالفة بأنها قطعة من الصوفية واللغو التافه ، وتخلص من ربط بلاده بها  
بالاستناد إلى حجة دستورية تمنع توقيع الوصي على العرش لأن الوثيقة  
المقدسة تطلب توقيع الملوك . وفي الوقت نفسه أرسل الوصي على سبيل المجاملة  
كتاباً يعتذر فيه ويعلن موافقته على المبادئ السامية التي انطوى عليها المشروع  
ويعد أن يسترشد بتلك التعاليم المقدسة في أعماله وتصرفاته في المستقبل . ورفض  
البابا الانضمام إلى مخالفة صاحبها زنديق ونصير لمبادئ الحرية الجديدة .  
وكذلك لم يدع سلطان الدولة العثمانية للتوقيع ، ولما كانت معاهدات فيينا لم  
تضمن سلامة أراضي السلطان فقد أوجس الساسة خيفة ، وخيل إليهم أن  
إغفال دعوته عمل مقصود من جانب روسيا . وهكذا ولدت المخالفة المقدسة  
ميتة لا لأن صاحبها كان يعوزه الإخلاص والحماس بل لأن عباراتها غامضة ،  
أو لعل الروح التي تشيع فيها كانت أسمى من إدراك الساسة والموقعين عليها  
من الملوك في ذلك العهد . وأخيراً فمن الصعب أن نتحكم على المخالفة المقدسة  
وهي لم توضع موضع التجربة العملية .

ننتقل الآن إلى الوسائل العملية التي يقصد بها ضمان السلام ففي ١٠ نوفمبر  
سنة ١٨١٥ عقدت المخالفة الرباعية بين إنجلترا وروسيا وبروسيا والنمسا  
ويرجع تاريخها إلى عام ١٨١٤ لما هدد ثبات نابليون على الرين الجيوش البروسية  
والنمساوية بالإنهيار حتى أن مترنيخ أرسل إلى نابليون سرّاً يفاوضه في عقد  
صلح منفرد وهنا أدركت إنجلترا الخطر وتمكن وزير خارجيتها كاسلريه من  
عقد معاهدات Chaumont ( أول مارس ١٨١٤ ) بين إنجلترا من جهة وكل  
من النمسا وبروسيا وروسيا من جهة أخرى . وأهم نصوصها :

- ( ١ ) التحمد بمواصلة الحرب ضد نابليون .
- ( ٢ ) عدم عقد صلح منفرد مع العدو .
- ( ٣ ) إذا ما عقد الصلح وعادت فرنسا إلى الحرب وهاجمت أحد الطرفين



المتعاقدين تقدم الطرف الآخر بمساعدته بستين ألف جندي .  
وجاء في المعاهدات تحفظ خاص بشأن تشاور الدول بعد إتمام الصلح  
فيما يؤدي إلى المحافظة على السلام . وليست المحالفة الرباعية التي وقعت في  
٢٠ نوفمبر سنة ١٨١٥ سوى تجديد لمعاهدات شومون .  
وحسب المحالفة التزمت الدول المتعاقدة بالمحافظة على التنظيمات التي تقرر  
في شومون وفيينا وباريس بالقوة المسلحة ولمدة عشرين سنة وذلك من حيث  
الحدود التي رسمت وعبئت ومنع عودة أسرة نابليون إلى العرش . من هذا  
يبدو الطابع العملي في هذا الاتفاق كما نرى التزامات محدودة عن أمور معينة  
وهذا بخلاف المحالفة المقدسة .

غير أنه من وجهة نظر تطور الفكرة الدولية تعد المادة السادسة لدينا أهم  
ما في المحالفة الرباعية إذ نص على أنه « لضمان وتسهيل تنفيذ المعاهدة الحالية  
ولتقوية الروابط المتينة التي تقوم بين الدول الأربع لحيز العالم فقد اتفقت  
فيما بينها » على أن تجدد في فترات محدودة . . . اجتماعات ، تخصص لبحث  
المصالح الكبرى المشتركة ودراسة الوسائل التي قد تبدو أنجع وأمثل لراحة  
الشعوب ورخائها والمحافظة على السلام .

تلك هي الصيغة التي عرضها كاسلريه وقبلها مندوبو الدول الأخرى وهي  
تخالف ما سبق لقيصر روسيا تقديمه إذ جاء في مقدمة مشروع الأخير أن  
غرض الدول هو المحافظة على الملكية الدستورية في فرنسا ، كما أيدت المواد  
الباقية حق الدول المتحدة في مراقبة أمور فرنسا الداخلية وتنظيمها . ولا شك  
أن هذه الروح تمائل ما ينادى به البعض اليوم في معاملة ألمانيا بعد الحرب ،  
ولكن كاسلريه رفض الموافقة على مثل هذا التدخل الشامل بأن أظهر أن  
نجاح الاتحاد الأوربي كان نتيجة العمل لمواجهة خطر مشترك ويمكن تجديد  
الموقف نفسه إذا برز مثل هذا الخطر ، إلا أنه نظراً لطبيعة مثل هذا الخطر  
المشترك ونوع العمل المشترك لمواجهة ينبغي عدم تحديدهما على أساس مبدأ



عام يعطى الدول المتعاقدة حق التدخل فى الشؤون الداخلية للدول الأخرى بل يجب ترك الأمر للنسب والحوالات المحدودة . وقد رحب كاسلر به بفكرة المؤتمرات يقصد التشاور لأنه يدرك قيمة الاتصال الشخصى بين السياسة المسئولين فى إمكان الاتفاق على المسائل ذات الأهمية الدولية فضلاً عن أنه يؤدى الى السرعة فى إنجاز الأعمال .

وفى المادة السادسة التى أشرنا اليها بداية نظام العمل المشترك Concert System أو نظام المؤتمرات Congress System أو نواة الحكومة الدولية ، فى السنوات التالية لعقد المحالفة الرباعية .

### مؤتمر اكس لا شابيل

اجتمع فى أول أكتوبر ١٨١٨ وسمح للدوق دى ريشليو بالحضور نيابة عن فرنسا ، وقد وافق على جلاء قوات الاحتلال عن فرنسا . ثم طلب الوزير الفرنسى انضمام بلاده الى المحالفة الكبرى على قدم المساواة مع الدول الأخرى . وهنا تبأينت وجهات نظر الأخيرة إذ كان من التناقض إدخال فرنسا فى محالفة تعد فى الواقع موجهة اليها ومن جهة أخرى فان الأسباب التى استدعت الجلاء عن المناطق المحتلة بفرنسا هى نفسها التى تبرر اجابة فرنسا الى مطلبها .

قدم القيصر مذكرة بآرائه فقال إن المحالفة الرباعية ليست سوى مركز « الاتحاد العالمى » ، وبرغم عدم قابليتها للتغيير من حيث المبدأ ، فىمكن إذا وسعنا نطاقها وفق الظروف أن تصبح « تحالفاً من كافة الدول » ، وذكرت أن « نظام أوربا » يجب أن يكون أساسه اتفاق قينا ومعاهدة باريس ، ومبدأ المحافظة على الاتحاد الأخوى بين الدول المتحالفة ، وهدفه ضمان الحقوق المعترف بها . وبناء على هذه الأسباب فلا داعى لمعاهدات جديدة واقترح :

( ١ ) الاحتفاظ بالمحالفة الرباعية ضد فرنسا .



( ٢ ) عمل مخالفة عامة نافذة المفعول بقصد ضمان الحالة الإقليمية القائمة والسيادة الشرعية. وتكون هذه المخالفة بواسطة تصريح يصدر في ختام أعمال المؤتمر وتوقعه الدول التي وقعت معاهدة فيينا .

هنا تبدو فكرة القيصر القائمة على انتزاع ضمان عام شامل من كافة الدول . وقد حاول استمالة إنجلترا بإبداء استعدادها للموافقة على خططها لإزاء تجارة الرقيق ، ورحب مترنيخ بمخالفة من هذا النوع ذات طابع محافظ ، ووافقت روسيا على فكرة الضمان العام حتى أن مندوبيها في المؤتمر اقترحوا إنشاء جيش دولي مقره بروكسل ويكون تحت إمرة دوق ولنجتون ، فلم يلق الإقترح تأييداً من إنجلترا نظراً للأثر السيئ الذي يحدثه عمل من هذا القبيل في نفوس الفرنسيين .

أما كاسلريه فقد أبى الارتباط بضمان كهذا وأعد مذكرة في أكتوبر ١٨١٨ تعد غاية في البراعة الدبلوماسية والدقة في التعبير. وتوضح هذه المذكرة وجهة نظر الحكومة البريطانية لإزاء المعاهدات التي أريد بها تنظيم العلاقات الدولية . وقد استهل الوزير الإنجليزي مذكرته قائلاً إن المبادئ السامية التي تنطوي عليها مخالفة ٣٦ سبتمبر ١٨١٥ هي نظام أوروبا في مسائل الضمير السياسي . غير أننا نخط من قدر هذه المبادئ إذا حاولنا مزجها بالمناقشات الدبلوماسية والإلتزامات السياسية التي تربط كل دولة بالأخرى والتي نجدها في المعاهدات . وبعبارة أخرى لا مانع أن ترفرف روح المخالفة المقدسة على المجالس الأوروبية ولكن الذي يحدد أعمال هذه المجالس وسياستها إنما هو المعاهدات وحدها وبعد أن لخص الطابع الذي يميز المعاهدات القائمة أوضح أنها تشمل التزامات محدودة لحالات معينة وليس الغرض منها التوسع في تفسيرها حتى تشمل حالات لم تخطر في البال عند عقدها ، ثم اعترض على فكرة « المخالفة التضامنية » ( Alliance Solidaire ) التي تلزم كل دولة بالمحافظة على أو تأييد حالة الوراثة والحكومة والممتلكات ضد الاعتداء



والهجوم على أن تتال لنفسها مثل هذا الضمان<sup>(١)</sup>، ويضهم من هذه المذكرة وغيرها في مناسبات مماثلة أن كاسلريه يريد أن يحتفظ لبلاده بحرية العمل وفق الظروف والمناسبات. وهذا يفسر لنا اتجاه السياسة البريطانية بوجه عام، فهي قد ضمنت استقلال وحياد سويسرا في معاهدة فينا ( ١٨١٥ ) ثم عادت فضمنت استقلال بلجيكا وحيادها وكان خرق ألمانيا لهذا الحياد في سنة ١٩١٤ السبب المباشر الذي دعا إنجلترا إلى إعلان الحرب على ألمانيا، ولكن الشعب الإنجليزي ينفر عادة من فكرة الضمان العام غير المحدود الأهداف والالتزامات وقد أوضح كاتنج<sup>(٢)</sup> فيما بعد وجهة النظر هذه بقوله إن حرص بريطانيا الشديد على الوفاء بالتزاماتها يجعل من الضروري ألا تتسرع هذه الدولة في الارتباط بها، وهو يرى أن ضماناً من هذا النوع من أثقل الالتزامات لأنه يجبرها على تقديم المساعدة وقد تكون تصرفات الدولة المضمونة هي التي استفزت غيرها وعجلت بالإعتداء عليها. أضف إلى هذا أن تقيد إنجلترا بضمان شامل للتسويات الإقليمية والملكيات الشرعية مبدأ خطر في حد ذاته أو يجبرها إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ويفسح المجال للدسائس المختلفة ويزيد الارتباك في وجه الحكومة البريطانية. ولا شك أن هذا التعليل معقول من وجهة السياسة والمصالح البريطانية، ولكننا في الواقع نرى في سياسة حرية العمل وفق الظروف، وسيلة للتدخل من الالتزامات وإنه لا بد لنا، إن شئنا إنشاء عالم أكثر تنظيماً واستقراراً، من ضمانات دولية عادلة تمنع أعمال العدوان مع الابتعاد عن الأحوال الداخلية بقدر الإمكان على أن تقوم الدول من وقت إلى آخر بتعديل التسويات التي تصبح غير ملائمة للزمن. وإذا كننا نأخذ على سياسة إنجلترا هذه المبادئ فإننا كذلك لا نقر فكرة الضمان العام الذي تقدم به القيصر لأن الطابع الذي تتميز به هو المحافظة الجامدة على المعاهدات والنظم القائمة في عصر تشيع فيه مبادئ جديدة.

Temperley and Pearson : Foundations of British Foreign Policy, pp 39-46 ( ١ )

Ibid. : pp. 82-83.

( ٢ )



إزاء هذا الموقف من جانب إنجلترا تقرر أمران في ١٥ نوفمبر ١٨١٨ ، فقد جددت المحالفة الدفاعية ضد فرنسا ( على هيئة بروتوكول سرى أبلغ خبره الى ريشليو ) ثم صدر تصريح دعيت فرنسا الى الاشتراك فيه وبقرار أن غرض الدول هو المحافظة على إعادها الذي تدعمه روابط الأخوة المسيحية وإن القصد من هذا الاتحاد المحافظة على السلام على أساس احترام المعاهدات . ثم قرر في الختام عدم عقد اجتماعات من بعض الأطراف بشأن المسائل التي تخص الدول الأخرى دون دعوتها أو حضورها .

وكان على المؤتمر أن يعالج المسائل الخاصة بالاتحاد الألماني ، ولكن مترنيخا تفق مع ملك بروسيا على حلها فيما بينهما وعلى طريقتهما الخاصة ، وهذه هي سياسة الباب الخلفي التي لا تستقيم مطلقاً على مبدأ التشاور بين الدول الكبرى بصدد المسائل ذات الأهمية المشتركة .

وبرغم الشقاق الذي بدا كان المؤتمر يمثل في ظاهره أسمى مظاهر الانسجام وتدفقت عليه المطالب من مختلف أنحاء القارة ، كأنه محكمة عليا للقضاء الدولي ، <sup>(١)</sup> فالتجأت إليه الدنمرك مطالبة ارغام السويد على الوفاء بالتزاماتها في معاهدة كيل ونجح المؤتمر في معالجة هذا الموضوع برغم احتجاج ملك الدولة الأخيرة ، ثم تناول المؤتمر بالبحث مسألة الرق وقرصان البحر الأبيض ولكنه لم يصل إلى رازات حاسمة بسبب الخوف والغيرة من قوة إنجلترا البحرية كما أن القيام بإجراء مشترك للقضاء على خطر القرصان اصطدم بخوف إنجلترا من وجود أسطول روسي في البحر الأبيض المتوسط ، ولا شك أن الخوف من هذين الأمرين أظهر عناصر ضعف الاتحاد الأوربي وأبان الإنحسار الذي سيؤدي إلى انهياره فيما بعد .



### ظهور الخلاف بين الدول الكبرى :

في عام ١٨١٩ صدرت قرارات كرسباد التي عدّها مترنيخ فوزا كبيرا لسياسة القمع ومقاومة الحركات القومية والدستورية في ألمانيا ، إذ نظر الناس إلى هذه القرارات على أنها خطوة أولى من جانب المحالفة المقدسة لتنفيذ سياسة الاستبداد في مختلف أنحاء القارة ، وقد أدرك كاسلريه الخطر واحتج عليها كتدخل ليس له ما يبرره في حرية دول مستقلة ذات سيادة ، وأشار إلى السفير الروسي في لندن أنه ليس من صالح الحكومة عقد محادثات ضد الشعوب .

وفي هذا الوقت حدثت الثورة في أسبانيا ، وكان القيصر يود التدخل وأبدى استعدادا لإرسال جيش روسي فلقى الاقتراح معارضة من جانب النمسا وإنجلترا وإن اختلفت دوافع الدولتين . ففي الخامس من مايو سنة ١٨٢٠ أعد كاسلريه مذكرة (١) يعارض فيها مبدأ التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وتعد هذه الوثيقة إيضاحا عظيم الأهمية لأسس السياسة البريطانية بل لعلها أهم الوثائق المتعلقة بأهداف إنجلترا الخارجية . أما بصدد أسبانيا فقد أوضحت المذكرة الخطر الناجم من محاولة التدخل في أمور الأسبان الذين أثبتت التجارب أنهم لا يطبقون مثل هذا العمل من جانب الدول الأجنبية . ثم عرض كاسلريه بعد ذلك لمسألة مبدأ التدخل بصفة عامة فأعترف بالخطر الذي تتعرض له أوروبا من جراء التجارب والأحداث الثورية التي تموج بها بلدان أوروبا ولكنه قال : إن مراجعة وتحديد أو تنظيم سير هذه التجارب عن طريق مجلس أجنبي أو قوة أجنبية ، فكرة من الخطر الاعتراف بها ومن المستحيل تنفيذها ، ثم قال ألا شيء يفسد هذه المحالفة أو غيرها

Temperley and Penson : Foundations of British Foreign Policy pp. (١)  
48-63.



من التنظيمات الانسانية أكثر من محاولة مد واجباتها والتزاماتها خارج النطاق الذى تحدده الفكرة الأساسية والمبادئ المفهومة فيها ، وإن المخالفة القائمة لم يكن الغرض منها أن تصبح اتحادا لحكم العالم أو للإشراف على الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، بل إنه هاجم فكرة التقدم بنصيحة إجماعية من قبل الدول المتحالفة ، لأنه إذا لم تكن مستعدين لتأييد تدخلنا بالقوة فسيكون من النادر أن يصغى أحد الى نصحناء ، ثم أكد عزم إنجلترا على عدم مجازاة سياسة التدخل لأن أيدي الحكومة البريطانية وفقا للدستور مغולה ، إذ لا بد لها من نيل تأييد البرلمان والرأى العام . إن الحكومة البريطانية مستعدة للوفاء بالتزاماتها إذا اضطرب التوازن الدولى أو هدد أى خطر النظام الأوروبى ولكنها لا توافق على آراء نظرية عامة ، لأنها تعتبر محاولة تعميم مبدأ التدخل وتحويله الى نظام ملزم للدول أمر بعيد عن الروح العملية وعرضة للاعتراض الشديد وفى تطبيقه استحالة مادية وأدبية .

أما مترنيخ الذى لا تعنيه مشاكل أسبانيا البعيدة عنه والذى يعلم أن التدخل المسلح من جانب الدول معناه اختراق الجيوش الروسية لبلاده ، فقد أخفى معارضته تحت ستار عبارات رنانة ، فأوضح أن المخالفة يراد بها معالجة أمراض أورباء الأدبية ، ولكن مشكلة أسبانيا مادية ، وتدخل المخالفة يزيد بها تعقيدا ، ثم قال إن التدخل يجب أن يتم على يد الدول الخمس ، وتسأل هل فى الإمكان الاعتماد على إنجلترا وفرنسا ؟ ثم ختم مذكرته بأن الدول تستطيع منفردة أن تعمل ما تمس اليه الحاجة بواسطة خطة مشتركة حازمة . ولا شك أن هذه الحجج تدل على مهارته فى استغلال المثل العليا بشأن المسائل الخاصة .

غير أنه فى يولييه نشبت الثورة فى نابلى ، وكان مترنيخ يرى ضرورة التدخل خوفا من انتشار العدوى إلى بقية الولايات الإيطالية وبخاصة لمبارديا والبندقية الخاضعتين للنمسا ، كما أنه يستند إلى المعاهدة السرية المعقودة بين النمسا ونابلى فى ١٢ يونيه ١٨١٥ والتي تلزم الأخيرة بالألا تحدث تغييرات



دستورية تخالف النظم القائمة في الممتلكات النمساوية بإيطاليا . وكان كاسلريه نفسه لا يعترض على تدخل النمسا إذا اعتقدت أن سلامتها معرضة للخطر من جراء الحوادث الجسارية في نابلي ولكن مترنيخ ، وكان يطمع في نيل تفويض من الدول بهذا التدخل حتى يكتسب تأييدها الأدنى وحتى يصبح ذلك سابقة دولية ، فقد غير طبعته السابقة وأخذ يحذ التدخل في شؤون نابلي بالاستناد إلى المعاهدة بل على أساس التفرقة بين الثورات فهناك نوع من أعلى يأتي عن طريق الملوك والحكام وهو نوع مشروع ، أما الآخر فهو الذي يقوم به الشعب نفسه وهذا عمل غير مشروع يقتضى التدخل للقضاء عليه .

شجعت فرنسا فكرة عقد مؤتمر عسى أن تتاح لها الفرصة للتدخل في شؤون أسبانيا ولكن مترنيخ لم يحبد هذه الفكرة واقترح بديلا لها أن ترفض الدول الاعتراف بالحكومة الثورية في نابلي وأن تؤيد وزاراتها الإجراءات التي تتخذها النمسا لقمع الثورة . فرد كاسلريه بأنه لا يريد أن تكون إنجلترا عضواً في عصبة دولية ضد نابلي وإن تدخل بلاده في شؤون هذه الولاية الداخلية ولن تسمح لغيرها بمثل هذا العمل ولكنه في الوقت نفسه أبدى استعدادا للالتزام الحياد وترك النمسا تتدخل على مسئوليتها إذا رأت في الحالة تهديداً لسلامتها . إزاء هذا الموقف الصلب من جانب إنجلترا مال مترنيخ إلى رأي الروسي وفرنسا وعلى هذا الأساس اجتمع مؤتمر تروباو في ٢٠ أكتوبر ١٨٢٠ ونجح الوزير في حمل روسيا وبروسيا على إصدار بروتوكول تروباو الشهير في ١٩ نوفمبر وجاء فيه : « أن الدول التي تتغير حكومتها بسبب الثورة التي تهدد نتائجها الدول الأخرى لا تصبح بصفة فعلية أعضاء في المحالفة الأوربية وتظل مبعدة عنها إلى أن يعطى موقعها ضمانات بالنظام والاستقرار القانونيين . . . وإذا كانت هذه التغييرات تسبب تهديداً لغيرها فإن الدول تلزم نفسها بالوسائل السلمية وبقوة السلاح إذا لزم الحال بأن تعيد الدولة المذبذبة إلى حظيرة المحالفة العظمى . . »



هكذا برزت المخالفة المقدسة وعلى هذا النمط حاولت الدول الثلاث أن تكون لنفسها صفة الاشراف على أوروبا وتنظيم أمورها . وأزاد مترنيخ التخفيف من وقع البروتوكول فأعلن أن التصريح يؤيد مبدأ تستطيع أى دولة دستورية الموافقة عليه ما دام تطبيقه مقصوراً على الشؤون الداخلية التي يكون لها تأثير خارجي ، كما أنه يضمن فقط السلطة الشرعية كما ضمنت المخالفة الأملاك الإقليمية ضد القوة . وقد وافقت فرنسا مع عدة تحفظات ولكن هذا التفسير لم يقنع كاسلريه الذي أعاد رداً في ١٦ ديسمبر أنكر فيه أن حق التدخل مستمد من المادة الخامسة من معاهدة ٢٠ نوفمبر ١٨١٥ التي تنطبق على فرنسا وحدها ولا تلزم الدول إلا بالتشاور بقصد الدفاع ضد خطر مشترك لا التدخل المسلح أينما وحينما تظهر الثورة ، ثم أشار إلى أن البروتوكول يضع فاصلاً بين الملوك وشعوبهم ، إذ يجعل سلامة العروش متوقفة على المساعدة الأجنبية ، وتسامل بعد ذلك عن مدى استعداد الدول العظمى كي يطبق نفس المبدأ عليها ، وكأما أراد قطع خط الرجعة فأعلن بلهجة حازمة أن إنجلترا غير مستعدة لذلك وأنها لن تكون شريكة في نظام يبدو أنه يتجه إلى خلق نوع من الحكومة في أوروبا ذات مجلس إدارة يشرف على أمور القارة مما يهدم كافة الآراء المتعلقة بالسيادة الداخلية ، وأن الحكومة البريطانية لتأبى أن تحمل نفسها بصفاتها عضو في المخالفة بالمسؤولية الأدبية المترتبة على القيام بوظيفة بوليس أوربي .

انقضى المؤتمر على أن يعقد اجتماع آخر في ليباخ ( يناير ١٨٢١ ) ويدعى إليه ملك نابلي وقد اجتمع المؤتمر فعلاً واستمع إلى شكوى فرديناند وكلفت النمسا بإخماد الثورة بعد أن أبدى مندوب إنجلترا معارضته الشديدة لبروتوكول تروبار .

#### انتهيار المخالفة الرباعية

في هذا الوقت نشبت الثورة في بلاد اليونان ( مارس ١٨٢١ ) وتقرر



دعوة مؤتمر في خريف ١٨٢٢ ، وقبل اجتماع المؤتمر حدث أمران على جانب كبير من الأهمية أولهما تفاقم الاضطراب في أسبانيا وثانيهما انتحار كاسلريه في ١٢ أغسطس ١٨٢٢ ، وبموته أخذت سياسة عقد المؤتمرات بانتظام في الزوال إذ كان الوحيد الذي هدته تجارب عشر سنوات في وزارة الخارجية إلى أن يدرك أهمية الاتصال الشخصي وقيمة التبادل المباشر لوجهات النظر ، وحق له أن يقول لجورج الرابع : مولاي ! من الضروري أن أقول وداعا لأوروبا . . . إذ ليس بعدى من يفهم شئون القارة ، . والواقع لقد كان أهم ما يميز الوزير السابق طابعه الأوربي وسعة إدراكه لمشاكل القارة .

اجتمع مؤتمر فيرونا في أكتوبر سنة ١٨٢٢ لمناقشة مسائل اليونان وأسبانيا ومستعمراتها الأمريكية الثائرة وإيطاليا ، وقد افتتح مونتيمورنسي المناقشات بأمثلة ثلاث تعبر عن آراء الحكومة الفرنسية :

هل تسحب الدول سفراءها من مدريد إذا اضطرت فرنسا إلى ذلك ؟ وإذا نشبت الحرب فعلى أى شكل وبأية أعمال تمنح الدول تأييدها الأدبي لفرنسا ؟ وإذا طلبت الدول إلى فرنسا التدخل فأية مساعدة مادية تقدمها إلى الأخيرة ؟ وهنا تمسك دوق ولنجتون بالتعليمات الصادرة من كاتنج وزير خارجية بريطانيا الجديد بأن يؤكد أنه إذا كان هناك مشروع للتدخل في أسبانيا سواء بالقوة أو التهديد فلن تشترك فيه إنجلترا مهما كانت العواقب المرتبة على ذلك . ولما عبر جيش دوق دنجوليم الفرنسي الحدود الأسبانية في ٧ أبريل سنة ١٨٢٣ كان قد قضى بالقضاء على تحالف الدول الكبرى أو عصر الاتحاد الأوربي كما يدعو البعض .

وكانت النتيجة مدعاة لارتياح كاتنج إذ استعادت إنجلترا حريتها في العمل ، ولما شكك مترنيخ لسير هنري ولسلي السفير البريطاني في فينا رد وزير الخارجية البريطانية على السفير بأن إنجلترا ليست ملزمة بالتدخل أو بالمساعدة عليه في أحوال الدول الداخلية ، أما العهد الخاص بفرنسا فحدث



استثنائي وخاص لا يجوز تعميمه ، أما عن مركز إنجلترا في المحالفة ، فما النفوذ الذي كان لنا فيها ؟ لقد اعترضنا في لياخ وفيرونا فكان ذلك كله هباء وتبدد في الهواء .

بقيت مشكلة المستعمرات الأسبانية في أمريكا ، فقد كان القيصر راغباً في إخمادها ولم يكن لدى فرنسا ما يمنعها من أداء هذه المهمة ، ولكن ماذا تستطيع الدول أجمع أن تفعله إزاء معارضة إنجلترا وقوة البحرية البريطانية ؟

لقد كان لإنجلترا مصالح مالية وتجارية آخذة في النمو والازدهار في أملاك أسبانيا بالعالم الجديد ولذا فهي ترحب باستقلال هذه الممتلكات أو على الأقل بعدم تدخل الدول كفرنسا في شؤونها . ووقفت الولايات المتحدة موقف المعارضة في أي تدخل أوروبي في الأمريكتين خشية أن يتعدى ذلك إلى أراض ليست تحت السيادة الأسبانية ، وبناء على هذا أصدر الرئيس منرو في ديسمبر ١٨٢٣ تصريحه المشهور الذي ظل أساس السياسة الأمريكية بالنسبة إلى العالم الأمريكي . ويرى بعض الكتاب أن هذا التصريح صدر بإيحاء كاتنج وبفضل مساعيه ، وينكر غيرهم هذا الظن ويؤكد أن دعاوى التصريح الواسعة المدى والتي تشمل القارتين جميعاً لم تكن لتوافق عليه إنجلترا إذ يخدم نشاطها هناك ولكن عدم تدخل الدول الأوروبية في المستعمرات الأسبانية كان مطابقاً لمصالح بريطانيا العظمى المباشرة في تلك الفترة .

### أسباب فشل التجربة الدولية

بانتها أعمال فيرونا وانسحاب إنجلترا من المحالفة الرابعة أخفقت التجربة الدولية ، وسنحاول أن نتعرف بعض الأسباب التي أدت إلى هذا الفشل : — ( ١ ) أخفقت المؤتمرات لعدم وجود أساس من أول الأمر للأعمال التي تقوم بها ولأن الساسة أبوا أن يجيبوا على السؤال التالي أو على الأقل يواجهوه مع أهميته في أي مجتمع دولي : إذا كنا نريد نوعاً من الهيئة الدولية



التشريعية فما هي المسائل التي ينبغي أن تدخل في اختصاص هذه الهيئة ؟ ولهذا لما بدت المشاكل وكثرت الثورات في أوروبا أرادت الدول الوسطى والشرقية الثلاث أن تتخذ من التحالف مبدأ للتدخل في شؤون الشعوب الداخلية وأبت انجلترا الموافقة ، وهذه المسألة التي تحطمت عليها السياسة الدولية المشتركة تعرض لنا في كل عصر لأنها وثيقة الصلة بأي مشروع يراد به إنشاء عالم جديد تحدد فيه الحقوق والواجبات وتزال منه عوامل الخلاف . وفي هذا يقول وولف (١) إذا كنا نريد أن ننشئ جمعية من الأمم على طراز جماعة مكونة من الأفراد ، وبعبارة أخرى إذا كانت المسائل التي تتصادم فيها رغبات الشعوب ومعتقداتها ومصالحها ستعرض للبحث واتخاذ قرارات بشأنها فمن أوجب الأشياء الاتفاق مقدماً على ما تستطيع مثل هذه الجمعيات أن تنظر فيه من المسائل ، إذ الواقع أن الصيغ الغامضة المرنة تصبح عرضة لاختلاف التأويل والتفسير ، وتفسح المجال لتباين وجهات النظر ، وبالتالي لانقسام عرى الوحدة بين الدول وعجزها عن السير على سياسة مشتركة لمعالجة المشاكل وتنظيم العلاقات الدولية .

( ٢ ) هذا النظام كما أراده الدول الاستبدادية ينحو إلى خلق أداة أعلى نفوذاً من الدول المشتركة فيها وغيرها وتدعى لنفسها حق التدخل والاشراف ، وفي هذا انتقاص من السيادة الداخلية للدول المستقلة ، كما أن الدول الكبرى لو اتفقت على تطبيق المسائل على الدول الصغرى فمن المؤكد أنها ترفض سريانها على شؤونها نفسها . وهنا تتجلى عدم الرغبة في المساواة في الحقوق والواجبات . ولو أن تدخل الدول حدد من بادى الأمر بما لا يدع مجالاً للشك أو الشكوى لأمكن التغلب على كثير من الاعتراضات التي تستند إلى فكرة السيادة وغيرها .

( ٣ ) لقد كانت التجربة الدولية لا تستقر على فكرة ثابتة ، فأحياناً تميل إلى أن تكون اتحاداً من كافة الدول بقصد رعاية مصالحها المشتركة ، وتارة أخرى



تبدو بمظهر سيادة الدول الكبرى . والواقع ان عدم تمثيل الدول الصغرى كان أداة لإغفال حقوقها ومصالحها ، وفعلما احتجت هذه مرارا كما فعل ملك رومانيا إحدى الولايات الألمانية ( ٢ يناير ١٨٤٣ ) وطالب باشتراك الدول الصغيرة في تلك المؤتمرات الدولية . وهذه الدكتاتورية من جانب الدول الكبرى لم تقل شأننا عن دكتاتورية نابليون المسلحة . وأصبح الأمل الوحيد ببقائها متعلقاً بدوام التفاهم والاتحاد بين الدول الكبرى وهذا ما لم يحدث بسبب اختلاف المصالح .

( ٤ ) إتضح من محاولة الدول الثلاث استخدام المحالفة ضد الثورات ميل الفكرة الى التحول بحيث تصبح المؤتمرات أشبه بنقابة من الملوك المستبدين لإخماد الحركات الدستورية والقومية ، وكان من العسير أن تضمن اتفاق هذه الدول المستبدة وانجلترا الدستورية بسبب الاختلافات الأساسية في أنظمة الطرفين السياسية والاجتماعية .

( ٥ ) كان كاننج لا يؤمن بفائدة تلك المؤتمرات التي تعقد بانتظام بل عدها مصدر خطر ، كما أنه من المحتمل أن تكون أغلبية الأصوات ضد انجلترا ، وما زاد في نفوره من الفكرة أن احتجاجات انجلترا في تروباو وليباخ وفيرونا لم تؤد الى أية نتيجة وأغفلتها الدول الأوتوقراطية .

وقد أوجز Lipson عوامل انهيار محاولة الانسجام بعد سقوط نابليون فقال إنه في أى مجتمع منظم لا يكلف الناس باعتراف آراء واحدة متباعدة بصدد كافة المسائل الاجتماعية والدينية والسياسية ، ولكنهم يستطيعون توجيه جهودهم للمصالح المشتركة والتعاون في سبيل تحقيق غايات مشتركة دون أن تكون لهم مشاعر واحدة بشأن أى موضوع . أما اشتراط الاجتماع فعنصر ضعف أكثر منه عامل قوة لأن التغير سنة الوجود والشرط الاول للتقدم . ورغم هذا فان أى ارتباط لغرض ما يتضمن بالضرورة تشابهاً عاماً في النظرية والشعور بالمصالح المتبادلة والرغبة في تضحية حرية العمل . وهذه المبادئ



لازمة لقيام أى حكومة واحدة كإنجلترا ، أو اتحادية كالولايات المتحدة وإذا نظرنا الى حالة أوروبا في ١٨١٥ على ضوء هذه الإعتبارات لا تضح لنا أن تقدم هذه القارة لم يصل الى الحد الذى يحقق أيا من هذه الشروط . وهذا يفسر لنا عناصر الضعف الأساسية في هذا النظام الدولى الجديد وانهاره السريع (١) .

وجدير بنا أن نلفت النظر الى أمر هام ، فإن اخفاق التحالف الأوربى كما أراده مترنيخ ومن حذا حذوه كان لامندوحة عنه بل كان أمرا عظيم الأثر لأنه أتاح الفرصة لنجاح الحركات القومية والديموقراطية في القرن التاسع عشر . ويمكننا أن نتخيل الحال فيما لو اتفقت الدول الأربع على إخماد الثورات أيا كان مصدرها أو مكانها ، إذن لتأخرت حضارة أوروبا السياسية ولنعطل نضوجها الى حد بعيد ولأصبحت الحكومة الدولية نقمة على العالم لأن أنصار الفكرة الدولية إنما يريدون قيام عالم جديد تعبر فيه الدول أعضاء أسرة واحدة لها ما لها من حقوق وعليها ما عليها من واجبات وأن تتمتع هذه الدول بحريتها المعقولة الحدود على شرط ألا تكون الحرية ممهدة للنوضى والاعتداء .



# الفصل الرابع

## نظام التفاهم والعمل المشترك

### Concert System

أوضحنا كيف تصدع البناء الدولي الذي أراد الساسة إقامته، ولكننا لو نظرنا إلى الأمر في أفق أوسع مدى لرأينا أن العالم قد ربح وأن فكرة الدولية النظامية قد كسبت، إذ تولد عن التجربة السابقة نظام جديد ذو طابع عملي لتنظيم شئون القارة الأوروبية وبحث المسائل الكبرى التي تمس دولها. وظل نظام « التفاهم بين الدول الكبرى » قائماً، وعقدت مؤتمرات عدة كلها دعت الحاجة إليها وكللت أعمالها في أغلبية الحالات بالنجاح. ولم تكن هناك معاهدة عامة تربط الدول بمبادئ عامة أو فكرة معينة، بل احتفظت كل دولة بحريتها التامة في العمل والتفاهم مع غيرها إذا بدا أن العمل المشترك يحول دون النزاع المسلح. وعلى هذا الأساس عاش النظام عهداً طويلاً بعد إخفاق مؤتمر فيرونا كما أرادته إنجلترا من أول الأمر، وقد أحسن الفرد زيمرن التعبير عن روحه ومعناه بالعبارة الموجزة التالية: (١).

"A System of Rights without Duties and of Responsibilities without Organisation."

ومما ساعد على بقاءه ونجاحه وبخاصة بعد عام ١٨٧١ أنه برغم تزعم الدول العظمى وسيطرتها لم تبد محاولة إجماعية لإحياء مذهب الحكم المطلق أو استنكار الثورات القومية أو الدستورية أو إملاء سياسة عامة من التدخل عن طريق استخدام القوة. وينقسم العهد الممتد من فيرونا حتى اندلاع نيران الحرب العالمية الأولى إلى فترات ثلاث:



### الفترة الأولى (١٨٢٣ - ١٨٤٨)

وفيها ساد السلام بين الدول العظمى التي استطاعت أن توفق إلى حل كثير من المسائل الناشئة عن نمو الروح القومية والرغبة في تعديل التسوية التي أقرها مؤتمر فيينا. وتوضح سياسة الدول من الطريقة التي عاجلت بها مسائل استقلال اليونان وبلجيكا.

قامت الثورة في بلاد اليونان للانفصال عن الدولة العثمانية، فأحدثت روحاً من العطف في الشعوب الأوروبية، وتدفقت ضروب المساعدة على الثوار، وخيل للمراقبين أن أوروبا المسيحية كلها تريد أن تقاتل في سبيل قضية واحدة، وبعبارة أخرى نجد نوعاً من الوحدة الروحية، ثم زاد شعور العطف لما نجح ابراهيم باشا في سحق الثوار واجتمعت بريطانيا العظمى والروسيا وفرنسا في عام ١٨٢٧ بلندن ووضعت شروطاً ينفذها الطرفان المتنازعان. وفي هذا فامس مبدأ جديداً، فقد ادعت الدول تحت ستار الوساطة، أو التوفيق، أنها تعامل الدولة العثمانية على أنها دولة ذات سيادة، والواقع يشعر أن الدول الثلاث كونت فيما بينها ما يشبه جمعية تشريعية دولية، اتخذت قرارات أرادت تنفيذها وإرغام عضوين في الأسرة الدولية على ذلك، وبواسطة هذه الأساليب منحت الدول العظمى اليونان استقلالها وعينت لها ملكاً وأشرفت أكثر من مرة على تسوية المشاكل المتوالية بين تركيا واليونان، كما أن الدول المجتمعة في لندن أرسلت أسطولا مشتركاً إلى شواطئ اليونان دمر الأسطول العثماني وذلك كما قيل بطريقة سلمية ولم تكن هناك حالة حرب بين الدول وتركيا، وبرغم هذا كله فإن الدول الثلاث وإن لم تشعر بالأمر شعوراً واضحاً عدت نفسها شبه لجنة وقع على عاتقها عمل التشريع اللازم لتنظيم شؤون منطقة من القارة ولم يقف الأمر عند هذا بل كثيراً ما اشتركت انجلترا وفرنسا والنمسا في التوسط



بين الامبراطورية العثمانية والشعوب المسيحية البلقانية وحمل السلطان علي منحها كثير من الامتيازات والحقوق السياسية .

وفي عام ١٨٣٠ قام البلجيكيون بثورة يطالبون فيها بالاستقلال ، وكان من رأى الدول الشرقية التدخل لإخمادها ، ولكن عهد المحالفة المقدسة قد انتهى وحالت دون التدخل الجدى المشاكل الداخلية العنيفة التى واجهت تلك الدول ، كما وقفت فرنسا موقفاً حازماً وهددت باستخدام القوة إذا حدث تفكير فى تجاهل رغبات الشعب البلجيكي عن طريق السلاح . وهنا دعت انجلترا إلى مؤتمر فى لندن قرر فى ٢٠ ديسمبر ١٨٣٠ استقلال بلجيكا من حيث المبدأ وفى ٣٠ يناير من العام التالى اعترفت الدول بحياة هذه الأمة الناشئة ، وكذلك اشتركت فى اختيار ملك لها . وأخيراً وقعت بلندن فى ٢٦ يونيه سنة ١٨٣١ المعاهدة التى تنظم شئون العضو الجديد فى الأسرة الدولية ، ونص فيها على حياد بلجيكا وحريةها التجارية ثم تدخلت الدول لإرغام ملك هولنده على قبول التسوية وأرغم على إخلاء أفرس ( ٢٠ ديسمبر ١٨٣٢ ) ، وكذلك توسطت لحل مشكلة الدين ووضعت لها حلاً ملائماً . ومعنى هذا كله أن الدول العظمى رأت من واجبها معالجة نقطة خطر فى السياسة الدولية قد تؤدى إلى اشتباك أوروبا فى حرب .

### الفتره الثانيه ( ١٨٤٨ — ١٨٧١ )

فى عام ١٨٤٨ نشبت الثورة فى فرنسا وأرغم لويس فيليب على مغادرة البلاد ووضع دستور للجمهورية الثانية التى ما لبثت أن تحولت إلى الإمبراطورية الثانية ، وتعرضت ألمانيا وإيطاليا لحركات دستورية وقومية ولم تنجح إمبراطورية النمسا والمجر من المتاعب وحدثت فيها حركات تطالب بالحكم الذاتى ، كما أرغمت الحكومة الامبراطورية على منح بوهيميا والمجر الاستقلال الذاتى ، وهرب مترنيخ ، ولكن أخذت الأحوال فى الاستقرار وأخفقت محاولات



الوحدة وغيرها . واستطاعت حكومة الإمبراطور فرانسوا جوزيف أن تقضي على الحركة الدستورية في النمسا وتلغى الامتيازات التي منحها لبوهيميا والمجر وتهمز بدمنت في كستوزا ونوفارا وتضطرها إلى طلب الصلح .

وفي هذه الفترة اتجهت روسيا بأبصارها الى الدولة العثمانية مما أدى إلى وقف إنجلترا وفرنسا إلى جانب السلطان ونشبت حرب القرم وانتهى الأمر بعقد مؤتمر باريس عام ١٨٥٦ الذي أقر مبادئ على جانب كبير من الأهمية يهمنها ما له طابع دولي :

( ١ ) نصت المادة الثانية على حياد البحر الأسود وفتحها للملاحة التجارية وحدها . وغلب مفعول المادة نافذاً نحو خمس عشرة سنة .

( ٢ ) أعلنت المادة السابعة دخول تركيا في دائرة القانون العام ، وه نظام الاتحاد الأوربي . كاضمنت استقلال الدولة العثمانية وسلامة أملاكها وهذا طبيعي ما دامت أصبحت عضواً في الأسرة الأوربية لها نفس الحقوق المقررة لبقية الأعضاء . وأهمية هذه المادة أن الدول اعترفت في معاهدة عامة بوجود هذا النظام الأوربي Concert of Europe على أنه حقيقة واقعة وبأن هناك قانوناً عاماً يسرى على كافة المشتركين في هذا النظام .

( ٣ ) في المادة التاسعة أخذت الدول علماً باهتمام السلطان الدائم بخير رعاياه ورفاهيتهم ، والذي صدر فرمان يرمي إلى تحقيق هذه الأهداف وينص على حرية العقيدة والضمير والمساواة في الضرائب وما إلى ذلك . وحتى لا يظن أن الدول أملت إرادتها على الشؤون الداخلية لواحدة منها نص صراحة على أن فرمان صادر عن إرادة السلطان العليا ومتوقف تنفيذه على هذه الإرادة لا على ضمان من أي دولة . إلا أن الروح التي تلمسها في هذه المادة أن المؤتمر اعتبر نفسه مسئولاً أدبياً عن الأحوال الداخلية للشعوب الخاضعة لأحد الأعضاء . وهو تطور له أهميته في المستقبل حينما تعتبر العصبة فيما بعد نفسها مسئولة عن رعاية الممتلكات الخاضعة لنظام الانتداب .



( ٤ ) تقرر تأليف لجنة الدانوب من كافة الدول الموقعة على المعاهدة وهي بريطانيا العظمى والنمسا وفرنسا والروسيا وبروسيا وسردينيا وتركيا ، ولعل هذه هي اللجنة الأولى من نوعها . وكان انشاؤها تنفيذا لما تقرر في مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ من تطبيق حرية الملاحة في الأنهار الدولية مثل الدانوب .

( ٥ ) ضمنت المادة ٢٢ الامتيازات التي نالتها ولايتا الألفلاق والبغدان كما تأيدت امتيازات إمارة صربيا وصارت تحت الضمان الإجماعي للدول المتعاقدة .

( ٦ ) وفي ملحق أضيف إلى المعاهدة الأصلية اتفاق خاص بحزر آ لاند وتعهد روسيا بعدم تحصينها .

( ٧ ) وعبر البرتوكول عن الرغبة في قيام الدول في حالة نشوب نزاع بينها بعرض الأمر على وساطة دولة صديقة وذلك قبل الالتجاء إلى السلاح . وهكذا اعترف المؤتمر بمبدأ الوساطة ونصح باستخدامه ، وفعلا حاولت إنجلترا عبثا حمل الدول على التقيد به قبل نشوب الحرب بين بروسيا والنمسا ( ١٨٦٦ ) وألمانيا وفرنسا ( ١٨٧٠ ) .

( ٨ ) ومن أهم أعمال المؤتمر التصريح الذي وقعت عليه الدول في ١٦ أبريل ١٨٥٦ بشأن القانون البحري والذي حاول معالجة كثير من النقط التي كانت مثار الخلاف ، وأهم ما تقرر في هذا التصريح ( ١ ) إلغاء الحرب البحرية الخاصة ( ٢ ) الرأية المحايدة تحمي بضائع العدو باستثناء المهربات الحربية ( ٣ ) سلع المحايدون ( باستثناء المهربات الحربية ) غير عرضة للاستيلاء عليها إذا كانت في سفن تحمل راية العدو ( ٤ ) لكي يكون الحصار مازما يجب أن يكون فعلا أي مؤيدا بقوة كافية حقيقية لتمنع الوصول إلى شاطئ العدو .

وهكذا نجد المؤتمر قد عالج مشاكل تركيا والروسيا وأقر مبادئ دولية عامة ونظر في عدة مسائل أوربية مختلفة كانت من بواعث الاحتكاك . ولم يقف المؤتمر عند هذا الحد بل اتخذ لنفسه بطريقة مباشرة وغير مباشرة صفة

المشرف على أحوال القارة عموما الذي يعنيه أمرها ويهمه استقرار الحوادث فيها وتصفية المسائل المعلقة . ففي ٣٠ مارس ١٨٥٦ وقعت معاهدة باريس الرئيسية وفي الثامن من أبريل ألقى ولوسكى Walewski رئيس المؤتمر خطابا جامعا عن حالة القارة الأوروبية ومتضمنا إشارات لا لون لها إلى إيطاليا ، ثم تلاه لورد كلارندون وأدهش الجميع بالحملة العنيفة على الحكومات الإيطالية ونظم الحكم فيها ولكنه استثنى سردينيا . والمغزى الذي نستشفه من هذه الأقوال أن الساسة اعتبروا المسألة الإيطالية مسألة أوروبية وأن العلاقات المتوترة بين سردينيا والنمسا ليست من اختصاص الدولتين وحدهما بل أن للدول الأوروبية الأخرى وبعبارة أخرى أن النظام الأوروبي ، الحق في التعرض لهذه المشكلة .

ولما توترت العلاقات بين سردينيا والنمسا وأصبحت الحرب قاب قوسين أو أدنى حاولت الحكومة البريطانية أن تمنع نشوب الحرب ، واقترح سفيرها بناء على تعليمات حكومته التوسط بين الطرفين والتوفيق بين وجهتي النظر ، ولكن تسرع النمسا كان السبب في بداية القتال وانحياز نابليون الثالث إلى صف كافور ، وبدأت حرب التحرير الإيطالية الثانية ( ١٨٥٩ ) ولكن وقعت بقية الدول الأوروبية بمعزل عنها وحصر الصراع في ميدان محدود .

وفي عام ١٨٦٦ تحول التنافس بين بروسيا والنمسا على السيطرة في ألمانيا إلى حرب ، وعشرا حاولت إنجلترا تذكير الدولتين بما تقرر عام ١٨٥٦ من أفضلية التوفيق قبل امتشاق الحسام ولكن العوامل الخفية كانت أقوى من أن تخضع للأساليب السياسية . وكذلك كان الشأن في الحرب بين فرنسا من جهة وبروسيا ومعها بقية ألمانيا من جهة أخرى عام ١٨٧٠ . وهنا تبدو لنا حقيقتان لهما أهمية : فقد نجح النظام الأوروبي في حصر الحرب بين الأطراف المتنازعة وحال دون تحولها إلى حرب عامة تشترك فيها كافة الدول ، ولكنه في الوقت نفسه عجز عن منع القتال بين الدول العظمى نفسها . ففي الوقت الذي عني به نظام أوربا ، بتسوية العلاقات بين تركيا واليونان أخفق في مثل هذه المهمة ، وهذا



هو عنصر الضعف في هذه الاتفاقات الدولية سواء كانت صريحة أو ضمنية ومشكلة العالم هي الدول العظمى وخلافاتها ولو أن المجتمع الأوربي كان أوسع أفقا، أسمى إدراكا لعرف أن لألمانيا آمالا في الوحدة تقف في سبيل تحقيقها كل من النمسا وفرنسا، وإذا رفض مواجهة هذه العقبة وحلها بما يرضى الألمان القومية كان لابد من تحكيم السيف وهو ما حدث تماما. ولكننا نكون مغالين في حسن الظن لو توقعنا شيئا من هذا في القرن الماضي ولما تزال هذه المشكلة تواجهنا حتى اليوم ولم نعرف كيف نتغلب عليها.

### الفترة الثالثة (١٨٧١ — ١٩١٤)

وفيها أفلحت سياسة التفاهم الدولي في حل كثير من المشاكل الخطيرة لا في أوروبا وحدها بل في جهات أخرى من العالم.

نشبت الثورة في البوسنة والمهرسك في يولييه ١٨٧٥، ولم يمض وقت طويل حتى أعلنت تركيا إفلاسها. وكانت هذه الأحداث نذيراً بقرب تفكك الامبراطورية العثمانية ومواجهة أوروبا «بالمسألة الشرقية». وكانت الدول قد ضمنت في عام ١٨٥٦ سلامة الأملاك العثمانية فلما بدأت الأزمة بالثورة المشار إليها حاولت النمسا التدخل معتمدة على صداقتها بألمانيا، وهذا التصرف أساء إلى إنجلترا لأن أوروبا لم تعط الدولتين تفويضا بالعمل نيابة عنها. وأخيراً اتفقت النمسا وروسيا وألمانيا على المذكرة الشهيرة باسم «مذكرة أندراسي»، وقدمتها إلى الباب العالي في ٣٠ ديسمبر ١٨٧٥ طالبة منه القيام ببعض إصلاحات، ثم وافقت إيطاليا وفرنسا على المذكرة وترددت إنجلترا ثم أعلنت موافقتها بعد أن طلبت تركيا ذلك منها، ولكن لم تكن للمذكرة نتائج ذات بال. وهنا حدثت المذابح في بلغاريا واستغلها المستر غلادستون في إثارة الرأي العام البريطاني والحملة على وزارة دزرائيلي فتقرر عقد مؤتمر في الإستانة بناء على دعوة الحكومة البريطانية ولكن لم يؤد إلى نتيجة بسبب رفض الباب العالي

قبول المقترحات ووضع نفسه تحت وصاية الدول. وأخيراً زاد الموقف تعقداً والعلاقات بين روسيا وتركيا توتراً، ونشبت الحرب بين الدولتين وأرغمت تركيا على التوقيع على معاهدة سان استفانو (٣ مارس ١٨٧٨). فلما أبلغ أمرها إلى إنجلترا سخطت عليها ولم تحز الشروط رضا معظم الدول التي بعينها الأمر ولذا عقد مؤتمر برلين. وقد افتتح في ١٣ يولييه سنة ١٨٧٨ ووقعت الدول الاتفاق في ١٣ يولييه من السنة نفسها وكانت نتيجة المؤتمر مزدوجة، فهو قد حطم معاهدة سان استفانو وحال دون نشوب الحرب بين إنجلترا والروسيا، وفي الوقت نفسه وضع تسوية لشبه جزيرة البلقان. ففتحت بلغاريا استقلالاً ذاتياً وانقصت المساحة التي قررتها معاهدة سان استفانو كثيراً، وأقر المؤتمر استقلال صربيا ورومانيا والجبل الأسود. ووضع البوسنة والهرسك تحت إدارة النمسا. ولا ريب أن الروسية لم تكن لتخضع بهذه السهولة لولا ما شاهده من إجماع الدول الأخرى وموقف الحزم الذي وقفته إنجلترا.

وتوالى أحداث كثيرة بعد مؤتمر برلين عملت الدول الكبرى على حلها بطريقة التفاهم فيما بينها. ففي سنة ١٨٨٠ اجتمع مؤتمر برلين لتسوية مشكلة متعلقة بالحدود بين تركيا واليونان، وهنا نجد حادثاً، لعله الأول من نوعه في تاريخ المؤتمرات الدولية، إذ تقرر حل الاشكال بأغلبية الأصوات، وهو إجراء لا نظير له من قبل في مثل هذه المسائل الدولية، وبرغم احتجاج تركيا وتعبئة اليونان لجيشها لم تسمح لهما الدول بالقتال. وقبيل الاحتلال البريطاني لمصر اجتمع مؤتمر دولي بالاستانة لحل المسألة المصرية، واتخذ قرارات تحول دون التدخل الفردي إلا في حالة الضرورة القصوى. وفي سنة ١٨٨٥ أوقفت النمسا بموافقة الدول العظمى حرباً على وشك الوقوع بين بلغاريا وصربيا، كاتعاونت روسيا وإيطاليا وإنجلترا على وضع حد لنزاع مسلح بين اليونان والدولة العثمانية في سنة ١٨٩٧. وكانت المشكلة المقدونية مصدر اضطراب وبرغم اختلاط الأجناس



فيها فقد كانت الدول راغبة في بقائها في ظل الإدارة العثمانية ، وأخيراً تقرر في سنة ١٩٠٣ تقسيمها خمس مناطق تقوم بأعمال حفظ الأمن فيها قوات تمثل الدول الخمس (إنجلترا . فرنسا . إيطاليا . روسيا . النمسا) ، على أن تخصص كل دولة بحجة . ولما حدثت الثورة في تركيا عام ١٩٠٨ على أيدي رجال جماعة الاتحاد والترقي وانتهت بخلع السلطان عبد الحميد ، استغلت الدول الفرصة فوضعت النمسا يدها نهائياً على البوسنة والهرسك ، وأعلنت بلغاريا استقلالها التام ، وطالبت كريت بالانضمام إلى اليونان ، ثم أنزلت إيطاليا جيوشها في طرابلس . وأخيراً نشبت الحروب البلقانية وانتصرت جيوش الحلفاء البلقانيين وانتهى الأمر بعقد الصلح في لندن ( ٣٠ مايو ١٩١٣ ) وبه تنازلت الدولة العثمانية عن كثير مما لها في أوروبا ، وترك للدول تسوية بعض مسائل أخرى معلقة منها جزر تركيا في بعض إيجيه . وبعد ذلك دب الخلاف بين الحلفاء على توزيع الأسلاب ، ونشبت الحرب بينهم ، ولكنها انتهت بصلح بخارست في ١٠ أغسطس ١٩١٣ . وهكذا سويت إلى حد ما كثير من المشاكل البلقانية وامتنعت الدول الكبرى عن التدخل المباشر متأثرة بروح نظام الوفاق الأوربي . ولولا ذلك لتطورت الحال وانقلب الأمر إلى حرب عامة .

لم تكن أوروبا المجال الوحيد الذي أدى فيه الوفاق الأوربي مهمته بنجاح ، بل تعدى ذلك إلى مختلف بقاع العالم . ففي النصف الثاني من القرن الماضي تسابقت الدول إلى تقسيم القارة الإفريقية وأصبح الاحتكاك قديماً أن يشير الاضطراب ، فعقد مؤتمر برلين ( ١٨٨٤ - ١٨٨٥ ) ووضع قواعد عامة تتبعها الدول في استيلائها على الأراضي الإفريقية .

أما الصين فقد بدأت الدول الأوروبية ترغمها على فتح بلادها للتجار الأوروبيين ورؤوس الأموال الأوروبية ، وبدا ضعف الصين وعجزها إزاء الضغط الأوربي ، وتماهقت الدول تقطع أجزاء من الأراضي الصينية وتنزع الامتيازات ، ولم تأت سنة ١٨٩٨ إلا وقد وحدت ألمانيا قدمها في شانتونج وغلب النفوذ الروسي في

منشوريا ، ونالت فرنسا وانجلترا بعض الموانئ ، وكان لفرنسا مصالحها الخاصة في ولاية يونان ، وأكدت بريطانيا العظمى حقها في اعتبار حوض اليانجتسي منطقة نفوذ لها ، واعتبرت الاقليم المجاور لهونج كونج إقليماً خاصاً لمصالحها ، وقد دخلت اليابان وخصت نفسها بولاية فوكيان ، ولم تفر إيطاليا بشيء اذ رُفضت مطالبتها ، أما الولايات المتحدة فلم تطلب لنفسها شيئاً .

خيل للعالم أن عهد تقسيم الصين قد حل ، ولكن في سبتمبر سنة ١٨٩٨ أحدثت الإمبراطورة انقلاباً وزجت بالإمبراطور كوانج هيسو في العزلة وأصبحت مقاليد الأمور في يدها ، وطلبت إلى حكام الأقاليم في نوفمبر سنة ١٨٩٩ أن يرفضوا أي اعتداء من جانب الدول الأجنبية ولو أدى الأمر إلى استخدام القوة . وهذا انقضت فترة الجري وراء الامتيازات . وفي هذه الأونة تصادف أن انتقلت ملكية جزر الفلبين من أيدي أسبانيا إلى الولايات المتحدة ، وأصبحت الأخيرة تعنى بالسياسة المتبعة إزاء الصين ، وبدأت لها احتمالات كبيرة للتوسع التجاري في تلك البلاد ، وتطابقت مصالح كل من انجلترا والولايات المتحدة ، لأن الأولى تستفيد فائدة أكبر من بقاء الحالة الراهنة وعدم تمزيق الصين إلى مناطق نفوذ منفصلة ، أما الولايات المتحدة فقد كان تاريخها في الشرق الأقصى نزيهاً ونظيفاً . وفي سبتمبر ونوفمبر ١٨٩٩ أرسل هاي إلى ممثلي الولايات المتحدة في عواصم انجلترا وفرنسا وألمانيا وروسيا واليابان وإيطاليا تعليمات يطلب فيها إلى هذه الدول أن تصدر تصريحاً رسمياً باتباع سياسة « الباب المفتوح » في أملاكها بالصين ، فجمت ردود الدول مطابقة لهذه الرغبة . ولم ينقض وقت قصير حتى قامت ثورة اليوكسر سنة ١٩٠٠ ، وفي هذه الظروف الدقيقة أرسل هاي تلغرافاً دورياً إلى ممثلي البلاد في إحدى عشر أمة بوضع المبادئ التالية « إن سياسة الولايات المتحدة تسعى إلى إيجاد حل يمنع الصين سلاماً وأماناً ويحفظ أملاكها ، ويحمي الحقوق التي تضمنها المعاهدات والقانون الدولي للدول الصديقة ، ويدافع للعالم عن مبدأ التجارة المتساوية



الحرية مع كافة أنحاء الامبراطورية الصينية ، (١) وأجابت الدول باعترافها بالعمل وفقاً لهذه المبادئ . وقد كان تصرف الدول في إرسال القوات للدفاع عن القنصليات قائماً على مبدأ العمل المشترك . وأخيراً وقع بروتوكول الصلح في ٧ سبتمبر سنة ١٩٠١ ، وقاومت الولايات المتحدة أثناء المفاوضات كل فكرة ترمي إلى تقسيم الصين أو العدول عن سياسة الباب المفتوح . وهكذا استطاعت الدول الأوروبية ومعها الولايات المتحدة الاتفاق على سياسة عامة واضحة إزاء الصين بدلاً من التنافس الذي يشير الحرب في الشرق الأقصى . ولم يقتصر أمر تنظيم العلاقات على الدول الأوروبية بل ظهر في أمريكا نوع من الاتحاد ، ففي ١٨٨١ دعت الولايات المتحدة دول أمريكا اللاتينية إلى مؤتمر أمريكي ليتخذ الوسائل التي تحول دون نشوب الحروب بين الشعوب الأمريكية وعقدت مؤتمرات لهذا الغرض في واشنطن (١٨٨٩) والمكسيك (١٩٠١) وريودي جانيرو (١٩٠٦) وبيونس أيرس (١٩١٠) .

ما الذي نستشفه من هذه الأمثلة القلائل التي عرضنا لها ؟ يسترعى أنظارنا اتجاه الدول العظمى إلى ناحية من التفاهم والعمل المشترك وحل الخلافات الدولية في مؤتمرات أو اجتماعات يحضرها ممثلوها، وعملت في هذه الاجتماعات الدولية كبرىها وصغيرها على تسوية المسائل المتعلقة أو المحفوفة بالمخاطر ، ويمكن ، من فحص المؤتمرات التي عقدت في تواريخ وظروف مختلفة ، أن نلاحظ أنها قامت بعدد من الوظائف المختلفة :

( ١ ) فهي قد وضعت قواعد جديدة لتنظيم الصلات بين الدول وأساليب تتبع في بعض المناسبات والظروف ، وبمعنى آخر قامت بمهمة التشريع الدولي . حقيقة لم يكن المحصول وفيراً ولكنه يعد مشجعاً للآمال . ( ٢ ) فحص عناصر الخلاف وإبداء الرأي أو تقديم تقرير عن الموضوع . ( ٣ ) القيام بالوساطة

بين الأطراف المتنازعة والتوفيق بين وجهات النظر المختلفة وإملاء الرأى ولو على الدول الصغيرة على الأقل وهي التي تعد منازعاتها مسرحاً لأطماع الدول الكبرى وشرارة تنبعث منها الحروب. (٤) اعتبارها هيئة يسمع صوتها ويراعى رأيها في المسائل العامة التي تعد بما يهم الدول كلها، وبهذا فهي تقطع الطريق في حالات كثيرة على الدول التي تريد الاستئثار بالعمل والافراد بحرية التصرف، وحتى الدولة التي كانت تتحدى غيرها لا تلبث أن تجد نفسها ملزمة بالتساهل والرضوخ لإزاء إجماع زميلاتها على فكرة أو سياسة معينة.

حقيقة أخفق النظام الجديد في منع بعض الحروب الصغرى ونشوب النزاع المسلح أحيانا بين بعض الدول الكبرى، ولكن سجل القارة في الفترة (١٨٢٢ — ١٩١٤) يجعلنا نعجب بذلك السلام النسبي الذي تمتعت به وبخاصة في الفترة الممتدة من نهاية الحرب السبعينية إلى صيف عام ١٩١٤. هذا وإن الأساليب التي أخذت بها الدول تعد تجربة عظيمة الشأن وتختلف اختلافاً بينا عن مثيلاتها في القرن الثامن عشر وما تقدمه.

ولا يسعنا أن نختم هذا الفصل دون أن نتساءل: ما الذي جد حتى عجزت الأساليب عن تحقيق السلام في عام ١٩١٤؟ أكان النزاع بين الصرب وامبراطورية النمسا والمجر أعقد من المسألة الشرقية؟ أما كان في استطاعة الساسة أن يحدوا مخرجاً من المأزق الذي وقعوا فيه إثر حادثة سيراغيو؟ لقد قال نابليون أو أثر عنه القول أن المستحيل لا وجود له في قاموس العقلاء، وبرغم حدة الخلاف وشدة الأطماع فقد كان في الامكان تلافي الكارثة أو تأجيلها إلى حين، ولكن الدول التي كان قرارها قد استقر على إشعال نار الحرب امتنعت عن قبول فكرة الاجتماع حول مائدة مستديرة! وإذا استحال اجتماع الوزراء أو ممثلو الدول لتسوية الخلاف لم يعد هناك مجال للتردد وتنادى الجميع ألا حكم إلا للسيف.



# الفصل الخامس

## الدعوة إلى السلام

تعتبر الدعوة المنظمة ضد الحرب من أهم مميزات القرن التاسع عشر. ذلك أن الأهوال التي نزلت بأوروبا خلال عصر الثورة الفرنسية و نابليون حركت الرأي العام، وأيقظت الضمير الأوربي، وحملت المفكرين والشعوب على التمسك بما إذا كان ثمة سبيل لانتفاء خطر الحرب والفضاء على هذا المرض الإنساني الويل. وهكذا ظهرت الحركة السلمية المنتظمة ولكنها كانت ضعيفة الصوت خافتة الصدى مقصورة على عدد محدود وذلك في النصف الأول من القرن الماضي. ثم امتدت أصولها، واشتد ساعدها، ونظمت أمورها، وكثر أنصارها من مختلف الطبقات وفي مختلف البلدان وذلك في أواخر القرن وأوائل القرن الذي نعاشره. أما الأسباب التي يعزى إليها نشوء الحركة ويرجع إليه نموها وازدياد قوتها فكثيرة منشعبة تتصل بالظروف الفكرية والسياسية والاقتصادية الحديثة.

نعلم أنه كان من خصائص حضارة القرن التاسع عشر شيوع روح إنسانية تسمو على اعتبارات الجنس والدين واللغة وتتفق مع مبدأ الإخاء بين أفراد الجنس البشري، والذي نادى به دعاة الثورة الفرنسية وزعمائها وقادة الفكر فيها. وتعددت مظاهر الطابع الإنساني فهناك المحاولات القوية المتواصلة للقضاء على الاتجار بالرقيق وإزالة هذه الوصمة من جبين الإنسانية. وتزعمت إنجلترا الحملة على تجارة الرقيق وألغتها في إمبراطوريتها وانزعجت من الدول المجتمعة في فيينا في عام ١٨١٥ تصريحاً باستنكارها. ولم ينقض عهد طويل حتى سايرت الدول الأخرى وجهة النظر البريطانية التي كلف تحقيقها ملايين

الجنسيات دفعها الانجليز راضين ومدفوعين بروح عطف على الأجناس التي لم  
تهي لها الظروف وسائل التقدم والارتقاء . وتجلت الروح الإنسانية فيما طرأ  
على قوانين العقوبات من تعديل وتخفيف حتى تصبح أدنى إلى الإنسانية وأقرب  
إلى العدالة وأمثل للأصلاح والتهديب ، ولم يعد المذنب عدوا يجب على المجتمع  
والاقتصاص منه القضاء على شره وخطره ، بل أصبح العلماء يعدونه مريضا في  
حاجة إلى الرعاية والعلاج حتى يتم شفاؤه . ووضحت الروح الجديدة من  
العطف على الإنسان في التشريعات الحديثة التي أصدرتها إنجلترا واقتبسها  
الأمم الصناعية ، والتي ترمى إلى تحسين حال العمال ورفع شأنهم وحمايتهم في  
معيشتهم وفكرهم وأبدانهم بالاشراف على المصانع واشتراط توافر الظروف  
الصحية وتحديد ساعات العمل وتحريره إلى سن معلوم . وأخذ الكثيرون  
يتحدثون عن حقوق الطبقات العاملة ويذكرون المجتمع بواجباته نحوها ، وهي  
الطبقة التي بعدها الاشتراكيون من أصول الاتاج . هذه العاطفة الإنسانية  
الرائعة تنفر من القتل والتدمير وتدعو إلى السلام ونبذ الحرب كأداة لتسوية  
الخلافاة إذ يكون من المفارقات أن نمنع بيع السود ثم نقتلهم في سبيل تحقيق  
الأغراض الاستعمارية ، ومن المتناقضات أن ندافع عن العامل ضد الرأسماليين  
ثم نزع به في أتون الحرب ونقدمه وقودا لها . إذ أن الروح الإنسانية والسلام  
صنوان لا يجب أن يفترقا وإلا خالف ذلك طبيعة الأشياء .

والانقلاب الصناعي الحديث من العوامل التي ساعدت على نمو الحركة  
السلامية وازدياد شأنها . هذه الثورة التي بدأت إنجليزية ثم انتقلت إلى بقية  
الدول في أوروبا وغيرها حتى أصبحت عالمية النزعة والاتجاه أحدثت تغييرات  
بعيدة الغور في طرق الصناعة ووسائل النقل وأساليب المعيشة . هذه الثورة  
تمخضت عن نتائج متباينة متناقضة وهي كسلاح ذي حدين أسبغت الخير على  
المجتمع من جهة وزادت من شقائه من جهة أخرى . أما ناحيتها القائمة فتبدو  
في نزاع الطبقات ، واختراع وسائل التدمير العنيف ، وصراع الأمم في سبيل



احتكار موارد المواد الأولية ، والسيطرة على الأسواق الخارجية . ولكننا في الناحية المقابلة نجد من جانب أصحاب الأعمال ورجال الصناعة والمساهمين والمستثمرين رغبة في سيادة السلام والأمن الخارجي والاستقرار الاقتصادي ، لأنها كلها ظروف تزيد من التبادل الحر وتشجع الإنتاج . ولا عبرة بفريق من أرباب الصناعات الحريصة الذين يرون في اضطراب العلاقات الدولية وانتشار روح الحقد والحذر والخوف ما يدر عليهم الأرباح الطائلة . هؤلاء قلة لا يعتد بها وتسكب الإنسانية من تقليم أظافرهما . إذن ليس من العجب أن يشجع كبار رجال الأعمال الدعوة السلمية وأمامنا مثال كارنيجي صاحب الملايين الأمريكي الذي أغدق الكثير من ماله على هذه الدعوة والقائمين بها ، بل أن نوبل خصص جائزته للسلام وهو الذي جمع ثروته من صناعة المرفقات .

ومن أبرز آثار الانقلاب الصناعي ظهور طبقة العمال الوفيرة العدد ، وشعورها بأهميتها ، وهي الطبقة التي يقع على عاتقها عبء الحروب وتنزل بها أقدح الخسائر بسبب النزاع المسلح . أليست هي وقود الحرب ؟ أليس العمال هم الذين يحشدون في المصانع لإنتاج الذخائر وأدوات الحرب ؟ فالعمال طبقة محدودة الموارد ، حياتهم يعوزها الاطمئنان والاستقرار لاعتمادهم على الأسواق وهي متقلبة ، وهم ينفقون باليمين ما يعطى لهم في يسارهم . وإذا نشبت الحرب ونقصت المواد الغذائية وبلغ الاستهلاك فهم الذين يقاسون أشد الحرمان . وإذا ارتفعت الأسعار تأثروا بالارتفاع وعجزت مواردهم المحدودة من ملاحقته ، وحين تضع الحرب أوزارها وتأخذ البلاد في التحول من إنتاج آلات الحرب إلى إنتاج أدوات السلم يحدث التقلقل والاضطراب ويكون العامل ضحيته فينتشر العطل ويقذف بالعامل إلى عالم قد لا يرحمه ويضطر إلى الاعتماد على إحسان من الهيئات الخيرية أو عون ضئيل من السلطات الحكومية . ومن الذي يخرج من الحرب كاسباً ؟ الممول وصاحب العمل ؟

ومن الذي يخرج منها صفر اليدين خاسراً ؟ العامل ! ما في ذلك ريب ولا شبهة ريب . هكذا أخذنا حجج الاشتراكيين من منطق إلى آخر . فلا عجب إذن أن كان السلام والاستقرار من أهم ما يحرص عليه العمال . ولا غرابة إذن أن قام زعماء الاشتراكية في القرن الماضي أو في أواخره ينصحون العمال بالامتناع عن أي حرب تنشب . ولا يصيبهم منها سوى الغرم ويعود على سواهم الغنم . وبمعنى آخر قامت الدعوة الموجهة إلى العمال مرتكزة على مبدأ المقاومة السلبية كسلاح فعال يؤدي إلى هدم النظام الرأسمالي واستقرار السلام بين الشعوب قاطبة . ولكن الحركة لم يقدر لها اجتذاب صفوف العمال ما دامت بهذا الوضع إذ تناسى أربابها قوة التقاليد الوطنية والعاطفة القومية في عصر شعاره « تقرير المصير وحرية الشعوب » .

ويتعين علينا ألا نغفل أثر انتشار التعليم العام ومحو الأمية في كثير من بلدان أوروبا وأمريكا . فأصبح الرجل العادي قادراً إلى حد على التمييز بين ما فيه صالحه وما يعود عليه بالأذى . وانتشرت النظم الديمقراطية وتشبع أفراد الطبقة المستنيرة من المجتمع بروح جديدة وأفكار حديثة تنحطى حدود وطن الفرد أما الكنيسة فكانت من أكبر أنصار السلام : أليس الدين المسيحي قائماً على مبادئ المحبة والأخاء ؟ ألم يضرب المسيح وتلاميذه المثل الأعلى في التضحية ؟ ألم يحاولوا مقاومة الظلم بالكفاح السلمي والعمل السلمي من المقاومة ؟ وهكذا أخذ رجال الدين وقد سمت نفوسهم عن ذي قبل واستنارت عقولهم يحضون الناس على العمل لما فيه صالح الإنسانية جمعاء ويعلمونهم أن الكل إخوان وأن المجتمع كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً . وأن الاختلافات الجنسية واللغوية والدينية عرض زائل أما الجوهر فباق على مر الأجيال . ولا شك أن ازدياد الاتصال بحضارة الإسلام وفلسفة الهند والصين كان له أثر كبير في تزويد هذه الأفكار . فالتاريخ العلمي الحديث أظهر للأوروبيين ما كان خافياً عنهم من مدنية الإسلام من عهد



بعيد وأطلعهم على تنموق الحضارة الهندية وأصولها . والإسلام يدعو إلى الإخاء ويعلم الناس أن الله خلقهم قبائل وشعوباً ليتعارفوا ويتحابوا ، وألا فرق بين عربي وأعجمي إلا بتقوى الله ، وأن العقيدة شيء يتصل بالروحانيات ، وأن التعاون السلمي هو ما ينفع الناس في الأرض إذ لكم دينكم ولي دين . وفي الإسلام مبادئ دولية عظيمة القدر ، فهناك الوساطة والتوفيق ، وهناك قبول السلم إذا جنح له العدو ، وهناك الأمر بالمعروف وحسن المعاملة ، وفيه استنكار لحروب الاعتداء ، بل أنه يقيد حروب الدفاع بأشد القيود . والفلسفة الهندية والصينية فلسفة سلبية تضرب لنا في هذه الناحية أروع الأمثلة وأبلغها . . . هذا الاتصال بين الشرق والغرب هذب من سوء ظن الغربيين وجعلهم — أو المستنيرين منهم على الأقل — يرون شعوب العالم أفراد أسرة واحدة والسلام من مميزات الأسرة المتناسكة . وفضلاً عن هذا فقد استغلت الكنيسة في أوربا ما كان يصل إلى أسماعها من سوء معاملة الشعوب الأفريقية والآسيوية ولذا قويت دعوتها إلى السلام والمحبة .

ننتقل إلى البحث في تطور الحركة السلمية . وما يلفت النظر بشأنها أنها كانت في أول أمرها ذات مظهر ديني ففي ٦ يونيو ١٨١٤ دعا William Allen من جماعة الأصدقاء "Quakers" لفيفاً من إخوانه إلى اجتماع بقصد النظر في الوسائل التي تساعد على تحقيق السلام العالمي الدائم ، وقد عرف الداعي كيف يختار الوقت المناسب فقد أشرف عهد الحروب الكبرى على الزوال . ولم يمض عامان حتى تأسست أول جمعية سلمية وأعلنت أن دعوتها تقوم على مكافحة الحروب بنوعيتها : الدفاعية والعدوانية ، لأنها جميعها بعيدة عن الروح المسيحية الصادقة . غير أن الدعوة على هذا الوضع الغامض لم تلق قبولا من جماعة العاملين أو أنصار مبدأ الأمر الواقع الذين استنكروا هذه الفكرة الشاملة من السلمية وعدم المقاومة وسخر منها المتشائمون وتساءلوا هازئين : ما الذي يتعين عمله إذا وقع اعتداء من القرصان أو من الشعوب غير المسيحية؟

وعبرت إحدى المجلات الشهيرة عن الانتقادات الموجهة إلى الحركة بقولها  
هل في استطاعة أي جمعية للسلام أن تحملنا على الاعتقاد بأن من الخطيئة  
التجاء الحاكم إلى السيف، وإذا كان له الحق في استخدام هذا السلاح ضد  
أحد فليس لا يباح له الحق في استعماله ضد الألوف ممن يجتمعون  
لغرض واحد هو السلب والتدمير؟ وقال بعض المتقدين أن الشرط الأساسي  
لتحقيق السلام هو زوال عناصر الشك والخوف والطمع والجشع من نفوس  
الناس أجمعين. ولسنا بمنكرين وجهة بعض الاعتراضات وانطباقها على  
الواقع الذي نعيش فيه. ولكن هذا لا يعد طعنًا في المثاليين من أنصار  
السلام ولا نقصاً من أقدارهم. بل هو في الحقيقة نقد موجه إلينا بسبب  
قصورتنا عن إدراك ما فيه صالحنا الحقيقي وعجزنا عن التمثل بالمغزى السامي  
الذي ينطوي عليه قول مؤسس المسيحية، من ضربك على خدك الأيمن فأدر  
له الآخر، ولدينا مثال من أحداث القرن العشرين ربما يخفف وطأة الهجوم  
على أنصار الدعوة السلمية المطلقة. فها هو غاندي علم أتباعه أن يقاوموا  
الظلم ويكافحوا الاستبداد بغير العنف أو بما اصطلح على تسميته بالمقاومة  
السلمية. ولقد هزأ الناس برأيه وآمن به الهنود ولم يتحول عن إيمانه. ونجحت  
طريقته في أول أمرها نجاحاً أثار إعجاب الجميع ومنهم معارضوه وخصومه.  
لأن المسألة ليست في الامتناع عن العنف وإنما هي إيمان شامل متعدد النواحي  
من أدرك غايته ومرماه عرف قيمته ومغزاه. وبدأت حركة الدعوة إلى السلام  
في الولايات المتحدة في أوائل القرن الماضي وتألفت في عام ١٨١٥ ثلاث  
جمعيات محلية وتلتها كثيرات غيرها ثم اندمجت جميعها في عام ١٨٢٨ باسم  
جمعية السلام الأمريكية، وذلك بفضل جهود William Ladd. وقد أدرك  
هذا الزعيم أن الجماهير عاجزة عن إدراك معنى الحركة بسبب الغموض الذي  
يكثف أهدافها ولذا جعل همه الأكبر أن يحدد أغراضها بحيث تتجه الجهود  
المشتركة نحو تحقيقها، فطالب بعقد مؤتمر يمثل الشعوب المسيحية والمتمدنة



ليبحث الوسائل المؤدية إلى استقرار مبادئ القانون في العلاقات الدولية والسبل التي تعمل على دعم السلام وتحسين مستوى الناس . وطالب في الوقت نفسه بإنشاء هيئة للتحكيم إذا تنازع طرفان أو أكثر على أمر ما . ولا يفوتنا التتويه أن هـ وليم لاد . يرى ضرورة تمثيل الشعوب المتمدنية ، ومعنى هذا أنه لا مانع من انضمام الدول غير المسيحية . وهذا دليل على اتساع الأفق العقلي وتطور نظرة الدوليين بحيث أصبحوا ينظرون إلى العالم كوحدة متماسكة الأجزاء ، ولم يعد الأمر مقصوراً على الشعوب الأوروبية أو المسيحية كما كان يقول الكتاب والمفكرون في عصور سابقة .

وفي عام ١٨٤٣ عقد بلندن مؤتمر السلام العام ، وحضره مندوبون عن إنجلترا والولايات المتحدة وسويسرا وفرنسا . وتابعت المؤتمرات من هذا القبيل . ثم انقسم أنصار الحركة السلمية أحزاباً وشيعاً بسبب اختلاف موقفهم من الأحداث المختلفة التي شاهدها العالم إذ ذاك . فبينما استنكر بعضهم حرب القرم وحمل على الذين أشعلوا ناراها وقف البعض موقف التأييد لسياسة الحكومة الانجليزية أثناء الثورة الهندية . وبينما انتقد فريق إطلاق نيران مدافع الأسطول البريطاني على ميناء الاسكندرية واعتبره اعتداء غير مشروع على شعب مسلم أعزل وتدخل ليس له ما يبرره من العدالة والحق ، برر جماعة هذا العمل محتجين بصالح الإنسانية والسلام الدولي .

وقد أشفق المفكرون من عواقب هذا الخلاف وخشوا أن تنهار الحركة السلمية ولكن جاءت النتائج خلاف ما ظنوا لأن حدة الشقاق في الرأي زادت الدعوة قوة وهذبتها وحملت قادتها على أن يرسموا لأنفسهم برنامجاً محدوداً أقرب إلى الحقائق العملية . ولما بدأ التسابق في التسليح بعد عام ١٨٧١ وبانت على الأفق علامت انقسام أوروبا إلى معسكرين وتطابرت نذر الشر ، هب أنصار السلام يدعون إلى مبدأين عظيمين هما : التحكيم وخفض السلاح . ولقيت دعايتهم صدى في الاقتراح الذي قدمه نيقولا الثاني قيصر روسيا . وكان من أثره المتناشر انعقاد مؤتمر لاهاي الأول في سنة ١٨٩٩ .

## الفصل السادس

### التحكيم والتوفيق

في ٢٤ أغسطس سنة ١٨٩٨ وجه الكونت موراقييف وزير الخارجية الروسية دعوة إلى الدول بشأن عقد مؤتمر يتناول بالبحث الوسائل التي ينبغي اتخاذها بقصد المحافظة على السلام وخفض السلاح. وإذا كان الجانب الإنساني من هذه الدعوة جديراً أن يلقى التقدير من دعاة السلم فإن هذا لن يخفف عنا الدافع الحقيقي الذي حمل الحكومة الروسية على إرسال تلك المذكرة، إذ الثابت أن القيصر لم يتقدم بهذا الاقتراح إلا بعد أن بدا له عجز مالية بلاده عن تحمل أعباء التسليح بجارة للدول الأخرى وبخاصة ألمانيا وهي أقوى دولة عسكرية في ذلك الوقت.

رحب العالم بالدعوة واجتمع مندوبو دول عدة في لاهاي (١٨ مايو - ٢٩ يونيو ١٨٩٩) وهنا نرى مظهراً جديداً يمثل الدبلوماسية الصريحة القائمة على الاتصال الشخصي ومناقشة الآراء في وضع النهار. وضم المؤتمر إلى رجال السياسة المحترفين أساطين القانون الدولي وزعماء الحركة السلمية، وهذه تجربة جديدة أثارت العجب المقرون بالاستياء في نفوس أولئك الساسة من أنصار الأساليب العتيقة التي تعتمد على المحادثات السرية والمباحثات التي تدور من وراء الستار. وقد عبر الكونت مونستر Munster عن هذه النظرة فقال إن المؤتمر يضم رعاغ السياسة والمتطولين من رجال الصحافة ونقر من اليهود النساء من أنصار السلمية وجماعة من الاشتراكيين. وهؤلاء جميعاً يعملون علناً في ظل الرعاية الروسية (١).



بدأت المناقشة واستمرت طويلاً ، ولم يكن من المنتظر أن يحقق المؤتمر الآمال العريضة المتعلقة عليه لأن المسائل المتصلة بالسلام متشعبة غامضة ، ومشكلة السلاح معقدة إلى أبعد حد . ولم يكن أمام المؤتمر مشروع مفصل واضح المعالم من قبل الحكومة الروسية حتى يقسني للأعضاء درسه ، ووقف شرط الاجماع حائلاً دون اتخاذ قرارات ملزمة للدول جميعاً وأتاحت المساواة التامة للمندوبين الأمم الممثلة في المؤتمر الفرصة لإضاعة الوقت في المناقشات العقيمة والخطب الطويلة الرنانة ، كما أن الميل إلى تغليب المصلحة الخاصة على الصالح الدولي العام عرقل أعمال المؤتمر ، وأخيراً فقد وقفت الدول العسكرية الكبرى موقف المعارضة من المقترحات التي أريد بها خفض السلاح وتعديل قواعد الحرب .

استهل المؤتمر عمله بمعالجة مسألة التسليح ولكنه أخفق إخفاقاً تاماً ولم يكن حظ مؤتمر عام ١٩٠٧ أسعد من هذا ، ففضلاً عن الصعوبات الفنية في هذه المشكلة فإن التسليح وثيق الارتباط بالاعتبارات السياسية والاقتصادية ولا بد من الوصول إلى اتفاق عادل بشأنها قبل حل مسألة السلاح<sup>(١)</sup> . وكانت الحكومة البريطانية على إدراك سليم حين كتب المستر بلفور الى السفير البريطاني لدى حكومة القيصر في ٣٠ أغسطس ١٨٩٨ يقول : هل ترى أن الحكومة الروسية قد فكرت في مشروع محدود تضعه أمام أنظار أعضاء المؤتمر ؟ وهل ستتاح الفرصة للمؤتمر بناء على رغبة إحدى الدول أو أغليتها بالنظر والمناقشة في الأسباب التي تثير النزاع كمسائل الألزاس واللورين والاساتنة وأفغانستان ومصر مثلاً ؟ وهل سيكون تحديد السلاح متفقاً مع اعتبارات المساحة أو عدد السكان أو الثروة أو هذه العوامل مجتمعة ، وهل تراعى حالة الدفاع عن الدولة ومن الذي يقرر ذلك ؟ وإذا رفضت إحدى

(١) سنعالج هذا الموضوع بتفصيل أوفى عند كلامنا عن عصبة الأمم وجهودها في هذا السبيل

الدول نزع سلاحها فهل تقاثلها الدول الأخرى لمصلحة السلام ؟ وقد كلف السفير البريطاني بالسعى للحصول على إجابته عنها على أن يتولى ذلك بطريقة غير رسمية . ولا شك أن هذه الأسئلة تثير مشكلة النظام الجديد الذي يريد العالم إنشاؤه . وتوضح لنا النواحي التي يجب أن نسير فيها ، فهناك للدرس : تحديد العلاقات السياسية ، وإزالة عوامل الاحتكاك ، وضمان سلامة الأمم ، والقضاء على عناصر الحذر والشك ، ووضع قواعد عادلة للتسلح ، وطريقة تنفيذ القرارات الدولية . هذه جميعها مسائل شائكة يجب تسويتها في وقت واحد ولكننا تدور حول مشكلة التسلح التي عبر عنها مادرياجا بقوله « إن خفض السلاح معناه خفض فكرة معقدة مكونة من القوات المسلحة لدولة من الدول بالنسبة إلى مطالبها » (١)

وإن كان المؤتمر قد عجز عن حل مشكلة السلاح فقد نجح في نواح أخرى متصلة ببعض قوانين الحرب فتقرر تطبيق اتفاق الصليب الأحمر على الحرب البحرية كما نص على تحريم استخدام الغازات الخائفة .

تحول المؤتمر بعد ذلك إلى الشطر الثاني من مهمته أي تسوية الخلافات الدولية بالطرق السلمية ، فأقر مبدأ التحكيم وإنشاء « محكمة التحكيم الدائمة » وجعل مقرها مدينة لاهاي . وليست هذه محكمة بالمعنى المتعارف عليه تعقد جلساتها بانتظام . فهي في الواقع لم تزد عن كونها مجموعة من القواعد ، وقائمة بأسماء طائفة من المحكمين الصالحين بحيث تختار كل دولة من الدول المتعاقدة أربعاً من قضاتها من المشهود لهم بالتفقه في القانون الدولي والسمعة الطيبة والميل إلى القيام بهذه المهمة . وهناك إلى جانب هذا مكتب دائم للاحتفاظ بالسجلات وتلقى المراسلات والطلبات . فإذا نشب خلاف بين دولتين ورأى أن عرضه على



التحكيم اختارت كل منهما عضوين من القائمة وينتخب هؤلاء الأربعة عضواً خامساً ، وبهذه الطريقة تشكل المحكمة للنظر في تلك المسألة المعينة . وهذه الوسيلة تتفق وما جاء في افتتاحية الاتفاق من أن الغرض من التحكيم الدولي فض الخلافات التي تنشأ بين الدول بواسطة قضاة من اختيارها وعلى أساس احترام القانون .

وقد سعت بعض الدول إلى إقرار مبدأ إلزامية التحكيم ، فلم يصب مسعاها أى قدر من النجاح ، ولذا اقتصر الاتفاق على التسليم بعدالة التحكيم وفائدته في المنازعات ذات الصبغة القانونية كتفسير المعاهدات الدولية وقد استثنى من نطاق المسائل القابلة للتحكيم ما يتعلق منها بالمصلحة الحيوية ، وما يعتبر مناسباً بالشرف القومي . وهكذا نرى أن وسيلة التحكيم جعلت اختيارية لأن الدول أبت أن تنازل عن حريتها في العمل وسيادتها المطلقة لأن التحكيم الإجبارى معناه الحد من هذه الحرية والسيادة . ولا ريب أن الاستثناءات التي نص عليها الاتفاق تقلل من أهميته إذ ضاقت دائرة الخلافات التي يجوز تسويتها عن طريق التحكيم كما أن في استطاعة أية دولة أن ترفض عرض الأمر على المحكمة بحجة مساسه بمصلحتها وشرفها والكلماتان غامضتان قابلتان للتأويل والتفسير . ومع ذلك فهذا الاستثناء يرتبط في واقع الأمر بحسن نية الدول المتنازعة فإذا رغبت في تسوية خلافها بطريقة سلمية أمكن الوصول إلى اتفاق لا يبدو منه مساس بالمصلحة أو الشرف ، وأمامنا مسألة السفينة الباما التي سنعرض لها فيما بعد قد كانت من المسائل التي اعتبرها الطرفان المتنازعان ذات اتصال بمصالحهما وشرفهما ولكنهما تمكستا من تسويتها إذ لم تكن أى منهما راغبة في الحرب . وقد كان الاتجاه إلى التحكيم شائعاً في العصور القديمة والوسطى ، وفي سنة ١٧٩٤ اتفقت إنجلترا والولايات المتحدة بمقتضى معاهدة Jay على إنشاء محاكم مختلطة من عشرين متساويين والأعضاء المختارين أن ينتخبوا عضواً آخر في حالة اختلافهم وكان الغرض من الاتفاق تصفية المسائل التي ترتبت على

استقلال الولايات المتحدة وقد كللت التجربة بالنجاح ولم يأت عام ١٨٠٤ إلا وقد أمكن الوصول إلى تسوية مرضية للمسائل التي كانت مثار النزاع. ولما رأى دعاة الحركة السلية أن خصومهم يهتمونها بالغموض عمدوا إلى تحديد أهدافها ، وكان من أولى مطالبهم اتباع مبدأ التحكيم الدولي . ومن أكبر الدعاة إلى ذلك هنري ريتشارد الانجليزى وفيلد الأمريكى . وانتهز المطالبون بالتحكيم حادث السفينة الباما Alabama <sup>(١)</sup> سنة ١٨٧١ وغيرها من المسائل المتخلقة عن الحرب الأهلية الأمريكية وطالبوا بتطبيق المبدأ فاتفقت إنجلترا والولايات المتحدة على إنشاء هيئة تحكيم مقرها جنيف تضم ممثلين للدولتين المتنازعتين وإيطاليا وسويسرا والبرازيل ، وأخير أصدر القرار ملزماً إنجلترا بدفع غرامة قدرها ٣ ¼ مليون جنيه ونزلت حكومة غلادستون على القرار برغم الحملة العنيفة التي تعرضت لها من جانب غلاة الوطنية المحبة لذاتها . وقد دافع الوزير الانجليزى عن سياسته فيما بعد فقال إن الغرامة التي فرضت على بلاده لا تعد شيئاً مذكوراً إذا قيست بالقيمة الأدبية للمثل الذي ضربه شعبا إنجلترا والولايات المتحدة العظيمان من حيث التوجه في سلام ووفاق أمام محكمة قضائية بدلا من الالتجاء إلى تحكيم السيف . غير أنه مما تجدر الإشارة إليه أن حوادث التحكيم هذه وإن نجحت في مهمتها فالواقع أن الدولتين المتنازعتين كانتا قد توصلتا إلى الاتفاق على المسائل الهامة والقانونية والمتعلقة بالخلاف ووضعت القواعد الأساسية وهذا سهل مهمة لجنة التحكيم إلى حد كبير لأن

---

(١) في أثناء الحرب الأهلية الأمريكية غادرت سفينة تدعى رقم ٢٩٠ ميناء ليثربول وكانت حكومة الولايات الشمالية قد حظرت الحكومة البريطانية أن هذه السفينة هي في الحقيقة ملك للولايات الجنوبية ويجب منعها من الإبحار . ولكن السفينة أبلعت متجهة إلى Terceira واتخذت لنفسها اسم Alabama وشحنت بالذخائر وقامت بإغراق السفن الناجية للولايات الشمالية . وبعد انتهاء الحرب طولت إنجلترا بتعويض عن الخسائر التي سببتها السفينة المعتدية .



الآخيرة لم تبحث النزاع وأسبابه وإنما في الحقيقة طبقت القواعد التي اتفقت عليها الدولتان .

وقد كان حادث السفينة مشجعاً لأنصار فكرة التحكيم وحدث دول أخرى حذو الشعبين الانجليزي والامريكي في فض ما نشأ بينها من خلافات . ولا شك أن النص في اتفاقية دولية عامة على أفضلية الالتجاء إلى هذه الوسيلة يعد حادثاً تاريخياً له أهميته ، وتطوراً جليل الشأن في طرق تنظيم العلاقات الدولية ، ونصراً لقضية السلام ، وخطوة في سبيل منع الحروب أو تفادي نشوبها ما وسع الجهد . كما أن عمل المؤتمر كان حافزاً على السير في هذا الطريق إلى مدى بعيد كما يبدو مما سعى إليه الرئيس تافت ( Taft ) من أن يشمل التحكيم كافة الحالات التي يمكن أن تصبح مثاراً للنزاع .

ومما يذكر بالفضل في مؤتمر لاهاي إنشاء لجان التحقيق ، وهي وسيلة لفحص الحقائق والبيانات وتوضيح ما له أهمية منها . وقد ثبتت فائدة هذه الأداة ، وذلك أنه أثناء عبور الأسطول الروسي بحر الشمال<sup>(١)</sup> أطلق النار على بعض سفن الصيد الانجليزية ، فثارت ثائرة الصحافة والرأي العام في بريطانيا العظمى وتوترت العلاقات مع روسيا لهذا الاعتداء على الشرف القومي . وفي النهاية اتفق الطرفان على تأليف لجنة تحقيق حكمت على روسيا بدفع تعويض للذين كانوا موضع الاعتداء .

ومن المبادئ التي قررها المؤتمر أنه في حالة خلاف بين دولتين فلا بد من دولة ثالثة أن تذكر الطرفين بأن باب التحكيم مفتوح أمامهما ، ولها أن تعرض وساطتها لفض الخلاف على أن يعد عملها ودياً . ولا شك أن هذا تطور له مغزاه ، وتقدم في علاقات الأمم له مدلوله ومعناه . فقد كان مثل هذا الغرض السليم يعد في الأزمنة السابقة تدخلاً ليس له ما يبرره ، أو تطفلاً بعيداً عن

---

(١) كان ذلك في عام ١٩٠٤ حين أقطع أسطول البحر البلطي في طريقه إلى المحيط الهادئ بسبب الحرب الروسية اليابانية .

أصول السياسة واللباقة . أما الآن فإثبات مثل هذا الإجراء من جانب طرف ليس له مصلحة ذاتية في الموضوع دليل على أن الدول أصبحت ترى نشوب الحرب مسألة تعنيها جميعاً . وقد اقترح بعض الأعضاء إنشاء ( مجلس توفيق ) بصفة هيئة دائمة من أشخاص امتازوا بغزارة العلم ونضوج الرأي وسعة التجربة وعدم الميل إلى الهوى وقوة الشخصية ، فلم يلق الاقتراح قبولا واقتصر الأمر على القرار الذي ذكرناه .

وللوساطة بقصد التوفيق مزايا لا يستهان بها فإنها تتيح فرصة قبل نشوب القتال لحل الخواطر الثائرة أن تهدأ وأن تتغلب على العاطفة . كما أنها ترغم كل دولة على أن تدلي بحقها وتحدد الأسباب التي تبني عليها دعواها وبذا يصبح من الميسور تمييز العناصر الهامة والأساسية في موضوع الخلاف . وفضلا عن هذا فإنها تفسح المجال أمام الرأي العام في الدولتين المتنازعتين كي يحكم بنفسه إلى أي طريق تسوقه حكومته ، وهل هي تدفع به إلى الحرب أو السلم ، وهل الحق إلى جانبها أم هي البادئة بالعدوان . غير أنه من المهم ألا نبالغ كثيرا في قيمة هذه الناحية ، فالرأي العام يسهل التأثير عليه بواسطة الزعماء والسياسة والصحافة وما إلى ذلك من سبل الدعاية . وأخيرا فغرض الأمر على الوساطة معناه أن الرأي العام العالمي يصبح في مركز يمكنه من وزن الأمور والنظر إليها على حقيقتها . ويدل على صحة هذه الحقيقة أن الدول المتحاربة في الحرب الحالية مع اقتناعها بعدالة قضيتها تلجأ إلى شتى صنوف الدعاية لاقتناع الرأي العام في الدول المحايدة بأنها تحارب في سبيل الحق أو لدفع اعتداء وقع عليها دون ذنب أو جريرة . فهي إذن تناشد الضمير العالمي أن يسمع ويحكم . ونعلم أن بعض مسائل تتصل بما يسمونه الشرف الوطني وتأني الدول أن تتساهل في شأنها مدفوعة بما في نفسها من شعور الكبرياء القومي . فإذا عرضت المشكلة على الوسطاء فقد يوفقون إلى حل وسط إذا قبله الطرفان تحت ضغط الرأي العام وقوة الظروف وتأنيير سلطة محايدة غير متحيزة ، صار في مكنتهما الظهور بمظهر الذي لم يفرض في كرامته ، وبذا يسلم الشرف الرفيع من الأذى بحكم الظروف والأحوال .



## الفصل السابع

### العقلية الدولية

رأينا في الفصول السابقة مبلغ ما استفاد العالم من سياسة التفاهم بين كبريات الدول واتباع أساليب التحكيم في المنازعات الدولية وعقد المعاهدات والاتفاقات بشأن المسائل المتصلة بالإقتصاد والاجتماع والثقافة. وهذه كلها مظاهر تسترعى النظر وتنم عن ازدياد قوة الفكرة الدولية وتنبؤ عن بداية ما أسماه البعض بالعقل الدولي، ويقصد به العقل الذي يشيع في جنباته العطف والاهتمام إزاء مشاكل الأمم المختلفة وآلامها وآمالها والذي يجعل صاحبه يحس بهذه المؤثرات كأنها بما يحس وطنه وقومه. وقد وصف الدولي الكبير ألفرد ريمرن الأمر فقال إنه يؤثر استعمال عبارة نمو الاتجاه الدولي في العقل القومي، ويريد بذلك الاتجاه « القوة التي تتخطى حدود وطن الفرد إلى الشعب الذي نبئت جذوره في تربة أخرى لأن مثل هذا الاتجاه يمكننا من أن نفهم شعوب البلدان الأخرى ومشاكل العالم الحديث الواسعة النطاق، ولأن الرجل الذي يملك مثل هذا العقل يشعر بالعطف على الآراء الجديدة، يحب للاستطلاع، متميز بالنشاط، ومن الصفات التي يتميز بها العقل الدولي عادة النزاهة العقلية التي تنحصر في تطبيق الإدراك السديد على كافة المشاكل مهما كانت صعوبتها، لا الاقتصار على جانب منها، والحق أن التعاون بين الدول لينطبق عليه قول مازيني الإيطالي: إن الشعوب أشبه بفرقة موسيقية لكل عضو فيها نغمته الخاصة التي يعزفها.

وإذا طرحنا النواحي السياسية جانباً لوجدنا في تقدم العلوم والآداب والفنون تعليلاً قوياً لهذه الظواهر من تقارب الأمم وتعاونها، وأخذ العلماء والأدباء يتقابلون في أي مكان للبحث والدرس وهذه حالة تساعد على أن يتفهم

الناس بعضهم بعضاً . وأصبحت الثقافة عالمية النزعة إلى حد كبير ، وصار رأى كاتب في إنجلترا يتناول الناس بالنقد والتحريض في البلدان الأخرى .

ظهرت الثورة الصناعية في إنجلترا منذ النصف الأخير من القرن الثامن عشر ، وتحققت أهم عناصرها وأبرز مقوماتها في الربع أو الثلث الأول من القرن الذي يليه . ثم انتقلت من هذه البلاد إلى مختلف أنحاء القارة الأوروبية وتأثرت بها أمريكا ، ولما أرغمت اليابان على الخروج عن عزلتها وفتح موانئها وداخلية بلادها للأجانب وتجارهم ورؤوس أموالهم صممت تلك الدولة الشرقية على أن تحارب الغرب بأسلحته ، فاقبست منه مظاهر حضارته ، والمادية منها بنوع خاص . ومن أعظم نواحي الانقلاب الصناعي التطور البالغ الذى أصاب وسائل النقل والاتصال ، فظهرت القطر الحديدية والسفن البخارية والسيارات والطائرات والبرق السلكى وعديم الأسلاك و أخذت تلك الوسائل فى الامتداد فى جسم العالم تدريجياً امتداد الأعصاب فى جسم الإنسان تنقل الى كل أجزائه الحياة والنشاط وتشعرها بما تشعر به بقية الأجزاء ، فبعد أن كان العالم قطعاً متناثرة ودولاً منعزلة متنافرة ضمت شبكة المواصلات شتاته وقربت البعيد ووحدت الصفوف وألفت القلوب وأوجدت فى العالم رأياً عاماً وثقافة عامة ومبادئ عامة <sup>(١)</sup> . ونحن فى أشد الحاجة إلى تكوين هذا الرأى الدولى العام الذى يبحث المسائل والمصالح المشتركة ولكننا نريده رأياً خالصاً من الشوائب وسوء الظن نزيهاً لا يتأثر بأراء أو أفكار معينة خاطئة ، قوياً يرغب الحكومات على مراعاة الصالح الإنسانى العام .

ومما ساعد على خلق الرأى الدولى العام استخدام الآلات فى الطباعة على نطاق واسع ، فانتجت المطابع أرقاما لا حصر لها من المؤلفات وكثرت الصحف والمجلات وجعلها انخفاض ثمنها فى متناول أفقر الطبقات وساعد انتشار التعليم على شيوع الاستفادة منها . وبهذه الوسائل استطاع كل شعب

---

(١) حسين كامل سليم : تاريخ أوروبا الاقتصادية فى القرن التاسع عشر ص ٢٥٢ .



أن يفهم الآخر ويقدره حق قدره ولا نشك أن قلة الاتصال مما يساعد على ضيق الأفق العقلي ونمو روح التعصب .

ويرتبط الانقلاب الصناعى بالرأسمالية والعالية . والرأسمالية الصناعية والتجارية لا تعرف حدوداً جغرافية أو قومية وضعية . فهي تغزو الأسواق أينما وجدت وتسعى إلى موارد المواد الأولية أينما توافرت وتمتد شبكاتها في مختلف أنحاء العالم . وهكذا مثلاً يستغل أصحاب الأموال من الانجليز أموالهم في روسيا وأمريكا وأفريقيا وأستراليا ، وقس على هذا زملائهم في الأمم الأخرى ، فالمالية العليا لا تعرف إلا وطنها واحداً هو العالم بأجمعه حيث تيسر لها وجوه الاستثمار ، وهي في الواقع تسيطر على الحكومات ، وتوجه سياستها الخارجية ، وتحثها في كثير من الحالات على التعاون وتبادل المنفعة عن طريق المعاهدات التجارية والسياسية وغير ذلك من الأساليب المعروفة .

وينتج عن النظام الصناعى الحديث ظهور طبقة العمال واتفاق وجهات النظر فيما بينهم وحققهم على طبقة الرأسماليين ونفت الاشتراكيون في نفوسهم روحاً جديدة هي ، التحرير الاقتصادى ، من سيطرة رأس المال . ولما كانت آلام العمال وآمالهم في كافة البلدان واحدة كان مما يستقيم مع الوضع الصحيح للأمر أن تتخذ الحركة العمالية طابعاً دولياً . لقد نادى الاشتراكيون بحرب الطبقات ولكنهم أرادوها حرباً عامة شاملة يقوم بها العمال في العالم كله وفي هذا يقول كارل ماركس الألماني الذي وضع الاشتراكية على أصول وقواعد علمية ، إن التحرير الاقتصادى للطبقات العاملة الغاية العظمى التي ينبغي أن تخضع لها كل حركة سياسية . . . وتحرير العمل ليس مشكلة محلية أو قومية ولكنها مشكلة اجتماعية تشمل جميع الأمم التي يقوم فيها المجتمع الحديث ولا يتأتى حلها إلا عن طريق الاتفاق النظري والعمل من جانب الأمم الأكثر رقياً وتقدماً ، <sup>(١)</sup> وليس أدل على الصبغة الدولية للحركة الاشتراكية مما جاء

في المنشور الاشتراكي « يارجال الطبقة العاملة في كافة الأمم عليكم بالانحداء، ومن نتائج الانقلاب الصناعي ازدياد الإنتاج إلى حد لا تستوعبه السوق المحلية، فازدادت العلاقات بين أجزاء العالم. ولما كان للمنتجين والمستهلكين مصلحة في حث حكوماتهم على حل المشاكل قبل أن تصل إلى الحد الذي يشعر فيه عالم المال الانزعاج وتهبط أسعار السندات وتنشأ المضاربة لهذا يتضح أن في التجارة الدولية ضماناً قوياً للسلام بحيث أنه كلما اتسع نطاقها وزاد عدد المشتغلين بها بطريق مباشر أو غير مباشر أو عدد الذين تتوقف عليها رفاهيتهم كلما تناقصت رغبة الدول في الالتجاء إلى الحرب كوسيلة لفض ما ينشأ بينها من منازعات ويرى كثير من المفكرين والساسة أن التجارة الخارجية ستكون في المستقبل المؤتمر الذي يؤدي إلى القضاء على الحروب، بأن يشعر كل شعب بمدى الخسائر التي تصيب الطرفين المتحاربين <sup>(١)</sup>.

وكانت السياسة الجمركية في مشتل القرن التاسع عشر تقوم على الحماية والتقييد، ولكن ظهرت مدرسة منشستر في إنجلترا بزعامة روبرت كوبدن وجون برايت للدعوة إلى حرية التجارة وكان أشد الرجلين حماساً كوبدن ولكنه لم يكن يسعى إلى صالح وطنه فحسب بل كان يعمل جاهداً لخير العالم كله والإنسانية بأسرها، إذ كان يعتقد اعتقاداً جازماً أن حرية التبادل التجاري من أعظم أساليب التفاهم بين الدول وأكبر الدعائم في تعاونها وأكبر الوسائل السلمية لمنع نشوب الحروب فيما بينها. ونجحت الدعوة إلى حرية التجارة وطبقت إنجلترا السياسة الجديدة بعد أن تقرر إلغاء قوانين القمح <sup>(٢)</sup> عام ١٨٤٦. وأخذت الدول الأوروبية تحذو حذو إنجلترا بعد ما تبينته من الخير العميم الذي

Bryce : International Relations, p. 80 ...

(١)

(٢) بسبب الخوف من المنافسة الأجنبية عقب انتهاء حروب نابليون أصدرت الحكومة الإنجليزية عام ١٨١٥ قوانين القمح التي حرمت استيراد هذه المادة الغذائية إلا إذا أرى سعرها في إنجلترا على ٨٠ شلن للربيع وهذا التصريح وإن أفاد طبقة الملاك الزراعيين فقد كان مريض السخط من العمال ورجال الصناعة وأهل المدن.



عاد من جراء هذه السياسة وقام فرديريك باستيا ( Frédéric Bastiat ) يدعو إلى حرية التجارة وأنشأ عام ١٨٤٦ أول جمعية لهذا الغرض (١) وما لبثت أن انتشرت الحركة واقتنع الرأي العام بأهميتها . وفي سنة ١٨٦٠ عقدت معاهدة كوبدن بين فرنسا وإنجلترا التي تعد نقطة تحول في تاريخ التجارة بأوروبا إذ صارت أمودجاً لمعاهدات كثيرة عقدتها فرنسا مع أغلب الدول الأوروبية (٢) . وتعد الفترة ( ١٨٦٠ — ١٨٨٠ ) عصر انتصار سياسة حرية التجارة وبرغم أن كثيراً من الدول نبذتها منذ أواخر القرن التاسع عشر لأسباب قومية في الأغلب فقد ظلت إنجلترا مخلصه لها إلى ما بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى بسنوات . وإذا كانت الآمال التي عقدها كوبدن لم تتحقق فإيس السبب في ذلك قصورها أو بعدها عن الحقيقة بل لأن الدول تحولت إلى سياسة الحماية، وبدأت حرب جمركية ظلت تشتد وتقوى وتفسد النفوس قبل أن يحدث الانفجار في صيف عام ١٩١٤ .

وشاهد العالم منذ القرن الماضي نهضة علمية واسعة النطاق ، والعلم لا يعرف وطناً ، وطالب العلم يسعى إليه ولو في الصين . وهو عامل يقرب ما بين الشعوب والأجناس لأنها تسعى إلى هدف واحد ولهذا رأينا الكثير من المؤتمرات يحضرها العلماء ورجال القانون والاقتصاد والأدب ، وتبادلت الجامعات الأساتذة ، وعملت الشعوب الآخذة حديثاً بأسباب الحضارة الغربية ترسل البعثات العلمية ، واليابان ومصر أكبر شاهد على هذا . والخلاصة أن وحدة من المصالح الفكرية أخذت تنمو حول الكرة الأرضية (٣) . واشتدت في القرن التاسع عشر عملية « تأريب » العالم أي مده بأنموذج

Association pour la Liberté des Échanges.

(١)

(٢) حسين كامل سليم : تاريخ أوروبا الاقتصادية في القرن التاسع عشر ص ٣٠٧ .

(٣) Hayes : A Political and Cultural History of Modern Europe, vol. II (٣)

II p. 546.

مشارك في أساليب الحياة والمثل العليا أساسه أوربي ، وقويت هذه العملية في الأربعين سنة التي سبقت الحرب الماضية . والسبب في ذلك الثورة الصناعية من جهة وحركة التبشير المسيحية من جهة أخرى . إلا أن الفضل الأكبر عائد إلى العامل الأول . وقد اتخذت هذه الحركة مظاهر مختلفة . فهناك محاولة استعمارية واسعة النطاق انتهت بفتح اليابان والصين للتجارة الأوربية ونيل الامتيازات المختلفة من الصين ، وامتلاك جزر المحيط الهادى وأجزاء من جنوبى شرقى آسيا ، وتسابقت الدول على إفريقيا ، ولم يتم القرن الماضى إلا وقد قسم أغلب القارة ولم يحتفظ باستقلاله سنة ١٩١٤ سوى الحبشة وليبيريا ، والمظهر الثانى ويبدو فى آسيا وشمالى إفريقيا حيث اتصلت المدينة الغربية بالحضارات القديمة فى الصين والهند والشرق الأدنى ومصر وشمالى القارة الإفريقية . وعملت أوربا على السيطرة على الحضارات القديمة أو تعديلها دون هدمها والقضاء عليها . أما بين الشعوب المتأخرة فى وسط إفريقيا وجزر البحار الجنوبية فقد اتجهت جهود الأوربيين إلى القضاء على تقاليدها وثقافتها البدائية فى سبيل إنشاء ما هو خير منها .

ولا شك أن هذه العملية من شأنها أن تنشر مثلاً متشابهة متقاربة فى العالم مما يجعل شعوبه أقرب إلى التفاهم والإدراك المتبادل والتعاون . وسندكر أمثلة على اللجان والاتفاقات الدولية فى بعض النواحي خلاف ما أشرنا إليه من قبل . ففي المدة الواقعة بين عامى ١٨٣٠ ، ١٨٩٥ اجتاحت الكوليرا أوربا سبع مرات وكانت كل دولة تتبع نظام الحجر الصحى ولقيت السفن مشاقاً كثيرة وأخيراً اضطرت الدول إلى اتخاذ قواعد عامة للمراقبة الصحية فى الموانى وبهذا أمكن القضاء على الوباء .

وقد أنشئت عدة هيئات دولية ثبتت فائدتها سواء فى وقت الحرب أو السلام ومن ذلك جمعية الصليب الأحمر الدولية ( ١٨٦٤ ) واتحاد البريد ( ١٨٧٥ ) بعد أن كانت الحالة تسودها الفوضى وتؤدى الى التعطيل والنفقات



الكثيرة . وكانت العملية التي اتخذت سهلة إذ تأسس مكتب دائم في برن يقوم بوظيفة بيوت التصفية لحسابات البريد التابعة لدول الاتحاد وتعقد مؤتمرات من حين إلى آخر لمراجعة الأجور إذا لزم الأمر ولا تستطيع دولة أن تعترض فقد حدث مرة أن رفض المندوب الفرنسي الموافقة على تعديل رآه المؤتمر ضرورياً ولكنه اضطر إلى العودة إلى المؤتمر بعد انقضاء أربع وعشرين ساعة حتى لا تحرم بلاده من مزايا هذا الاتحاد . وفي سنة ١٨٧٥ اتفقت ثلاث وعشرون دولة على اتباع النظام العشري في الموازين والمقاييس . يضاف إلى هذه الهيئات التعاونية لجنة الطونة ومعهد الزراعة ولجنة قناة السويس .

هذه جميعها علائم العقلية الجديدة التي تستطيع أن تحكم عليها اليوم بعد أن بدأ العالم يتعلم الحاجة إلى التعاون . ولا شك أن هذا الاتجاه لم يكن واضحاً لدى الكثيرين وإن كان ثورة عظيمة الخطر في إدارة دفة الشؤون العالمية . ويمكننا أن نقدر أهميتها إذا ذكرنا أن كلمة « دولي » المألوفة لنا اليوم استعملها قاموس أكسفورد لأول عام ١٨٧٠ واستعمل كلمة الدولية سنة ١٨٧٧ .

## الفصل الثامن

### البناء الدولي الجديد

كان الاعتداء على ولي عهد آل هابسبرج وزوجته في بلدة سيرا جيغو في صيف ١٩١٤ إيذاناً بتحريك الأحقاد التي جاشت في النفوس والأطماع التي أخفتها المظاهر الدبلوماسية الخداعة والدسائس التي حاكها المغامرون. وقعت الواقعة التي ارتعدت لها فرائص أوروبا وما استطاعت لها دفعاً، وزلزلت الأرض تحت أقدام البشرية، وفتحت أبواب الجحيم، وانطلق زبانية الشر ورسل مارس ينشرون الدمار والموت. ورخصت الأملاك وهانت الأرواح ووقف الناس سكارى وما هم بسكارى ولكن أذهبتهم الصدمة وأفقدتهم وعيهم النكية، وسار العالم قدما لا يلبى على شيء تدفعه الغرائز الحيوانية في أشنع مجزرة بشرية سجلها التاريخ وتحدث عنها الرواة حتى ذلك اليوم.

يجب ألا تتكرر المأساة! هذه العبارة الموجزة أفصح العالم عن هول المصاب، وبهذا الدعاء انطلقت الحناجر في كافة الشعوب لافرق بين محارب ومحاييد فقد اصطلى الكل بنار الشر والأذى. ولكن كيف السبيل إلى تحقيق الأمل؟ في غمار المحنة وفي وسط بحر الموت المتلاطم بأمواج الدماء أخذ المفكرون والساسة فرادى وجماعات يقدحون زناد الفكر ويكرسون فراغهم لصياغة شتى المشروعات وتقديم مختلف المقترحات التي يرونها كفيلة بتحقيق رجاء الإنسانية والحيولة دون تكرار المأساة وخلق عالم يسوده حكم القانون وترفف فوق ربوعه العدالة ويعيش فيه الناس إخواناً متحابين وأصدقاء متساندين. وسنحاول أن نقدم موجزاً سريعاً لأهم الآراء التي تمخضت عنها بحوث الهيئات الرسمية وغير الرسمية خلال سنوات الحرب العصيبة.



### المشروع الأمريكى

ويقترح إنشاء « محكمة قضائية » بقصد « الاستماع والحكم » إذا كان موضوع الخلاف قابلاً لحكم القضاء . وجميع المنازعات التى لا تفض بالوسائل الدبلوماسية العادية ترفع الى « مجلس توفيق » مهمته الاستماع والنظر والتوصية . إلا أن أهم ما فى المشروع النص المتعلق بالعقوبات بحيث « تشترك الدول المتعاقدة فى استخدام قواتها الإقتصادية والحربية ضد العضو الذى يعلن الحرب على زميل له قبل نظر الخلاف » وفق ماقررتة المواد الخاصة بذلك .

### المشروع البريطانى

ويؤخذ على المشروع الأمريكى أنه يوضح لنا الإجراءات التى ينبغى اتخاذها إزاء الدولة التى تأبى العمل بقرار المحكمة أو توصيات المجلس . وقد سد المشروع البريطانى هذا النقص إذ حاول معالجته بالنص على أنه فى مثل هذه الحالة تجتمع الدول لتبحث الموقف الناشئ وتدرس العمل المشترك الذى يتسنى القيام به ويكون تطبيقه فى حيز المستطاع من الوحدة العمالية . غير أن هذا النص يشوبه الغموض ويأبى إلزام الدول المتعاقدة بمبادئ عامة أو معينة .

### المشروع الهولندى

ويرمى إلى جعل مؤتمرات لاهاى أقوى أثراً وذلك بأن تكون اجتماعاتها منتظمة ، ثم أدخل فكرتين جديدتين وهما الاتفاق على خفض سلاح ووضع السياسة الخارجية تحت رقابة المجالس النيابية الفعالة ثم تلغى المعاهدات السرية . وقد تقدمت الهيئة بعد ذلك بمقترحات أكثر تفصيلاً وتشمل إنشاء محكمة تحكم دولية ولجان تحقيق ومجلس دولى للتوفيق والوساطة ، وحرية التجارة فى المستعمرات ونحويل الهيئة الدولية المراد تكوينها حق فرض الجزاءات

### مقررات سمطس

في عام ١٩١٨ نشر كتيباً ضمنه آراؤه بشأن تنظيم العالم بعد الحرب ، وأهم ما فيه اقتراحه نظام الانتخاب كما كان صريحاً بشأن الأداة التي يجب إنشاؤها ، فرأى تكوين مؤتمر عام من الدول المتعاقدة ومجلس مع محكمة تحكيم . ويكون المجلس الهيئة التنفيذية ، ويضم الدول العظمى مع ممثلين للدول الأخرى يختارون وفق نظام دوري . وقد دعا الجنرال سمطس كذلك إلى إلغاء التجنيد الإجبارى وامتلاك الأمة مصانع السلاح والذخيرة . وسمطس أقوى إيماناً من غيره بأهمية التحكيم وأراد إجبارياً في كل الخلافات السياسية ، وكذلك كان شديد الإصرار على تنفيذ الالتزامات الخاصة بنزع سلاح الدول .

### تقرير فيللمور

في أوائل عام ١٩١٨ تألفت لجنة بريطانية رسمية برئاسة Sir Walter Phillimore القاضي والثقة في القانون الدولى وعضوية الأستاذ Pollard المؤرخ الدستورى ، و Sir Julian Corbett ، و Dr. Holland Rose الحجة في التاريخ البحرى ، وثلاثة من كبار موظفى وزارة الخارجية البريطانية .

قدمت اللجنة تقريرها في ٢٠ مارس ١٩١٨ وهو لا يميل الى فكرة إلزامية التحكيم ولا ينص على خلق هيئة دائمة وإنما على إنشاء هيئة تدعى في حالة التهديد بالحرب . وتعهد الدول المتعاقدة بعدم الاتجاه الى الحرب قبل عرض النزاع على هذه الهيئة التى تكون أشبه بمؤتمر من الدبلوماسيين والسفراء . كما تعهد كل دولة لا تحارب زميلة لها إذا رضخت الأخيرة لتوصيات المؤتمر . ولم يقترح التقرير الرسمى البريطانى شيئاً بصدد نزع السلاح ، فالفكرة البريطانية أساسها أداة « الإبطاء والتأجيل » . ويستخلص من مختلف الآراء التى صرح بها روبرت سيبيل أكبر الداعين لعصبة الأمم من إنجلترا ومن أصحاب اليد



الطولى فى صياغة عهدها ، أنه يريد مخالفة أو عصبة تعمل على منع الحروب بواسطة مؤتمر دولى يفسح المجال للمناقشة الصريحة فى أسباب الخلاف حتى يستنير الرأى العام . وينبغى — وهو المهم — ألا تتدخل هذه الأداة الدولية فى كل ما له مساس بالسيادة القومية للدول المشتركة فيها (١) .

### الرئيس ولسن

وكان الداعية الأكبر لمشروع العصبة وأشد أنصارها إخلاصاً لفكرتها، إذ كان من رأيه أن الحرب يجب أن يعقبها سلام دائم وقيام اتحاد دولى يحول دون تعرض الإنسانية لمثل الكارثة السابقة ، وفى هذا قال فى خطاب موجه إلى مجلس الشيوخ الأمريكى فى ٢٢ يناير ١٩١٧ إنه سيكون من الضرورى وجود قوة تضمن دوام التسوية بحيث تكون أعظم من قوة أى شعب أو مخالفة من الشعوب المختلفة لأن الرغبة فى دوام السلام لا بد لها من ضمان قوى الجنس البشرى المنظمة . فهو إذن يسعى إلى خلق عصبة قوية بحيث يعجز أى معتد أن يتحداها أو يتجاهلها ، إلا أن الأمل فى النجاح لن يتحقق إلا بعقد صلح عادل تراعى فيه مصالح الدول بلا تمييز ويحقق الأمان والأهداف القومية ويزيل الصعاب التى تهدم المساواة فى أحوال التجارة ، فإذا تحقق هذا السلام وتمتع بضمان إجماعى من قبل العصبة فلا شئ يحول إذن دون خفض السلاح إلى أدنى حد يتفق وسلامة كل دولة . والخلاصة أن الرئيس ولسن لا ينظر إلى العصبة على أنها أداة وساطة وتوفيق أو تعاون سلمى بل يريد لها أسمى من ذلك . يريد لها ضماناً لسلم دائم تسنده إرادة دول العصبة وقواتها . ومن هذا يتبين لنا مدى الخلاف بين وجهتى النظر الرسمية لكل من الحكومتين الإنجليزية والأمريكية .

(١) يتضمن المشروع الرسمى البريطانى نواة المواد ٥ ، ٧ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٦ ، ١٧ ، ٢٠ من عهد العصبة كما تم الاتفاق عليه نهائياً .

### المقررات الفرنسية

عينت الحكومة الفرنسية لجنة برئاسة المسيو ليون بورچوا رفعت مشروع جمعية الأمم ، الى حكومتها في يونه ١٩١٨ . ويلاحظ أن بورچوا من أنصار السلام القائم على عقاب المعتدى . ومن هنا نرى اتساع الهوة بين هذا الرأي وما دعا اليه ولسن من عقد صلح عادل .

وتتلخص آراء الفرنسيين فيما يلي :

( ١ ) تكون العصبة من الحلفاء وحدهم في بادئ الأمر ، وبسمح بدخول المحايدين الذين كان سلوكهم مقبولا خلال الحرب . أما ألمانيا فسيأتي يوم انضمامها الى الهيئة الدولية بعد أن تقدم الدليل الكافي على الندم الصادق عما اقترفت .

( ٢ ) تكون « جمعية الأمم » عبارة عن تعاقد بالضمان المتبادل ضد خطر الحرب على أن تحتفظ كل دولة داخلية فيها بسيادتها الكاملة .

( ٣ ) يخول لجمعية الأمم سلطة وضع القوانين في حالة المنازعات ( غير القضائية ) وتنفيذ قراراتها عن طريق العقوبات السياسية والاقتصادية والعسكرية ولهذا يجب تنظيم قوة دولية تستطيع التغلب على كل معارضة إجرامية لا يمكن تبريرها من جانب أي دولة تخرج على نصوص العهد .

( ٤ ) عرض المنازعات ذات الصبغة القضائية على « محكمة دولية » .

### انشاء العصبة

في ١٢ يناير ١٩١٩ اجتمع مؤتمر الصلح لأول مرة وتألقت لجنة لتصوغ مشروع الهيئة الدولية المقترحة . وبناء على ما تقدم به لورد روبرت سيبيل : أقر مجلس العشرة ( ٣٢ يناير ) والمؤتمر ببيئته الكاملة ( ٢٥ يناير ) القرار الآتي :



( ١ ) من الضروري للحفاظ على التسوية العالمية التي تجتمع الدول المتحدة لوضعها من إنشاء عصبة الأمم لتنمية التعاون الدولي وضمان تنفيذ الالتزامات الدولية المقبولة وتهيئة ما يحول دون نشوب الحرب .

( ٢ ) تلتزم هذه العصبة كجزء لا يتجزأ من معاهدة الصلح وتفتح أبوابها لكل أمة متمدنية يمكن الاعتماد عليها في تنفيذ أغراض ( العصبة ) .

( ٣ ) يجب أن تعقد العصبة اجتماعات دورية في مؤتمر دولي ويكون لها مؤسسة وسكرتارية دائمتان لإدارة الأعمال في الفترات الواقعة بين هذه المؤتمرات .

وكانت لجنة المشروع تشمل مندوبين عن كل من الدول الخمس العظمى ومندوب عن كل من العشرة الأخرى ، ومعنى هذا أن أكثر من نصف الدول المشتركة في مؤتمر الصلح كان لها يد في صوغ المشروع . ولم يكن في اللجنة ممثلون لدول الأعداء والمحايدين ، وكانت الفرصة الوحيدة التي أتيحت للأعداء كي يبدوا ملاحظاتهم عن العهد حينما قدم إليهم مع معاهدة الصلح . وهذا العمل حمل الألمان على أن يقولوا دائماً إن المعاهدة بما في ذلك عهد العصبة أملت عليهم دون إعطائهم حق المناقشة والبحث .

وهنا يخطر على البال هذا السؤال : هل كان من الضروري إدماج العهد في معاهدة الصلح العامة ؟ المفروض أن المعاهدة هي التسوية التي ارتآها الغالب واعتزم حمل المغلوب على التقيد بها ، وهي في العادة قد تتجاهل اعتبارات مختلفة تملحها الروح السائدة في نفوس الشعوب المنتصرة بعد ما قاسته من أهوال الحرب . أما العصبة فأداة الغرض منها تعاون أخوي عالمي يسوى بين الغالب والمغلوب في الحقوق والواجبات ، ويحاول أو يجتث بذور الحقد والبغضاء في نفس الأخير بواسطة الاتصال الشخصي والتعاون السلمي . هذا السؤال الذي أثاره الكثيرون حبه بعض الكتاب بحجة أن إلحاق العهد بالمعاهدة ضمان لنجاح الفكرة إذ كان الرأي العام مستعداً لها ، فلو أجلت

المناقشة فيها إلى ما بعد الانتهاء من إقرار المعاهدات فمن المحتمل أن يتسرب  
الوهن إلى المشروع ويهبط حماس الدول لها ويخشى من ظهور اختلافات  
تعصف به نهائياً . أما الألمان ويشار إليهم بعض المفكرين فيرون خلاف  
هذا ، وقد عبر أحد رجالهم فيما بعد عن هذا الرأي بقوله : « في تلك الأيام  
المظلمة من خريف عام ١٩١٨ كان الشعب الألماني ينظر إلى كلمة ( العصبة )  
على أنها أمل عظيم ووعد كبير . لقد ألقى المرء سلاحه رجاء قيام نظام عالمي  
جديد لا يكون فيه منتصر ولا مهزوم ولا ضم ولا تعويضات . . . فما لبثت  
الأيام أن أثبتت كيف كانت الآمال سراباً وخداعاً ، واحتوت وثيقة واحدة  
على معاهدة فرساي وعهد العصبة ، وكانت الدول المرتبطة بفرساي هي نفسها  
دول العصبة ، وجعلت العصبة في كثير من الحالات منفذة لمعاهدة فرساي ،  
وبدا كأن القصد من معظم نصوص العهد إبقاء الحالة الراهنة كما قررتها  
المعاهدة . . . هذه العلاقة بين فرساي وچنيف لم ترفع فرساي إلى مستوى  
چنيف بل هبطت بچنيف إلى مستوى فرساي . »

رفعت اللجنة تقريرها [الذي اتخذ شكله النهائي في إبريل سنة ١٩١٩  
وظهرت العصبة ، واعتقد الساسة أنهم وضعوا أساس العالم الجديد ، ولكن  
ستبدى لهم الأيام ما كان خافياً .



## الفصل التاسع

### عهد عصبة الأمم

#### تحليل ونقد

#### مركز العصبة في التاريخ :

ظهرت عصبة الأمم إلى الحياة بعد تجارب مؤلمة دامية ، وعاشت سنوات تجاهد في سبيل أداء الوظيفة التي أعدت لها في وسط عالم لا يؤمن بها إيماناً قلبياً صادقاً ولم يستعد لها الاستعداد النفسي الحق ، فكأنها تجربة سابقة لأوانها لأن النظم بكافة أنواعها وأشكالها لا تعيش وتنمو إلا إذا وجدت تربة خصبة وجواً صالحاً وأدوات ملائمة . ومهما اختلفت وجهات النظر في العصبة فما لا نزاع فيه أنها المحاولة الأولى من نوعها ، فهي ظاهرة تاريخية في المقام الأول ولا تقل أهمية عن تكوين القوميات في ختام العصور الوسطى أو انتشار الحكومة البرلمانية في القرن التاسع عشر وفي هذا يقول رابارد ( W. E. Rappard ) « سواء سألنا أصدقاء العصبة أو خصومها ، وسواء سألنا ساسة أوربا أو الأغلبية العظمى من المحكومين في العالم ، وسواء استطلعنا رأى المؤرخ السياسي أو الباحث في القانون الدولي فالجواب واحد : إن العصبة بخيرها وشرها ، وكمثل أعلى ونظام أصبحت .. عاملاً له مغزى من الطبقة الأولى في الشؤون الإنسانية . فقد صارت في كل مكان موضع الخلاف السياسي سواء في الدول التي انضمت إليها أو التي ظلت بمنأى عنها . وأثرت في كل مكان في سياسة الأحزاب والحكومات ، وحلت بعض الخلافات الدولية التي لولاها لظلت دون تسوية ، وسببت منازعات دولية لولا وجود

العصبة لما نشأت ، (١) . فكأنها سلاح ذو حدين قد ينتج الخير أو الشر .  
وذلك متوقف على الطريقة التي نمسك بها هذا السلاح . وسيظل العالم يذكر  
العصبة ، وبرغم موتها من الوجهة العملية اليوم فإن القادة يسعون إلى خلق  
أداة بمثالة على أن يتحاشوا النقص الذي بدا لهم في عصبة الأمم .

#### ماهية العصبة :

تحدث الناس كثيراً عن عصبة الأمم ، وأشبعوها نقداً ، ونسبوا إليها  
الإخفاق في معالجة المشاكل الدولية . وقد يكون لهم بعض العذر إذ كانوا  
يتوقعون أن يعقب الصراع الماضي عهد طويل من السلام . فالعالم كان  
يُنظر أن تخلق العصبة نظاماً جديداً ، وهو شعور في الحقيقة وليد الجهل  
بماهية هذه الأداة الدولية وطبيعتها .

يرى المتابع لمناقشات أعضاء لجنة المشروع أن البعض اعترض على  
إطلاق كلمة « العصبة » ، لأنها تحمل معنى الارتباط الوثيق لغرض معين ويكون  
موجهاً ضد طرف معين وهذا لا يستقيم مع الفكرة التي أوحى بإنشاء هذه  
الهيئة لأنها تريد جعلها عالمية في النهاية وليست موجهة إلى فريق من الدول  
كالأعداء السابقين مثلاً الذين أرغموا على توقيع معاهدة الصلح وعهد العصبة  
الذي تشمله . وكان المفهوم أن انضمامهم مسألة وقت لا أكثر ولا أقل . لهذا  
رحب البعض باستعمال كلمة « جمعية » كما ورد في المشروع الفرنسي إلا أن الغلبة  
كانت لرأى الرئيس ولسن الذي أعلن أن كلمة « عصبة » تداولتها الألسن وألفها  
الاسماع واتخذت معنى خاصاً في أذهان الناس . ومع هذا لا يزال اسم هذه  
الهيئة الدولية باللغة الفرنسية « جمعية الأمم » ، وهي تحمل معنى هاماً إذ تقرب  
من فكرة المؤتمر الدائم — وإن كانت أعم من حيث تكوينها — للتشاور  
في المصالح المشتركة والأخطار التي تهدد المجموع .



ليست العصبة هيئة منفصلة تعمل مستقلة وفوق سلطان الدول المشتركة فيها، وهي دولية ولكنها ليست فوق الدول ( Super-state ) . هي تسعى إلى الاتفاق الذي قد تنجح فيه أو تفشل ، ولكن عدم قبول قراراتها أو توصياتها لا يتضمن أية عقوبة، وهي لا تفتقص من السيادة القومية للأعضاء ويبدو ذلك من اشتراط الإجماع . والواقع أن استقلال الأعضاء مكفول بالطرق الآتية :

( ١ ) لا تصدر العصبة أى قرار بدون الموافقة الإجماعية من جانب الدول الممثلة في الاجتماع ( المادة ١٩ معدلة ) .

( ٢ ) الممثلون في الجمعية يعملون بصفقتهم ممثلين لحكوماتهم لا للعصبة ، ولذا فهم خاضعون لتعليمات وزارات الخارجية في بلادهم ، وقد اتخذت الجمعية في اجتماعها قراراً يؤيد هذا المبدأ .

( ٣ ) لا يرتبط العضو بقرار العصبة إلا إذا صادق عليه .

ولو كانت القرارات بأغلبية الأصوات كما هو الحال في النظم الدستورية لتحولت العصبة إلى أداة تملئ إرادتها على الأعضاء . والواقع أن أحداً من أعضاء لجنة المشروع لم يخطر في باله شيء من هذا القبيل . فالدول الكبرى ترى في اشتراط الأغلبية خطراً عليها ينشأ عن تحزب الدول الصغرى ضدها ، كما أن الأخيرة تخشى أن تستخدم زميلاتهما القوية نفوذها الأدبي والمادى للحصول على أغلبية تساعد في تنفيذ مآربها دون مراعاة لمصالح غيرها .

وفي الوقت نفسه يتعذر اعتبار العصبة « محالفة » ، لأن المحالفة علاقة خاصة بين دولتين أو أكثر وتكون ذات طابع خاص ، وهذا ما لا يتفق مع استشارة المحايدين أثناء صياغة العهد أو دعوتهم إلى الانضمام بعد الفراغ من ذلك ، ولا مع ما ينص عليه العهد مع فتح أبواب العصبة أمام جميع الدول . وفضلاً عن هذا فقد ألقى مؤتمر الصلح على عاتق العصبة واجبات مختلفة كالإشراف على استفتاء بعض المناطق وداننجر وإقليم السار والبلاد الواقعة

تحت الانتداب ، مما يخرج عن نطاق المخالفة الخاصة ، المحدودة المدى والأهداف .

وليس العصبة معاهدة بين عدة دول إذ للجمعية العمومية أن تعالج في اجتماعاتها أى مسألة داخلية في نطاق عمل العصبة أو قد تؤثر في سلام العالم ( المادة ٣ فقرة ٣ ) ، والمجلس كذلك نفس المهمة ( المادة ٤ فقرة ٤ ) . ومن هذا يتضح أن العصبة لا تعنى بالمسائل التي تخص الدول المتمايزة وحدها ، بل بكل ما يمس سلام العالم بأكمله ، وقد زادت المادة ١١ ( فقرة ٢ ) هذا الأمر إيضاحاً بأن أعطت لكل عضو الحق في لفت نظر الجمعية العمومية أو المجلس إلى كل ما يهدد باضطراب السلام الدولي أو حسن التفاهم بين الأمم التي يتوقف السلام عليها .

والعصبة في الحقيقة مجموعة من الدول تعمل سوياً على أساس مشترك ساعية إلى تنمية مصالحها المشتركة بمجهود تعاوني واحد تعهدت الدول بسببه وبمحض رضاها مقدماً بأن تراعى بعض قواعد السلوك وأن تحدد من حريتها في العمل في نواح معينة بقصد الصالح المتبادل . وقد شبهها البعض بجمعية تعاونية يجب على كل عضويتها أن يعترف أن مصلحته الخاصة مرتبطة بمصلحة المشروع كله وأنه لا يستطيع أن يتوقع منه فائدة إلا إذا ضمن المشروع مساهمة الأعضاء التامة وتأييدهم الخالص . وعلى هذا الأساس تكون العصبة أداة تعاون لتسهيل العمل المشترك من قبل الدول المشبعة بالروح التعاونية . وبقدر رغبة الدول في التعاون تكون العصبة أداة صالحة تستخدم للصالح العام فالعصبة بنفسها لا تعد شيئاً ولكن « إرادة الأعضاء هي التي تجعلها حقيقة حية » (١) .

(١) Zimmern : The League of Nations and the Rule of Law, p. 284.

ويقول الدكتور علي الزيني أن العصبة ليست إلا نظاماً خاصاً Sui Generis تؤازره الدول وتؤيده في مقاصده وأغراضه ( مبادئ أولية في القانون الدولي ص ٤١ ) .



## وظائف العصبة :

تقوم العصبة بوظيفتين أساسيتين :

(١) القضاء ، (٢) التشريع وذلك بصياغة سياسة دولية وقانون دولي جديد بواسطة مؤتمرات دولية فترية حتى لا تنشب الخلافات بين الدول . وهنا تبدو صعوبة هذا العمل بسبب ضرورة الإجماع ، وتصديق كل حكومة يعنيها الأمر .

## أغراض العصبة :

لعصبة الأمم كما أراد مؤسسوها أغراض كثيرة نلخصها فيما يلي :

أولاً — منع الحرب :

(١) تكفل الدول المشتركة في العصبة سلامة أراضي بعضها البعض والاستقلال السياسي لكل عضو ضد الاعتداء . وفي حالة وقوع مثل هذا الإعتداء أو التهديد به فالمجلس ينصح بالوسائل التي يمكن بها الوفاء بهذا الالتزام ( المادة ١٠ ) .

(٢) للعصبة أن تتخذ الإجراءات التي تراها كفيلة بحماية سلام الشعوب ، كما أن لكل عضو الحق في لفت نظر المجلس أو الجمعية العمومية إلى أي ظرف يؤثر في العلاقات الدولية مما يهدد باضطراب حبل السلام الدولي . وإذا نشب الخلاف بين دولتين ليستا في العصبة فلا يعضو أن يوجه نظرها إليه ، والمجلس أن يجتمع كي يقرر ما يجب اتخاذه من الوسائل لحماية السلام ، بغض النظر عما إذا كان الخلاف حرباً أم تهديداً بها ، أو بمس الأعضاء أو لا بمسهم . ( المادة ١١ ) .

(٣) التزمت الدول الأعضاء ، بعدم الالتجاء إلى الحرب بادي ذي بدء لحل المنازعات فيما بينها ، و « بعرض النزاع على هيئة محكمين أو على مجلس العصبة ، وليس لها مهما كانت الأحوال أن تلجأ إلى الحرب قبل انقضاء ثلاثة شهور من صدور حكم المحكمين أو قرار المجلس ( المادة ١٢ ) ، ويفهم من

هذا أن الغرض الأول الإبطاء والتأجيل وإتاحة فرصة للوساطة وللزمن كي يفعل فعله في تهدئة النفوس وإزالة عوامل التوتر .

( ٤ ) إلزمت الدول بأن تنفذ ، بحسن نية ، أى حكم من هيئة التحكيم وألا تلجأ الى الحرب ضد عضو يعمل بالقرار الصادر ( المادة ١٣ ) .

( ٥ ) نصت المادة ١٥ على أنه إذا لم يتفق الطرفان على عرض النزاع على التحكيم فإن المجلس يتولى تسويته . وحرمت المادة أى التجاؤ إلى الحرب مخالفة لقرار إجماعى يصدره المجلس ( باستثناء الطرفين المتنازعين ) .

( ٦ ) إذا لجأت دولة إلى الحرب بدون التحكيم أو لم تحترم القرار الصادر أو العهد أعتبرت كأنها ارتكبت عملاً حربياً ضد كل أعضاء العصبة ووجب على الأعضاء مقاطعتها مالياً وتجارياً ، كما يجب عليهم أن يحرموا على رعاياهم معاملة رعايا هذه الدولة وأن يعملوا على قطع كل اتصال بينها وبين رعايا الدول الأخرى من غير الأعضاء ، ويجب عليهم أن يعاونوا بجانب من قواتهم البرية والبحرية والجوية طبقاً لتوصيات المجلس بقصد حملها على احترام التزاماتها ( المادة ١٦ ) . فإذا كان النزاع بين عضو فى العصبة ودولة غير مشتركة فيها دعيت هذه الدولة لعرض الأمر على التحكيم أو القضاء أو المجلس ، وفى حالة إبانها يقرر المجلس ما يراه من وسائل لتسوية النزاع بما يتفق وأغراض العصبة أما إذا أعلنت الحرب فإن العصبة تطبق عليها المادة السادسة عشرة كما لو كانت من أعضاء العصبة ( المادة ١٧ ) .

وهذا النص على العقوبات أريد به مواجهة حالة الدولة التى تأبى أن تحترم العهد والتزاماتها وتحاول أن تهدد سلام الدول سواء كانت هذه الدولة عضواً فى العصبة أو خارجة عن نطاقها .

وينبغى ألا يتبادر إلى الذهن أن العهد يحرم كافة أنواع الحروب ، فهو يستبعد الثورات المسلحة والحروب الأهلية ( المادة ١٣ ) ، بل إن الحرب



الدولية تصبح مشروعة وذات طابع قانوني إذا كانت الدول المتنازعة قد سبق لها عرض الأمر للوساطة وأخفق المجلس في اتخاذ قرار إجماعي بصدد الموضوع. ويلاحظ أن المادة العاشرة لا تحرم سوى هجوم الاعتداء، والمادة ١٥ تسمح بالحرب الخاصة. وقد أثير السؤال التالي: إن المادة ١٥ تبيح الحروب الخاصة والمادة ١٠ تكفل لجميع الدول المشتركة في العصبة سلامة أراضيها واستقلالها السياسي. فكيف يمكن التوفيق بين المادتين؟ وقد أورد زيمرن إجابات مختلفة على هذا السؤال وإن لم يعلق عليها. فالمادة (١٠) تمنع أى نوع من الهجوم على عضو العصبة وهي لا تحرم إلا الهجوم الاعتدائي، وهي تلغى حق الغزو وتسمح بالضم بشروط معينة وتبيح الضم أو الغزو في حرب خاصة أثرت بطريقة قانونية في ظل العهد. وقد ختم المؤلف الكبير هذه الملاحظات بفقرة اقتطفها من تعليق بريطاني رسمي: «إذا كانت دول المستقبل محبة لذاتها، طموحة مبالغة إلى النزاع والحرب، فإن تمنعها أية أداة مطلقاً»<sup>(١)</sup>. وقد أثبتت الأحداث في السنوات التي بين الحربين صدق العبارة تماماً.

### ثانياً - تنظيم السلام:

وهذا هو الجانب الإنشائي من عمل العصبة. فنصت المادة ١٤ على إنشاء محكمة العدل الدولية، وينحصر اختصاصها في سماع وتسوية الخلافات ذات الصبغة الدولية والتي يرفعها إليها الطرفان المتنازعان، والمحكمة أن تقدم رأياً استشارياً في أى نزاع أو موضوع يطلبه المجلس أو الجمعية العمومية. وهي هيئة دائمة من خمسة عشر قاضياً يكون انتخابهم لمدة تسع سنوات قابلة للتجديد، وهم غير قابلين للعزل إلا باتفاق آراء زملائهم أو إذا فقدوا الشروط اللازمة لتولي مهام القضاء، ولا يجوز رد أحد القضاة لمجرد أنه من جنسية دولة

خصم في الدعوى ، لأن لكل دولة الحق في أن يكون في المحكمة قاض من جنسيتها بحيث إذا لم يوجد حل محله أحد النواب الأربعة إذا كان من جنسيتها وإلا فلها أن تختار أحد رعاياها ليجلس فيها ، وعلى الخصوص إذا كان قد سبق ترشيحه للمحكمة .

ويحرم عهد العصبة المعاهدات السرية التي أشتهرت من أكبر العوامل في إثارة روح الشك في النفوس . ولهذا اشترط تسجيل المعاهدات في مكتب العصبة وإعلانها على الملأ . ونص العهد كذلك على إلغاء أى معاهدة سابقة له ولا تتفق مع نصوصه ( واستثنى من ذلك معاهدات التحكيم والاتفاقات المشابهة لمبدأ منرو ) ، كما تعهدت الدول ألا تعقد بعد ذلك معاهدات تخالف نصوص العهد . ويلاحظ أن النص على مبدأ منرو أريد به إزالة أى شك في نفوس أهل الولايات المتحدة .

وأدرك واضعو عهد العصبة أن من الخطر إبقاء الحالة الراهنة ، التي قررتها كل معاهدات الصلح إلى الأبد ولهذا خول للعصبة أن تصبح الأعضاء بإعادة النظر في المعاهدات التي تصبح غير قابلة للتطبيق وفي الأحوال الدولية التي قد يؤدي استمرارها إلى تعرض سلام العالم للخطر ( المادة ١٩ ) . وبهذا أريد إدخال عنصر المرونة في العلاقات الدولية على أن يتم ذلك عن طريق الاقتناع والوسائل السلمية . ولو أن الدول طبقت هذه القاعدة في السنوات التالية للحرب لأمكن التغلب على كثير من المشاكل وإزالة عوامل الاحتكاك والبغضاء مما أثارته معاهدات الصلح التي عقدت في وقت ثورة نفسية عنيفة . ومن أعظم النصوص تلك التي تعهدت فيها الدول الموقعة بالعمل على خفض السلاح ، إذ كان الكل يعترف أن التسابق في التسليح من أكبر الأسباب المؤدية إلى نشوب الحروب . وفضلا عن هذا فقد كان هذا النص متفقاً مع ما جاء في معاهدات الصلح من أن نزع سلاح الأعداء يعد مقدمة لاتفاق دولي عام في هذا الصدد .



ويتصل بموضوع التسليح ما جاء في المادة الثامنة ( الفقرة الخامسة ) من أن الدول الأعضاء توافق على أن صناعة الذخائر وأدوات الحرب بواسطة المشروعات الفردية عرضة لاعتراضات خطيرة ، وخول لمجلس العصبة أن يشير بالوسائل التي تحول دون النتائج الشريرة المترتبة على هذه الصناعة .

### ثانياً - الالتزامات المترتبة على معاهدات الصلح :

للعصبة أن تشرف على إجراء عمليات الاستفتاء في سلزويج وبروسيا الشرقية وسيليزيا العليا ، وأن تدير مدينة دانزج الحرة وتحكم إقليم السار لمدة ١٥ سنة ثم تعقد استفتاء بعد ذلك ليقرر ما إذا كان يضم الإقليم إلى فرنسا أو يظل مندمجاً في ألمانيا ، وقد نصت معاهدات الصلح على حقوق وامتيازات معينة للأقليات القومية والجنسية والدينية في البلاد المختلفة . وفي حالة بولنده ورومانيا كان القصد حماية اليهود ، أما في تشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا فالغرض مراعاة صالح الألمان والمجريين . وكان من مهام العصبة مراقبة تنفيذ حقوق الأقليات وحمايتها .

وقد خول العهد للعصبة على الأقل سيادة إسمية على المستعمرات الألمانية السابقة وأمالك الامبراطورية العثمانية التي وضعت تحت الانتداب ، وعلى الدول المنتدبة أن تقدم تقارير سنوية للعصبة التي لها أن تستشير لجنة دائمة في كافة المسائل المتعلقة بمراعاة صكوك الانتداب . ونظراً لاختلاف درجة الرقي في تلك المناطق قسمها العهد إلى أقسام ثلاثة :

( ١ ) البلاد التي فصلت عن الدولة العثمانية ويكون الحكم فيها في يد حكومة من أهلها تحت إرشاد الدولة صاحبة الانتداب ، ومعنى هذا أن الحكم شركة بين الطرفين .

( ب ) بلاد على قدر متوسط من الحضارة مثل إفريقيا الشرقية ، وهذه وضعت تحت وصاية بريطانيا العظمى التي تتولى إدارة شؤونها مع حماية الأهليين من العنف والرق .

( ح ) البلاد الشديدة الانحطاط كستعمرات ألمانيا في المحيط الهادى  
شمالى خط الاستواء ، ومستعمرة إفريقية الغربية الألمانية . وهذه الجهات  
تحكمها الدولة المنتدبة بنفسها مباشرة .

ونلجس الفكرة فى الانتداب بما جاء فى النص من ، أن رخاء وتقدم مثل  
هذه الشعوب أمانة مقدسة فى عنق الإنسانية ، وأن ، الطريقة ، العملية لتنفيذ  
هذا المبدأ بطريقة فعالة تكون بإسناد الوصاية على مثل هذه الشعوب للأمم  
التي تؤهلها مواردها وخبرتها وموقعها الجغرافى لتحمل هذه المسئولية (المادة ٢٢) .  
وبرغم ما يراه بعض الكتاب من أن دول النوع الأول يجوز اعتبارها دول  
مستقلة فالواقع الذى لا تخفيه المظاهر أنها أمم ناقصة السيادة . وأن عبارة  
الانتداب ليست إلا حيلة أرادت بها الدول المنتصرة أن تتفى عن نفسها  
تهمة إثارة الحرب لتحقيق أطماع ذاتية .

### تشجيع التعاون الإنسانى :

نص العهد ( المادة ٢٣ ) على أن العصبة أن تعمل وتشرف على  
الاتفاقات الدولية لتكفل ، أحوالاً إنسانية عادلة من العمل للرجال والنساء  
والأطفال ، و ، حسن معاملة الوطنيين فى المستعمرات التابعة لأعضاء العصبة ،  
و ، حرية المواصلات والمعاملة العادلة للتجارة بالنسبة إلى جميع أعضاء  
العصبة ، و ، تنظيم التجارة فى النساء والأطفال ، و ، الاتجار فى الأفيون وغيره  
من العقاقير الخطرة ، و ، التجارة فى الأسلحة والذخائر مع الدول التى تكون  
فيها الرقابة على هذه التجارة ضرورية للمصلحة المشتركة ، وعلى العصبة أن  
تتخذ الخطوات ذات الأهمية الدولية لمنع الأمراض والرقابة عليها وتشجيع  
هياكل الصليب الأحمر لتخفيف الألم فى العالم .

ويتصل بالعصبة اتصالاً وثيقاً ، مكتب العمل الدولى ، ويعترف اتفاق  
العمل بأن ، العلاقات بين رأس المال والعمل .. من المسائل التى تهم الدول .



ومن هذه الخلاصة الموجزة التي أوردناها يتضح أن العصبة تكون حجر الزاوية في نظام عالمي جديد من التعاون السلمي والأمن العام .

### عضوية العصبة :

تنص المادة الأولى من العهد على أن تكون العصبة من :

١ - الأعضاء المؤسسين الذين وردت أسمائهم في ملحق العهد ووقعوه مباشرة .

٢ - وغير المؤسسين وأسمائهم في الملحق كذلك وانضموا إليه بتوقيع لاحق بدون تحفظ .

ولو اقتصر الأمر على ذلك لتحولت تلك الهيئة الجديدة إلى نوع من المحالفة بين الأمم المتحدة المحايدة ولفقدت صفتها العالمية . ولهذا نصت الفقرة الثانية على ، أن للدول والممتلكات المستقلة والمستعمرات التي تحكم نفسها تماماً أن تنضم إلى العصبة بعد موافقة ثلث أعضاء الجمعية العمومية . وهكذا لم تقتصر العضوية على الأمم المستقلة دون غيرها ، كما أن النص الأخير يراد منه فتح الباب أمام روسيا والأعداء السابقين . واشترط أن يقدم طالب العضوية الجديد ، الضمانات الكافية عن عزمه الخالص بمراعاة الالتزامات وقبول ما تصدره العصبة من لوائح فيما يختص بقواته وأسلحته البرية والبحرية والجوية . ويلاحظ الغموض الذي يحيط بعبارة ، التي تحكم نفسها ، لأنه إذا كان المقصود منها توافر النظم التمثيلية لوجب استبعاد الهند والهندولة في المستقبل دون إدماج المستعمرات ، إذ لم تكن الهند في ذلك الحين تتمتع بأي لون من ألوان الحكم الدستوري بل كانت إنجلترا هي التي تدير شؤونها فعلاً . ولكن جاء قبول الهند في العصبة عن كونها إحدى الدول التي وقعت على معاهدة الصلح التي يعد العهد أحد أركانها . ولما طلبت الحبشة سنة ١٩٢٣ الانضمام اعترضت إنجلترا مستندة إلى معنى عبارة Self-governing State

الواردة في النص، وأيدت إيطاليا الطلب وانتهى الأمر بموافقة الأغلبية عليه، وهذا يدل على أن المعنى تغير في نظر الساسة بحيث أصبح يقصد منه الدولة المستقلة وإلا لما جاز انتخاب الحبشة حيث كانت حكومتها مطلقة والسلطات كلها بيد الإمبراطور. ولو تمسك الساسة بموافقة النص لاستلزم الأمر إخراج إيطاليا ثم ألمانيا فيما بعد وغيرها من الدول التي قامت فيها النظم الدكتاتورية. ومن بدهى القول أن شيئاً من هذا لم يحدث مما جعل التفسير الجديد للعبارة أن نظام الحكم لأي دولة مسألة خاصة بها ومتعلقة بظروفها. والذي نراه أن واضع النص كانوا يدركون أهمية وجود الأنظمة الدستورية السليمة في البلاد المشتركة في العصبة على زعم أن الدول الدكتاتورية أقرب إلى الاعتداء وأسرع إلى تحكيم السيف في سبيل تنفيذ سياستها وتحقيق غاياتها.

وتعرضت العصبة في مستهل حياتها إلى صدمة قوية نتيجة امتناع الولايات المتحدة من الانضمام إليها، وحملت صحف المعارضة في تلك الدولة على العهد. وتتلخص أهم الانتقادات التي وجهت فيما يأتي :

- ١ — أن العصبة في الحقيقة مكونة من خمس دول وليست بعصبة من الأمم كلها.
- ٢ — يحد العهد من سيادة الولايات المتحدة ويحملها على التنازل عن مبدأ منرو، كما يهدم سلطة الكونغرس بخصوص مسائل الهجرة.
- ٣ — لبريطانيا العظمى ست أصوات مقابل صوت واحد للولايات المتحدة.
- ٤ — ربط المشروع بمعاهدة الصلح معناه أن الرئيس ولسن يريد حمل الرأي العام على الموافقة على أمر لم يدرس دراسة وافية وكان الأحدر إقرار السلام أولاً ثم التفكير بعد ذلك في طرق المحافظة عليه. ويقوم الاعتراض الأول على تكوين مجلس العصبة حيث للدول الخمس العظمى فيه كراسي دائمة، وقد دافع البعض عن هذا التكوين بقولهم إنه يسهل العمل السريع بدعوة عدد محدود من الأعضاء إلى الاجتماع في أقصر وقت، فضلاً عن أن كثرة العدد تؤدي إلى المناقشات الطويلة مما يضيع وقت المجلس. ونرى أن الدفاع على



هذا الأساس ليس على جانب كبير من القوة بحيث يبرر إعطاء المقاعد الدائمة عند تشكيل العصبة للدول الخمس الكبرى وإنما الحقيقة أن تكوين المجلس على هذا النحو أريد به مواجهة الحقائق العملية لأن الدول العظمى فعلا هي التي تبدأ الحرب ، وهي التي تستطيع المحافظة على السلام إذا استطاعت تسوية خلافاتها ، كما أن في إمكانها التأثير على الدول الصغرى وربما حملها في كثير من الأحيان عن الامتناع عن الحرب والقتال .

أما النقد الثاني فضعيف لأن اشتراط الإجماع في قرارات المجلس والجمعية العمومية قصد به الاعتراف الفعلي باحتفاظ كل من الأعضاء بسيادته القومية كاملة كما أوضحنا ذلك في موضع آخر . ونلاحظ كذلك أن المادة ٢١ نصت على أن ما من شيء يؤثر في التعهدات التي يراد بها حفظ السلام ، كبدا منرو . على أن أهم اعتراض للولايات المتحدة كان بشأن المادة العاشرة إذ معناها أن يأتي يوم تطلب العصبة من هذه البلاد أن ترسل أبناءها إلى بلاد لا مصلحة لها فيها للتضحية بهم . ومن الغريب أن يعترض أحد على نص كهذا لأنه يتنافى مع مبدأ التعاون المتبادل لأن حادثاً في أفغانستان أو مصر ، وإن لم يمس الولايات المتحدة مباشرة ، فقد يؤدي إلى حرب تشترك فيه الدولة . ولا شك أن اعتراض الدول كما حصل من كثير منها على المادة العاشرة دليل على قوة روح العزلة وحب الذات مما يتنافى مع روح العمل المشترك لصالح السلام .

وإذا أغفلنا شأن هذه الانتقادات وانتقلنا إلى ميدان السياسة الداخلية في الولايات المتحدة أمكن الاهتداء إلى بعض العوامل التي أثرت في موقف تلك الدولة من العصبة . فقد ظل الرأي العام الأمريكي مؤيداً لحكومته طيلة اشتباك بلاده في الحرب ، فلما انتهى الأمر بتسليم العدو عادت الخلافات الحزبية تحتل مكانها من الأهمية ، وأخذ الحزب الجمهوري يوجه حملاته إلى الرئيس ولسن الذي زاد هوة الخلاف بعدم اصطحابه أحد من الجمهوريين إلى مؤتمر السلام . فلما أعلنت شروط الصلح حمل عليه خصومه واتهموه بإغفال المبادئ

التي نادى بها من قبل وذلك بالسماح للدول الأوروبية المنتصرة بفرض شروطها الجائرة على ألمانيا وحليفاتها ، وهكذا رفض مجلس الشيوخ التصديق على المعاهدة ومن الجائز أن موقف الولايات المتحدة كان يتغير لو كان العهد منفصلاً عن المعاهدة أو جاء مشروع العصبة بعد إقرار السلام بوقت كاف . وحين تمت معركة الرآسة في نوفمبر ١٩٢٠ بانتصار وارن هاردينج مرشح الجمهوريين انعدم الأمل نهائياً في تصديق تلك البلاد على المعاهدة والعهد ، وبدأ كأن رأى أنصار العزلة والابتعاد عن مشاكل القارة الأوروبية قد انتصر . ومن جهة أخرى لا يسعنا إلا أن نأخذ على الرئيس ولسن عدم قيامه بالدعاية الواجبة لإفهام الشعب الأمريكي كل ما يتعلق بعصبة الأمم ، ولو فعل ذلك لجاز انحياز تلك الدولة العظمى إليها ، ولأمكن تجنب الكثير من الصعاب في المستقبل .

ويعتقد الكثيرون أن امتناع الولايات المتحدة عن الانضمام إلى العصبة كان معناه حرمان قضية الدولية والسلام من تأييد أدبي عظيم وتعاون فعال . ونسب كثير من الكتاب فشل العصبة في معالجة المشاكل الناشئة عن موقف اليابان وإزاء الصين وإيطاليا نحو الحبشة إلى عدم تمثيل الولايات المتحدة في العصبة ، إذ بدون تعاون تلك الدولة لم يكن من المستطاع عمل شيء له ميدان العقوبات . ففي مسألة منشوريا مثلاً كانت اليابان تعلم تمام العلم أن الدول يراقب بعضها بعضاً لئلا تبقى إحداها وحدها تحارب معركة العصبة بينما تظل الدول الأخرى مجتمعة في خنادق الخطة السياسية . وهنا كان غياب الولايات المتحدة مما يدعو إلى الحزن والألم ، إذ لم ترغب أي دولة أن تجابه الخطر وتجلب على نفسها سخط اليابان بينما تظل الولايات المتحدة بعيدة عن المتاعب<sup>(١)</sup> . ومعنى هذا أنه لو كانت الولايات المتحدة عضواً في العصبة وانضمت إلى إنجلترا وغيرها من الدول لأمكن استخدام القوة البحرية المتفوقة لهذه الدول مجتمعة في إرغام اليابان على التخلي عن أطماعها وسياستها العدوانية ، ولما استطاع السنيور موسوليني أن يضرب بقرار العقوبات عرض الحائط إبان الأزمة الحبشية .



ومع ذلك فقد ساهمت الولايات المتحدة في بعض نواحي التعاون الدولي. وهل حقيقة كان وجودها في العصبة يحول دون المساعي التي حدثت؟ يستخف الكاتب الأمريكي وليام هارد هذا ويقول إنه في عام ١٨٨٢ وقعت بلاده معاهدة مع كوريا تعهدت فيها باتخاذ تدابير دبلوماسية إذا عاملت دولة ثالثة كوريا معاملة تنطوي على العدوان، فلما غزتها اليابان سنة ١٩٠٥ وضمتها سنة ١٩١٠ لم تفعل الولايات المتحدة شيئاً، وكذلك تعهدت الأخيرة سنة ١٨٤٦ بضمان سيادة كولومبيا على برزخ بناما فلما نشبت الثورة في ذلك الإقليم سنة ١٩٠٣ انتهزت الفرصة وبسطت سيادتها على البرزخ مقابل دفع غرامة على سبيل الاعتذار. وهناك معاهدة الدول التسع التي ضمنت سلامة أراضي الصين، فلو أن الولايات المتحدة كانت تنوى فعلاً مساعدة الصين دبلوماسياً واقتصادياً بل وحربياً إذا لزم الأمر لربما وجدت نصيراً في الدول الأوربية التي يعينها الموضوع ومع ذلك ما الذي فعلته؟ لأشئ سوى الاحتجاج وابتداع مبدأ عدم الاعتراف؟ وسنرى أن غيرها لم يكن أكثر حرصاً على الوفاء بعهوده كما حدث من فرنسا وإنجلترا أثناء أزمة الحبشة. وهل كانت الولايات المتحدة معهما قلباً وقالباً؟ وهل لو أنها أعلنت ذلك لانتخذه الدولتان موقعاً آخر؟ نشك في هذا كل الشك، ودليلنا على ذلك الأحداث التي شاهدناها منذ بداية القرن الحالي والتي تثبت أن المبادئ هي الظروف. وما نظن الولايات المتحدة أكثر حرصاً من سواها على التزاماتها.

لم يقف الأمر عند هذا الحد بل ظلت العصبة سنوات طويلاً محرومة من عضوية دول أخرى لها أهميتها في السياسة الدولية. فقد بقيت روسيا مبعدة عن هذه الهيئة الدولية مدى أربعة عشر عاماً ويرجع ذلك إلى موقف كل من الطرفين. فالعصبة كانت تنظر إلى اتحاد السوفييت بعين الشك والحذر، تخشى نظامه الثوري ولا تثق برغبته أو مقدرته من حيث التعاون معها. وفي الوقت نفسه كان الروس يعتبرون العصبة وسيلة دولية للمحافظة على النظام

الرأسمالي وأداة لهدم المبادئ والنظم الاشتراكية . ويبدو لنا التناقض في موقف كل من الطرفين من أنه كانت هناك علاقات دبلوماسية واقتصادية بين روسيا السوفياتية وكثير من الدول الرأسمالية التي هي في الوقت نفسه أعضاء في العصبة .

ولماذا لم تنضم ألمانيا إلا في وقت متأخر ؟ نعتقد أن هذا كان خطأ جسيماً . إذ جعل الألمان يشعرون أنهم في موقف دون غيرهم من الشعوب ، فنظروا إلى العصبة بعين الشك ولو أنهم انضموا من أول الأمر لربما أنتاج ذلك خيراً ، إذ كان الاتصال الشخصي في اجتماعات المجلس والجمعية العمومية يزيل من النفوس شيئاً من الحقد ، وفي هذه الحالة كان من الممكن تسوية مشاكل التعويضات على أساس أصلح ، وربما امتنعت فرنسا عن احتلال الرور . هذه كلها افتراضات ولكن تحويلها إلى حقائق كان يحتمل تحقيقه .

#### مراجعة المادة السادسة عشرة :

كانت المادة العاشرة موضع انتقاد شديد في الولايات المتحدة ، وهذا عدم إدراك لمعنى العهد الذي تعتبر فيه الحرب مسألة تهم العالم أجمع . وفي أول دور انعقاد للجمعية اقترح الوفد الكندي إلغاء المادة ثم سحب الاقتراح في دور الانعقاد الثالث . وبعد ذلك تقدم اقتراح بتعديل المادة ١٦ وذلك بالتمييز بين « عمل حربي » و « حالة الحرب » ، فتقرر « أن العمل الفردي من جانب الدولة المخلة بالتزاماتها لا يخلق حالة حرب ، ولكنه فقط يبيح لأعضاء العصبة الآخرين أن يلجأوا إلى أعمال الحرب أو أن يعلنوا أنهم في حالة حرب مع الدولة التي تنكث العهد ، إلا أنه طبقاً لروح العهد تحاول العصبة على الأقل في البداية تجنب الحرب وإعادة السلام بالضغط الاقتصادي » ، وبذا تصبح المقاطعة الاقتصادية اختيارية . إذ يبدو أن الذين صاغوا المادة كانوا يفكرون في تطبيق المقاطعة الاقتصادية فوراً ضد الدولة التي تلجأ



إلى الحرب بطريقة غير قانونية ، وجاء في القرار أيضاً ، أن واجب كل عضو في العصبة أن يقرر لنفسه هل ارتكب نقض للعهد أى أن المجلس إذا اعتقد أن دولة اتهمت بخرق العهد فعليه أن ينقل رأيه إلى الأعضاء ، ولكن من الظاهر أنهم غير ملزمين بقبول هذا الرأي إذ تركت لكل عضو الحرية أن يحكم على ذلك . وكذلك يجوز للمجلس في حالة أعضاء معينين أن يؤجل تنفيذ أى هذه الإجراءات لمدة معينة إذا اتضح أن هذا التأجيل سيسهل تحقيق الغرض من هذه الإجراءات . . . أو أنه سيسهل تحقيق الغرض من هذه الإجراءات . . . أو أنه ضرورى لتقليل الخسارة التى تنتج لمثل هؤلاء الأعضاء ، وبعبارة أخرى فالدول التى تتأثر بنصوص المقاطعة يجوز لها تأجيل العمل إلى أجل غير مسمى إذا خولها المجلس ذلك . وكان تأثير هذه القرارات زيادة إضعاف قوة العقوبات التى نصت عليها المادة ( ١٦ ) . (١)

وهذا جعل فرنسا والدول الأخرى ترى أنها لا تستطيع الاعتماد على العصبة ، ولهذا وجدت الدول نفسها مضطرة إلى الاعتماد على وسائل أخرى ، وهذا يفسر سياسة المحالفات الإقليمية والدولية وفشل كافة مشاريع خفض السلاح . ومن المسائل التى أثارها النص على العقوبات موقف الدول التى حددت المعاهدات حيادها كسويسرا ، واختلف رأى فقهاء القانون الدولى فى الأمر من حيث مطابقة حيادها للالتزامات التى ينص عليها العهد بصفة عامة وتوقيع الجزاءات بصفة خاصة . ولما أرادت سويسرا الانضمام إلى العصبة طالبت الاحتفاظ بحيادها مع الاستعداد للاشتراك فى العقوبات الاقتصادية ، أما الجزاءات الحرية فاحتفظت بحقها فى عدم الاشتراك فيها ، وقد أقرها مجلس العصبة على رأيها بعد مناقشة طويلة فى الأمر (٢) .

Buell; International Relations, pp. 570. — 571.

(١)

(٢) دكتور محمود سامى جنيته ، بحوث فى الحياد ٩٩ — ١٠٤ وقد عرض لاختلاف

وجهات النظر من النواحي القانونية .

### مكتب العمل الدولي :

أنشئت هذه الهيئة عام ١٩١٩ والقوانين والمبادئ التي تنظمها تشملها القسم الثالث عشر من معاهدة الصلح . والغرض من إنشاء المكتب المساهمة في قضية السلام بإزالة الشرور والظلم والحرمان التي يتعرض لها فريق كبير من الناس مما يحدث قلقاً كبيراً يتعرض معه السلام والوفاق في العالم للخطر ، كما أن المبدأ الذي يجب الاسترشاد به هو أن العمل ليس سلعة أو أداة للاتجار ، ولا ريب أن إنشاء مكتب العمل الدولي كان نوعاً من التضحية للطبقة العاملة بعد الجهود التي بذلتها والأعباء التي تحملتها خلال سنوات الحرب .

وكان من المفروض أن يضم المكتب الدول المشتركة في عصبة الأمم ، ولكن لم يكن هناك ما يمنع دول غير أعضاء في العصبة أن تشارك في مكتب العمل الدولي كما كان شأن ألمانيا مثلاً . ولما انسحبت البرازيل من عصبة الأمم احتفظت بعضويتها في المكتب . وبما يلاحظ أن هذه الأداة الدولية ليست مقصورة على الحكومات وحدها ، بل تضم ممثلين لهيئات العمال وأرباب الأعمال في الدول الأعضاء .

وأهم ما في مكتب العمل الدولي لجنة الإدارة ، وتتكون من ٢٤ عضواً منهم ١٢ تعينهم الحكومات والباقيون يمثلون العمال وأصحاب الأعمال بعدد متساو لكل من الفريقين ، وهذه اللجنة تشبه مجلس عصبة الأمم وبها أقسام مختلفة مثل :

- ١ - القسم الدبلوماسي الذي يتولى المراسلات الرسمية مع الحكومات وهيئات العمال وأصحاب الأعمال ويتبع مختلف التشريعات الصناعية والاجتماعية في الدول . و ٢ - قسم الاستعلامات وإليه تلجأ الحكومات والدول للحصول على البيانات التي ترى نفسها في حاجة إليها إذا أرادت أن



تضع تشريعاً أو واجهتها إحدى المشكلات ، فقد حدث أن طلبت إنجلترا من المكتب النظم التي بالدول الأخرى بشأن حق موظفي الحكومة في تكوين نقابة لهم والاضراب عن العمل . وهناك كذلك ٣ - مكتب الأبحاث ويستعين بخبرة عدد من الإخصائيين من الموظفين الدائمين أو بغيرهم ممن يشعر بالحاجة إليهم .

ويعقد مؤتمر سنوي ولكل دولة مشاركة فيه أن تعين أربعة من الممثلين . وليس الغرض من مكتب العمل الدولي إصدار قوانين العمل الدولية ، إذ ليست له سلطة التشريع كما أن الدول أصرت على الاحتفاظ بسيادتها كاملة ، ولكن عمله ينحصر في صوغ مشروعات القوانين وعمل التوصيات واتخاذ قرارات في اجتماع المؤتمر السنوي . وهنا نلخص فارقاً بين المكتب وعصبة الأمم لأن الدول المشاركة فيه ملزمة أن تعرض هذه المشروعات والتوصيات والقرارات على هيأتها التشريعية في ظرف مدة معينة ، وهذه لها الحرية في التصديق عليها أو رفضها . وإذا كان عمل المؤتمر في رفع مستوى التشريع الصناعي في الدول الصناعية الراقية ضئيلاً ، فإنه ساعد على تنظيم الأحوال إلى حد في الدول الصناعية المتأخرة ، كما أن المناقشات في المؤتمر ونشر المعلومات عن الدول المختلفة أفاد بطريقة غير مباشرة وحمل الدول على الأخذ ببعض ما تراه صالحاً . وكذلك عاون وجود المكتب على تقوية شأن اتحادات العمال في البلدان المختلفة وزيادة تعاونها . ويستطيع المكتب أن يوقع العقوبات الاقتصادية على الدولة التي تخل بالتزامات ارتبطت بها بمحض إرادتها ، غير أن تنفيذ هذه الجزاءات متروك للدول المتعاقدة إن شاءت تطبيقها .

## الفصل العاشر

### السلامة الاجتماعية

كان أعظم ما يشغل بال الشعب الفرنسي في ختام الحرب الماضية اتخاذ الضمانات الكافية لحماية الحدود الشرقية ضد الاعتداء . ولذا تقدم زعماء فرنسا باقتراحات مختلفة منها تقسيم ألمانيا إلى دويلات مستقلة حتى تضعف المقدرة على الهجوم والثأر ، ومنها امتلاك إقليم الرين أو إنشاء دولة مستقلة في هذا الإقليم وتشمل حوض السار ووادي الرور .

أبت إنجلترا والولايات المتحدة الموافقة على المقترحات الفرنسية لأن في الأمر الأول عقبات مادية عنيفة وسيصطدم بالروح الوطنية ويجعل الألمان هدفاً جديداً ويجعل الرغبة في الثأر أشد وأقوى . وإذا قيل إنه حتى لو اتحدت فيما بعد وأخذت في الاستعداد للحرب فإن هذا يستغرق وقتاً ترتاح فيه أوروبا من الحروب ، فكأن الغرض ليس إبعاد شبح الحروب نهائياً وإنما تأجيل موعدها ، كما أن تقسيم ألمانيا يضر أوروبا الوسطى وغيرها من الناحية الاقتصادية . أما الاقتراح الثاني فعناه اقتطاع خمسة ملايين ألماني وضمهم قسراً إلى فرنسا وبذا تصبح هذه الجهة من مناطق الخطر الدائمة ولما تفرغ القارة من تنازع الدولتين المتجاورتين على الألزاس والمورين . والاقتراح الأخير يؤدي إلى انهيار الاقتصاد الألماني بحرمان تلك الدولة من موارد معدنية غنية ، وهذا الانهيار لا بد وأن يؤثر أخطر تأثير في القارة الأوروبية .

إزاء هذه المعارضة اكتفت فرنسا بالنص على تجريد منطقة الرين من سلاحها . ولما لم يكن هذا الإجراء داعياً إلى الاطمئنان طالبت بإنشاء جيش دولي ثابت وهيئة أركان حرب دولية دائمة تمثل الدول المتحالفة حتى يمكن



اتخاذ الإجراءات الحازمة السريعة إذا ما نشأ أى خطر لأنه — كما قال الميسير ليون بورجوا — إذا كنا سنتظر حتى تتفق السلطات العسكرية المختلفة على العمل المشترك وتعيين المكان الذى ترسل القوة الدولية إليه وتحديد العدد الذى تقدمه كل دولة ، فسينقضى الوقت قبل أن يصبح هذا كله ذا نتيجة فعالة (١). غير أن الدول رفضت الأخذ بهذه الفكرة واقترحت النصوص الخاصة بسلامة أراضي أعضاء العصبة واستقلالهم السياسى ، والإجراءات التى ينبغى القيام بها فيما إذا أصبح مجلس العصبة قراراً يدمغ إحدى الدول بتهمة الاعتداء . ولكن فرنسا لم تجد فى هذه النصوص ضماناً كافياً إذ أقرت انجلترا المادة (١٠) من العهد على كره منها ، والمادة (١٦) تنص على العقوبات الاقتصادية والمالية وتجعل الجزاءات الحربية متوقعة على توحية المجلس مع اشتراط إجماع الآراء . وحتى فى هذه الحالة يتوقف تنفيذها على رضا الدول . وفضلاً عن هذا فامتناع الولايات المتحدة عن التصديق على معاهدة فرساي وعهد العصبة جعل الشك قوياً فى أهمية هذه النصوص وإمكان تنفيذها بطريقة عملية فعالة .

لما كانت المادة (١٠) غامضة لا تربط الدول بالتزام صريح وافقت بريطانيا العظمى والولايات المتحدة على عقد معاهدات تضمن لفرنسا حدودها الشرقية من الاعتداء . ووقعت المعاهدات فى نفس اليوم الذى أمضيت فيه فرساي . ولكن مجلس الشيوخ الأمريكى أبى المصادقة ورفضت انجلترا تحمل عبء الضمان وحدها وتحملت من تعهداتها أساء إلى العلاقات بين بريطانيا وفرنسا واضطر الأخيرة إلى البحث عن ضمان سلامتها بوسائلها الخاصة . وهنا يبدأ نظام المحالفات بينها وبين الدول الصغيرة مما جعل ألمانيا تهتمها بمتابعة سياسة التطويق والخنق . وأول حجر فى هذا النظام الاتفاق العسكرى مع بلجيكا سنة ١٩٢٠

كان من أثر انحلال إمبراطورية هابسبرج وهزيمة ألمانيا وروسيا عودة دولته بولنده إلى عالم الوجود، ولكنها دخلت في منازعات مع جيرانها وخاصة تشيكوسلوفاكيا بشأن سيليزيا العليا، ومع لتوانيا إلى أن اعترف الحلفاء لبولنده بامتلاك فلندا، ثم هاجم بلسودسكى أوكرانيا في ربيع ١٩٢٠ ووصل إلى كييف فقام الروس بهجوم مضاد أوصلهم إلى بعد أميال من وارسو. وبمقتضى معاهدة ريجما ( ١٩٢١ ) تنازلت بولندا عن أوكرانيا مقابل امتلاك قسم كبير من روسيا البيضاء. والخلاصة أن بولنده الجديدة التي تضم من الأقليات الجنسية ما يعادل ربع سكانها أصبحت في ظرف سنوات قليلة على أسوأ العلاقات مع جيرانها. وبذا تطابقت مصالحها مع رغبة فرنسا في الضغط على ألمانيا، ونتج عن ذلك عقد تحالف للتعاون السياسي بين الدولتين في فبراير ١٩٢١ وإن كنا لا نستبعد وجود اتفاق عسكري بينهما.

كذلك ارتبطت فرنسا بدول التحالف الصغير<sup>(١)</sup>، والذي وفق بين مصالح الطرفين أن أعضاء التحالف الصغير أعداء لأية محاولة يقصد بها إعادة النظر في معاهدات الصلح وهو ما كانت تطالب به المجر وإيطاليا. ولا شك أن التحالف بين فرنسا والدول الثلاث جعل الأولى تقف من معاهدات الصلح نفس موقف مترنيخ بعد مؤتمر فينا ( ١٨١٥ ). ويقول الأستاذ كار ( Carr ) إن المحالفات الفرنسية مع بولنده ودول التحالف الصغير صورة جديدة من المحالفة المقدسة<sup>(٢)</sup> التي ابتدعها قيصر روسيا في السنوات الأولى من القرن الماضي.

حدثت بعد ذلك محاولات لتقريب وجهتي نظر الدولتين القريبتين إذ سأل المسيو بريان إنجلترا في فبراير ١٩٢١ عن مدى استعدادها لتقديم الضمان بغض النظر عن موقف الولايات المتحدة، فأخفقت المفاوضات نتيجة لإباء

(١) تشيكوسلوفاكيا ورومانيا وبوغوسلافيا.

Carr, International Relations, p. 43.

(٢)



انجلترا أن يشمل ضمانها الحدود الشرقية في أوروبا . غير أنها عادت في عام ١٩٢٢ فعرضت شروطاً تقرب في جوهرها من معاهدة ١٩١٩ التي لم تنفذ . ولكن شاء قصر نظر بوانكاريه وعجزه عن تفهم العقليّة الانجليزية إلا أن يصر على عقد اتفاق صريح يوضح مدى المساعدة العسكرية التي يستطيع الجيش البريطاني تقديمها في حالة الاعتداء على فرنسا ، فرفضت الحكومة البريطانية التقييد بمثل هذه الالتزامات العسكرية الشديدة .

ولما بدأت اللجنة المختلطة المؤقتة أبحاثها بصدد مسألة التسليح بدت لها أهمية السلامة ، ولذا اقترحت نظاماً من الضمانات المتبادلة ضد الاعتداء . وقد لخص اللورد روبرت سيسل وجهة نظر اللجنة بقوله : « لن يكون لأي مشروع يقصد به خفض سلاحها إلا إذا حصلت على ضمانات مرضية بشأن سلامة أراضيها بحيث تكون هذه الضمانات ذات صبغة عامة . وأخيراً فهذه الضمانات رهينة بمشروع محدود معين لخفض السلاح » <sup>(١)</sup> ، ومعنى هذا أن مشككتي السلامة وخفض السلاح ، لا يمكن البحث في إحداها على أنها منفصلة عن الأخرى . وهكذا انتصر رأي السلامة الإجماعية الذي يمثل وجهة النظر الفرنسية بوجه خاص . ولو بحثنا الأساس الذي يقوم عليه مطلب السلامة ، لما وجدناه رغبة في إقرار السلام لذاته بل هو في الحقيقة محاولة الدول التي أرادت معاهدات الصلح كيما تستبق الحالة الراهنة ، وبعبارة أخرى هي تريد الاحتفاظ بقوتها وأرباحها على حساب الغير .

اختلفت وجهات النظر من حيث صفة الضمان فرأى البعض أن يجعله عاماً إذ يتفق هذا مع روح العهد ، غير أن هذه الصفة تجعله واسع المدى إلى حد كبير يخشى معه ألا يكون ذا نفع من الوجهة العملية . وهنا اقترح البعض الآخر عقد اتفاقات إقليمية ، التي وإن خالفت روح العهد ومن شأنها إضعاف العصية بتكوين كتل إقليمية أو سياسية ، إلا أن ميزتها أنها تراعى الاعتبارات

المادية لمشكلة السلامة فضلاً عن العوامل والظروف التاريخية والجغرافية والاقتصادية لكل دولة .

وأخيراً وضعت اللجنة صورة معاهدة المساعدة المتبادلة ، ويمكن تلخيص أهم عناصرها فيما يلي :

١ — اعتبار الحرب جريمة دولية تتعهد الدول بعدم ارتكابها .  
٢ — الاحتفاظ بمبدأ المساعدة العامة مع فتح الباب أمام عقد اتفاقات دفاعية تكميلية تنفذ بمقتضاها الدول المتعاقدة خطط المساعدة المتفق عليها في حالة الاعتداء .

٣ — في حالة التهديد بالحرب للمجلس حق اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق الضغط الاقتصادي وتنظيم المعونة المالية وتنفيذ نصوص المادة ١٦ من العهد . وإذا شعرت إحدى الدول أن سلاح الطرف الآخر قد تعدى الحد المعين ، أو وجدت شيئاً تخشى معه نشوب الحرب ، فعليها أن تلفت نظر سكرتير العصبة الذي يدعو المجلس ، وإذا اقتنع الأخير بوجود تهديد باعتداء ففي إمكانه توقيع العقوبات على المعتدى وتنظيم طرق المساعدة .

٤ — في حالة اشتباك طرف أو أكثر من الدول المتعاقدة في الحرب ، فعلى المجلس أن يقرر أى الطرفين هو المعتدى وأيهما الجدير بالمساعدة ، على أن يصدر القرار في ظرف أربعة أيام من إبلاغ الأمر إلى المجلس .

٥ — مطالبة الدول بإبلاغ المجلس عن خفض أو تحديد سلاحها بالقدر الذي يتفق وسلامتها التي تكفلها المعاهدة العامة أو الاتفاقات الإقليمية ، وتمنح المساعدة للدولة التي قامت بخفض سلاحها ( المواد ١١ و ١٢ و ١٣ ) .  
فالمعاهدة تقوم على مبادئ ثلاث : الإقلاع عن الحرب بصفتها جريمة دولية ، والضمان للسلامة الاجتماعية ، وخفض السلاح . ومما يلاحظ أن المجلس هو الذى سيتولى تعريف المعتدى ، وهذا من المسائل التي يتعذر الاتفاق الإجماعي عليها . وقد عرضت المعاهدة على الدول ، فجاءت ردود ٣٩ وافقت



١٨ منها على المعاهدة من حيث المبدأ . ولم يصل رد إنجلترا بسبب سقوط وزارة بلدوين . ويرجع فشل المشروع إلى أنه يزيد من تعقيد وسائل حل الخلافات الدولية ، ولا يتضمن تحديد المعتدى بصفة قاطعة صريحة ، فضلاً عن ضعف ضمانات السلامة .

تولى المستر مكدونالد الوزارة في الوقت الذي كان فيه المسيو هريو على رأس الحكومة الفرنسية ولذا استطاع الرجلان وضع مشروع جديد عرف باسم « بروتوكول جنيف » . وهو محاولة لإدماج المبادئ الثلاث : السلامة ونزع السلاح والتحكيم . وأهم ما فيه :

١ — النص على دعوة مؤتمر في ١٥ يونيو ١٩٢٥ لبحث مشكلة خفض السلاح فإذا أمكن الوصول إلى اتفاق عام بشأنها صار تنفيذ البروتوكول .

٢ — صياغة المواد الخاصة بالسلامة بصورة تسلب أعضاء المجلس جانباً كبيراً من حرية تقديرهم للحالات الطوارئ . ولا تدع لهم إلا حق تسجيل حكم رسمي .

٣ — تخويل المجلس حق اتخاذ القرارات بالأغلبية في حالات معينة ، وبذا تصبح الدول الموقعة ملزمة بالتعاون بإخلاص وبطبيعة فعالة بالقدر الذي يسمح به موقعها الجغرافي ومركزها بخصوص التسليح . والغرض من هذا كله سد الباب أمام أي دولة تريد التهرب من التزاماتها بأن ترفض العمل وفق توصيات المجلس حسب المادة ١٦ . وفي الوقت نفسه يراد إفساح المجال للحالات الخاصة التي تجد الدول الأعضاء نفسها في ظروف خاصة .

٤ — جعل اختصاص محكمة العدل الدولية الدائمة إلزامياً وبدون اتفاق خاص في الحالات التي تشملها الفقرة ( ٢ ) من المادة ( ٣٦ ) من قانون المحكمة . فتقررت التسوية بواسطة التحكيم الإجباري باتفاق الطرفين أو بناء على طلب أحدهما أو بقرار إجماعي من المجلس أو بواسطة تحكيم إجباري يفرضه المجلس . فإذا لم يفعل ذلك فإنهما — كما قال المقرر المسيو Politis « يخرجان

اتفاقاً دخلاً فيه بإزاء الدول الأخرى الموقعة على البروتوكول مما تترتب عليه نتائج وعقوبات حسب درجة خطورة الحالة . . . . . وفي حالة التجاؤ طرف إلى المقاومة السلبية يستخدم المجلس الضغط الاقتصادي أو يتخذ إجراءات تؤدي إلى تنفيذ قراره ويكتفي بالعقوبات الاقتصادية، ولكن في حالة التجاؤ الدول التي يصدر ضدها القرار إلى السلاح فإنها تعد معتدية على كافة الدول الموقعة على البروتوكول وتستحق حتى العقوبات الشديدة التي تنص عليها المادة ( ١٦ ) من عهد العصبة كما يفسرها البروتوكول (١) .

#### اتفاقات لوغانو

في هذا الوقت سقطت وزارة حزب العمال بإنجلترا وخلفتها أخرى برئاسة تشمبرلين . وفي مارس ١٩٢٥ أبلغ المندوب البريطاني في المجلس أن حكومته لا تستطيع الموافقة على البروتوكول إذ تخشى خطر التحكم العالمي والإجبار ونشوء أنواع جديدة من الخلافات يقررها المجلس واحتمالات جديدة تنشأ عن تحدى قراراته . وعلاوة على ذلك انتقدت الحكومة البريطانية ما يعلقه البروتوكول من الأهمية الكبرى على العقوبات . ومن الحجج التي تدرعت بها تلك الحكومة أيضاً عدم اشتراك الولايات المتحدة في العصبة . والواقع أن هذا الرفض يتفق ونظرة إنجلترا إلى العصبة ، فهي لا تريد التقييد بهذه الضمانات العامة والتي قد تجعل من العصبة ، هيئة ذات سلطان فوق الدول الأعضاء . ولا ريب أن عجز شعوب القارة عن فهم وجهة النظر البريطانية مما يجعل سياسة هذه الدولة وتصرفاتها تبدو غامضة وفي ظاهرها متناقضة . والواقع أن إنجلترا لا تنفض يدها من أمور القارة ولكنها لا تتدخل إلا بعد أن تدرس كل حالة على حدة وتقدر مدى خطورتها وتهديدها لسلامتها أولاً والسلام الأوروبي ثانياً . وقد اقترحت إنجلترا ربط الشعوب التي تؤدي خلافاتها إلى تجدد الصراع ، ويكون ذلك بعقد معاهدات بقصد المحافظة



على السلام فيما بينها . وبعبارة أخرى تدرك الحكومة الانجليزية أن هناك مناطق خطر ، في القارة الأوروبية ، وألا بد من اتفاق الدول التي تغني بهذه المناطق بحيث يمكن إزالة العوامل التي قد تؤدي إلى نشوب الحرب من جديد . ولا يمكن الوصول إلى هذا إلا باتفاق يعقد بين فرنسا وألمانيا على أن تكون إنجلترا نفسها طرفاً فيه . والذي شجع إنجلترا على الاقتراح نجاح الفكرة في مؤتمر وشنطن البحري إذ ربط الدول التي تغنيها مشاكل الشرق الأقصى والمحيط الهادئ . وفي هذا الوقت عرضت الحكومة الألمانية نفسها للبحث في نظام لضمان الحدود في أوروبا الغربية . وأخيراً وقعت اتفاقات لوكارنو . وما يحذر ملاحظته أن هذه المفاوضات دارت خارج دائرة عصبة الأمم ، وإذا قيل إن هدفها تطبيق مبادئ تضمنها عهد العصبة فإن الوسيلة التي اتبعت تتفق مع الحقائق العملية ، لأن المهم هو اتفاق الدول التي يخشى على السلام من اضطراب العلاقات بينها . ولا شك أن المثاليين كانوا يفضلون أن يتم عقد الاتفاقات عن طريق العصبة حتى ترتفع سمعة تلك الهيئة . واتفاقات لوكارنو مجموعة كثيرة التفاصيل يمكن إجمالها فيما يلي :

١ — المعاهدة بين ألمانيا وبلجيكا وفرنسا وبريطانيا العظمى وإيطاليا هي معاهدة سلامة تشمل بعض حالات بصدد تدخل المجلس . وكان الغرض من الضمان الإنجليزي والإيطالي لألمانيا الخيولة دون تكرار أي عمل من جانب فرنسا كاحتلال الرور سنة ١٩٢٤ . كما أن الضمان نفسه يقصد به حماية فرنسا من عدوان ألماني في المستقبل .

٢ — الغرض من الاتفاقات الثنائية المعقودة بين فرنسا وبولندة ، وتشكوسلوفاكيا وفرنسا أن تكون الاتفاقات بين الأطراف المتعاقدة فعالة في ظل المادة ( ١٠ ) من عهد عصبة الأمم .

٣ — اتفاقات التحكيم الأربعة بين ألمانيا من جهة وكل من بلجيكا وفرنسا وبولندة وتشكوسلوفاكيا على حدة من جهة أخرى . وهي تنص على

إنشاء لجان دائمة للتوفيق ترفع إليها الخلافات التي تنشأ بين الدول المتعاقدة.  
وتنص المادة ١٦ من هذه الاتفاقات الأربع على رفع المنازعات في حالات  
معينة إلى محكمة العدل الدولية الدائمة.  
رحب الكثيرون بعقد ميثاق لوكارنو لأنها ربطت الخصوم السابقين  
والتي بدا اتفاقها شبه مستحيل بسبب عوامل نفسية متغلغلة في نفوس الشعوب.  
وقد تكلم المستر أوستن تشمبرلين عن لوكارنو بأنها الحد الفاصل بين سنوات  
الحرب وسنوات السلام. وكان ذلك تفاؤلاً كبيراً. حقيقة أحدث عقدها  
تخفيفاً لحالة التوتر بين ألمانيا وفرنسا في السنوات القلائل التالية، ولكن  
الواقع أن ثمرتها كانت سطحية ومؤقتة، وما كان لمفعولها أن يدوم لأن  
الظروف التي تمت فيها كانت ظروفًا خاصة وتنفق ومبدأ سياسة القوة، فقد  
سبق لألمانيا في ديسمبر سنة ١٩٢٢ عرض اقتراح لضمان حدودها الغربية  
فرفضه بوانسكاريه رفضاً تاماً وقد كانت ألمانيا في ذلك الوقت تخشى فرنسا  
إلى حد كبير كما حدث من اختلال الروور بعد قليل. أما في سنة ١٩٢٥  
فالموقف قد تغير، إذ لم يجد فرنسا ربحاً من احتلالها لذلك الإقليم وأصبحت  
مرتبكة لا تعرف ما إذا ينتظر أن يحدث، فقد تعود ألمانيا قوية في يوم من  
الأيام. أما ألمانيا فلا زالت وجلة من تفوق فرنسا الحربي ومن صالحها ضمان  
حدودها. وهكذا وجدت في هذه السنة لحظة سيكولوجية تعادل فيه خوف  
فرنسا من ألمانيا مع خوف ألمانيا منها، وهذا أمكن الاتفاق على معاهدة كان  
عقدها مستحيلاً قبل ذلك بعامين، كما سيكون الإبقاء عليها مستحيلاً بعد  
سنوات قلائل. وقضلاً عن هذا فإن ألمانيا رأت أن في الاتفاق تمهيداً يمجّل  
بجلاء الحلفاء عن إقليم الرين. فلما تغير الموقف بعد عشر سنوات وأصبحت  
فرنسا تخشى ألمانيا لم يعد للمعاهدة أي معنى من وجهة نظر ألمانيا<sup>(١)</sup>. هذه هي  
الحقائق التي تفسر عقد لوكارنو ثم نقضها فيما بعد.

عاجت المعاهدة إحدى نقط الخطر في أوروبا، ولكنها لم تمهد الطريق



لمعالجة نقط الخطر في مناطق أخرى من العالم . فإذا كانت إنجلترا رحبت بها فلا شك أنها أغفلت أمراً هو أن ألمانيا تشعر بوجود إحدى هذه المناطق في علاقاتها مع إنجلترا بنوع خاص ، ونقصد بذلك مسألة المستعمرات الألمانية التي نزعت بعد الحرب واحتفظت بها الدول المنتصرة إضعافاً لقوة ألمانيا . وفضلاً عن هذا فإن المعاهدة كانت تفترض مقدماً إما عودة ألمانيا إلى التسليح أو نزع سلاح فرنسا ، أو على الأقل إيجاد نوع من المساواة في التسليح بينهما ، إذ ليس من المنطق أو المعقول عقد ميثاق عدم اعتداء بين ألمانيا العزلاء وفرنسا المسلحة من رأسها إلى أخمص قدميها . وكان القصد من هذه الاتفاقات خلق جو من الطمأنينة يجعل من المستطاع البدء بوضع مشروع خفض السلاح . وعلى هذا فالو أخفقت الجهود في هذا السبيل فن المحقق أن وجود المعاهدة يتعرض للخطر إذ من الصعب أن تقبل ألمانيا وضعاً يجعلها دون الدول الأخرى المتعاقدة .

وقد ترتب على تسوية لوكارنو انضمام ألمانيا إلى عصبة الأمم ، ولكن شاء سوء الحظ أن يحىء انضمامها مصحوباً بمحادث غير موفق ، إذ انتهزت بولنده وأسبانيا الفرصة للطالبة بمقاعد دائمة في المجلس ، ومن سوء الحظ أيضاً أن تشمبرلن وورط نفسه بتأييد طلب أسبانيا فما كان من المسيو بريان إلا أن أيد قضية بولنده . ولم تكن أسبانيا والبرازيل أعضاء غير دائمين في المجلس ( بخلاف بولنده ) ولذا فصوتيهما ضروري لدخول ألمانيا بمجلس العصبة ، برضا إعطاء صوتيهما إلا إذا قبل طلبهما . تخرج الحال ولم يستطع المجلس الوصول إلى قرار ، وانفضت الجمعية العمومية دون عمل شيء ، وبقيت ألمانيا برغم لوكارنو بعيدة من العصبة . وكان رأى هذه الدولة أنها هي وحدها التي وعدت بمقعد دائم كجزء من المساومة التي جرت في لوكارنو ، بل أن إنشاء المجلس نفسه يؤيد هذه الدعوى . وأخيراً أمكن الخروج من المأزق بمنح بولنده عضوية ، شبه دائمة ، وهو اختراع جديد فقبلت ألمانيا ورفض طلب

أسبانيا والبرازيل مما أدى إلى انسحابهما من عصبة الأمم . وهكذا دخلت ألمانيا اجتماع الجمعية في سبتمبر ١٩٢٦ وسط مظاهر الحماس واتخذت مكانها كعضو دائم في المجلس . ورغم هذا ظل عالقا بذهنها تأثير سميء أساسه أنها إن تستطيع الاعتماد على معاملة عادلة في جنيف ، وبذا تشجع الرأي المعارض للعصبة في بلادها (١) .

### النزاع بين اليونان وبلغاريا :

تنص المادة ١١ من عهد العصبة على أن « أى حرب أو تهديد بالحرب سواء كان ذلك يؤثر بطريقة مباشرة أو لا يؤثر في عضو من أعضاء العصبة من المسائل التي تهم أعضاء العصبة جميعاً ، وتقوم العصبة باتخاذ الوسيلة الحكيمة الفعالة لحماية السلام بين الشعوب » ، وإذا حدث شيء من هذه الطوارئ فإن سكرتير العصبة يقوم بناء على التقاس أى عضو بدعوة المجلس إلى الاجتماع . وحدث أن عبرت الجيوش اليونانية الحدود البلغارية ، وهنا أبلغت الحكومة البلغارية الأمر إلى العصبة ، فأبرق المسيو بريان في الحال يحث الدولتين على سحب جيوشهما إلى ما وراء حدودهما ، واجتمع مجلس العصبة بعد ذلك بثلاثة أيام في باريس ، وإذا لم يصل رد مرضى من حكومة اليونان بعث إليها برجا ، أن تبلغه في ظرف ٢٤ ساعة أنها أصدرت الأوامر بلا قيد ولا شرط إلى جيوشها بالارتداد ، ثم رجا المجلس من فرنسا وبريطانيا العظمى وإيطاليا أن ترسل بعض الضباط من لدنها إلى محل النزاع ، فرضخت الحكومة اليونانية وعين المجلس لجنة تبحث أسباب الخلاف وتقرح التعويض المعتدى عليه . وقد أنجزت اللجنة مهمتها ورفعت تقريراً قبله الطرفان المتخاصمان .

وقد رحب العالم بنجاح عمل العصبة ، ورأى المتحمسون فيه بداية عهد



جديد ، وحفز هذا النجاح العصبة على بذل مجهود أكبر لتنظيم العلاقات الدولية  
ولذا تألفت لجنة رفعت تقريراً شمل النواحي الآتية : —

- ١ — التمييز بين الحالات التي لا يكون فيها تهديد بالحرب أو لا يكون  
التهديد فيها خطيراً ، ، والحالات التي يبدو فيها التهديد بوقوع الحرب وشيكاً .
- ٢ — ذكر الوسائل التي تتبع في كلتا الحالتين ، وفي الحالة الثانية يبعث  
بممثلين إلى مكان النزاع . ولتسهيل هذه المهمة يحتفظ سكرتير العصبة بقوائم  
من الخبراء في الشؤون المختلفة . وإذا زاد تخرج الموقف فإن للمجلس أن يبدى  
عدم رضائه بصفة رسمية ثم يوصي أعضائه بسحب ممثليهم السياسيين أو بعضهم  
من الدولة المخلة بالتزاماتها . فإذا استمرت هذه الدولة في استعدادها للعمل ،  
فالمجلس أن يحذرها بوسائل أخرى كالقيام بمظاهرة بحرية ، أما إذا أخفقت  
كل هذه الطرق ، ولجأت الدولة إلى الحرب فمن المحتمل أن تكون الحوادث  
قد سمحت بإمكان تحديد المعتدى بما يجعل من المستطاع تطبيق المادة ( ١٦ ) .  
والمعنى الذي يستخلص من هذه الصيغ أن الرأي قد اتجه صوب الاعتماد  
على المادة ( ١١ ) المرنة ، وتضامات أهمية المادة ( ١٦ ) نسبياً ، وهذا تقدم  
اقترح من المرفون سمسون بأن تعهد المدول مقدما بقبول توصيات معينة  
من قبل المجلس في حالة نشوء أزمة وقد أوجت هذه الفكرة بوضع النموذج  
معاهدة لتقوية وسائل منع الحرب ، ، وأشارت إنجلترا في اجتماع سنة ١٩٣٠  
بتحويل المعاهدة إلى عهد ، ووافقت الجمعية العمومية في سنة ١٩٣١ ، وطلب إلى  
الدول التوقيع . وللأسف لم توافق عليها لغاية سنة ١٩٣٧ سوى هولنده  
ونيكارجوا والترويج وبيرو .

برغم ابتعاد الولايات المتحدة عن العصبة والميل إلى العزلة لم تضعف الحركة  
السلبية ، وقام المستر لينتون المحامي بشيكاغو يدعو الناس إلى اعتبار الحرب  
عمل خارج على القانون . ولما أبدى الناس دهشتهم من هذا التعبير وهو  
Outlawry of war قبل لهم إن الحرب لا تعد جريمة اجتماعية فحسب وإنما هي

الجرمة نفسها والشر بعينه ووباء الحضارة الذي يتعين استئصاله . ولهذا يطلب من الدول أن توقع على معاهدة تعلن فيها استنكارها التام وإقلاعها الخالص الأبدى عن الحرب على أنها وسيلة لفض المنازعات الدولية ، وتتعهد كذلك بالقضاء على التفرقة بين الحروب المصرح بها وغير المصرح بها ، مع استثناء مسائل الدفاع عن النفس حقيقة . وفي الوقت نفسه تنشئ محكمة عليا لفحص الخلافات وتخضع الدول كلها لحكمها وقراراتها ، وفي هذه الحالة يصبح خفض التسليح ممكناً . وقد أرسلت هذه الجماعة الأمريكية صورة معاهدة لخفض السلاح والسلامة إلى عصبة الأمم مع اقتراح جعل العقوبات على الدولة المخلة بم عهدا من النوع الاقتصادي ، إلا أن العصبة أغفلت شأن هذه الدعوة .

فإذا انتقلنا من ميدان الدعوات غير الرسمية والحركات غير المسئولة نجد السفير الأمريكى في باريس يعرض ( ٢٠ يونيو ١٩٢٧ ) على المسيو بريان مشروع معاهدة تنبذ بمقتضاها الدولتان الحرب كوسيلة لفض المنازعات بينهما ، تعهدان بتسويتها بالوسائل السلمية وحدها . وبعد شهر اقترح المسيو كيلوج على الوزير الفرنسى اشتراك الدولتين في بذل مجهود لنيل قرار من الدول الكبرى بهذا الحرب كأداة للسياسة القومية ، وبدأت مفاوضات انتهت بالاتفاق على التوقيع على الميثاق في باريس ( ٢٧ أغسطس ١٩٢٨ ) ، ويوقع عليه في أول الأمر ١٥ دولة ثم تدعى الدول الأخرى للاشتراك بعد ذلك ، ولم يأت عام ١٩٣٣ حتى انضمت اليه ٦٥ دولة ، وهو عدد يزيد على الدول التي وقعت عهد العصبة . هذا الميثاق يتضمن معنى سامياً إذ أخذ الضمير الإنسانى يعترف أن الحرب أكثر من جريمة ضد الحضارة . حقيقة كانت الحرب الحالية رداً مؤلماً ، وليس هذا بمطعم في نيل الفكرة في ذاتها ، بل العيب منا إذ لم نستطع أن نسمو على صغير أطاعنا . وقد تعودنا من بحث تطور المدنية والنظم المختلفة أن يبدأ الأمر بالفكرة ، فإذا استقرت في الأذهان وآمن الناس بصلاحياتها دخلت في مرحلة التنفيذ ، فكأن هذه الجهود التي بذلت ولا تزال تبذل هي



من قبيل إعداد الأساس الثابت الذي يشيد عليه نظام أو عالم جديد يحقق  
رغبة البشرية في السلام .

ويمكن القول إن ميثاق كيلوج وعهد العصبة يكمل أحدهما الآخر ، فالأول  
قضى على سياسة الالتجاء إلى الحرب بصفة قاطعة لا تحتمل اللبس والتأويل  
حتى أن اليابان أثبت أن تمتد اعتمادها على منشوريا وحرباء ولو من باب التقيد  
الصوري بروح الميثاق وهو أمر له مغزاه الأدبي ، أما العهد فقد هيا الأداة اللازمة  
للتحقيق والتسوية عسى أن يتمكن الطرفان المتنازعان من تسوية خلافهما  
بغير سلاح الحرب .

## الفصل الحادي عشر

### مشكلة التسليح

حرصت الدول المنتصرة على منع ألمانيا من تعكير صفو سلام العالم مرة أخرى وذلك بفرض شروط عسكرية، فتعهدت ألمانيا ألا تزيد جيشها عن مائة ألف، وأن تلغي الخدمة العسكرية الإلزامية، وأن تنزع الحصون القائمة في المنطقة الواقعة بين حدودها الغربية وخط يمتد مسافة خمسين كيلومترا شرق نهر الرين، وحرر عليها استيراد وإصدار مواد الحرب بل وابتاعها تقريبا، وخفضت بحريتها إلى ست بوارج وست طرادات خفيفة وإثنى عشر قازيا للطوريد، وتعدت بالاقلاع عن الطيران الحربي والبحري، وبنزع حصون شبه جزيرة هليوجولاند، والامتناع عن إقامة غيرها على شواطئ البحر البلطي. وبما أن نزاع فيه أن تقيم ألمانيا والدول المغلوبة على أمرها بهذه الالتزامات في المستقبل لا يكفل لها السلامة من الاعتداء بسبب موقعها المتوسط بين أمم مسلحة تسليحا كاملا كفرنسا وبلندة، وحالة كهذه لا يرجى لها الدوام والبقاء. وقد أدرك قادة الأمم المتحدة هذه الحقيقة على ما يبدو، ولذا جاء في مقدمة القسم الخامس من معاهدة فرساي والأجزاء المماثلة في المعاهدات التي فرضت على النمسا والمجر وبلغاريا أن نزع سلاح هذه الدول الغرض منه إمكان القيام بخفض عام لسلاح كافة الدول. ولما قدم مشروع معاهدة الصلح إلى ألمانيا أبدى الوفد الألماني استعداد بلاده للواقعة على الفكرة الأساسية التي تقوم عليها النظم الخاصة بسلاحها بشرط أن يكون ذلك مقدمة لخفض عام في السلاح، فجاء رد الحلفاء مزيلا للشك من هذه الناحية كما يبدو من قولهم: تود الدول المتحالفة والأمم المتحدة أن توضح بجلاء



أن مطالبتها بصدد ألمانيا ليس الغرض الوحيد منها أن يجعلها عاجزة عن استئناف سياستها من الاعتداء الحربى . بل إن هذه المطالب أيضاً تعداخطوات الأولى نحو خفض السلاح وتحديد بصفة عامة، وهذا التزام أدبى من الحلفاء . وكان المقروض أن عصبة الأمم نظام يساعد على استتباب الأمن وخفض السلاح ، ولذا اشتمل العهد على نصوص صريحة تتفق وهذا الالتزام الأدبى . ونورد هنا ما فى العهد بهذا الصدد :

١ — تعهدت كل دولة تريد الانضمام إلى العصبة بقبول النظم التى تقررها الأخيرة بشأن سلاح تلك الدولة البرى والبحرى والجوى (مادة ١ فقرة ٢) .

٢ — صرح الأعضاء بإدراكهم أن المحافظة على السلام يستدعى خفض السلاح القومى إلى الحد الأدنى الذى يتفق مع سلامة الدولة ( مادة ٨ فقرة ١ ) .

٣ — وفى الفقرتين ٢ و ٣ من المادة ٨ بيان الأسلوب الذى يتبع لتحقيق هذه الفكرة ، وذلك بأن يتولى المجلس وضع الخطط اللازمة مراعىاً فى ذلك موقع كل دولة الجغرافى وظروفها ، على أن يعاد النظر فى هذه الخطط كل عشر سنوات على الأقل . والغرض من هذا أن يكون المشروع مرناً يتغير حسب الأحوال والظروف .

٤ — وإذا ما قبلت الحكومات المختلفة الحدود المصينة لها فإنها لا تعداها إلا بموافقة المجلس ( مادة ٨ فقرة ٤ ) . وهذا النص يقفل الباب فى وجه سياسة التسابق فى التسليح ، ويحول دون العمل الفردى من جانب إحدى الدول المتعاقدة .

٥ — وتعهدت دول العصبة بتبادل المعلومات الكاملة الصريحة عن مبلغ سلاحها وبرامجها بصدده وحالة صناعاتها التى تصلح لأغراض الحرب ( المادة ٨ فقرة ٦ ) . وأساس هذا النص أن فكرة العلانية تقضى على الاستعدادات الحربية السرية .

٦ - اتفق أعضاء العصبة على أن صناعة الذخائر وأدوات الحرب بمعرفة الأفراد عرضة لاعتراضات خطيرة ، وخول لمجلس العصبة بأن ينصح بالوسائل التي تتخذ لمنع الآثار السيئة المترتبة على مثل هذه الصناعة مع مراعاة حاجيات أعضاء العصبة التي لا تستطيع صناعة الذخائر وأدوات الحرب اللازمة لسلامتها ( المادة ٨ فقرة ٥ ) .

٧ - وأخيراً يعهد إلى العصبة بالإشراف على التجارة في الأسلحة والذخائر مع الدول التي تكون الرقابة فيها على هذه التجارة ضرورية للصالح العام . ( المادة ٢٣ فقرة ٥ ) .

وقررت المادة ( ٩ ) إنشاء لجنة دائمة لإرشاد المجلس بشأن ما يجب عمله لتنفيذ المسائل الحربية والبحرية والجوية المنصوص عليها في المادتين ( ٨ و ١ ) . وبناء على هذا تقرر في ١٧ مايو ١٩٢٠ إنشاء اللجنة الاستشارية الدائمة ، من ضباط من الأسلحة الثلاث ويمثلون الدول التي في المجلس . وعهد إلى هذه اللجنة فحص قوات الدول التي تطلب الانضمام إلى العصبة . ولما اجتمع المؤتمر الاقتصادي ( ١٩٢٠ ) عرض للناحية الاقتصادية من مسألة التسليح وبعد أن استعرض الأموال الطائلة التي أنفقتها الدول قال إنه إذا أخذنا متوسط الانفاق في البلاد المختلفة رأينا أن حوالى ٣٠ ٪ من الانفاق الأهلي لازال مخصصاً للاحتفاظ بالسلح والاستعداد للحرب ولذا فن الواجب إجراء خفض عام . لهذا العبء القاصم الذي يلقيه مستوى التسليح الحالي على ظهور الشعوب التي أصابها الفقر مما يمتص مواردها ويعرض انتعاشها من أحوال الحرب للخطر الشديد . وبناء على أبحاث المؤتمر وجهت اللجنة الاستشارية أنظار المجلس إلى إمكان خفض الميزانيات الحربية وأن يشير على الدول بالآثار الزيد الاعتمادات المالية على ما هي عليه لمدة عامين متوالين . ويحسن بنا أن نوضح الآثار السيئة المترتبة على التسليح من النواحي الاقتصادية وغيرها .

أوردنا نبذة قصيرة من قرارات مؤتمر بروكسل الاقتصادي . ولكن



الاقتصاديين الكبارين بيجو وستامب يريان أن النسبة التي ذكرها المؤتمر إنما تنصب في الواقع على الاعتمادات المخصصة في ميزانيات الدول، وهذا الرقم يغفل شأن الاعتبارات الاقتصادية الأخرى والضياغ الناشئة عن تخصيص الثروة الأهلية والصناعة لأغراض الحرب، ولهذا يقترح ستامب ضرورة إضافة ٢٥ ٪ لبيان هذه الناحية كذلك. وقد بلغت الأموال التي أنفقتموها إنجلترا على سلاحها في سنة ١٩١٣ : ٧٢/٩٥٦/٣٠٧ جنيه أي ما يعادل نسبة تتراوح بين ٣ ٪ ، ٤ ٪ من الدخل الأهلي على حد قول بيجو بينما يرى ستامب أن هذه النسبة بلغت حوالي ٨ ٪ في السنوات التالية للحرب ويزيد على ذلك قوله بأنه إذا تيسر لنا القضاء على نفقات التسليح لارتفع مستوى المعيشة في البلدان الصناعية بنحو ١٠ ٪ عما هو عليه، وتزداد هذه النسبة في الدول التي تستورد الكثير من أدوات الحرب والقتال. وتبدو صحة هذه الملاحظات إذا ذكرنا أن ما أنفقته وتكلفته الدول المحاربة والمحايدة في الحرب العالمية الأولى يبلغ ٧٠.٠٠٠ مليون جنيه. وهذا يشمل عناصر مختلفة كالمبالغ التي أنفقتموها الدول فعلاً، ورأس المال الذي أصابه الدمار، وتكاليف المجهود الحربي، والعمل الانتاجي الذي حرم منه العالم بسبب ملايين القتلى والعجزة الذين كانوا يبذلون جهوداً أكبر لو مد في حياتهم أو مقدراتهم. ويضاف إلى ذلك أن الحرب قضت على مقادير هائلة من المعادن وغيرها من المواد التي لا غنى عنها للصناعة والزراعة في عهد السلم وكانت تكفي العالم سنوات طويلاً. وللدلالة على ذلك نقول إن استهلاك الصلب في إنجلترا ارتفع في الفترة ( ١٩١٥ — ١٩١٨ ) من حوالي ٢٠٠٠ طن شهرياً إلى أكثر من ١٨٠.٠٠٠ طن وذلك بقصد صناعة القنابل وغيرها من آلات تعرضت للفناء العاجل. ولا ريب أن تقدم العلم يجعل الحرب أكثر إفناءً لرؤوس الأموال والمواد اللازمة مما لا يمكن تعويضه ويهبط بالمستوى العام قدراً كبيراً. ولن يقف الأمر عند هذا الحد فهناك اعتبارات أخرى ناشئة

عن هجرة الألوف والملايين من أماكن أعمالهم وصعوبة تدبير العمل والمسكن لهم مما يؤدي إلى اضطراب النظام الاقتصادي بأسره . أضف إلى هذا الارتباك الشديد الذي يصيب السياسة النقدية ، ومظاهر التضخم وعقد القروض التي تتحمل آثارها الأجيال التالية ، وكذلك عبء معاشات الحرب .

وانتساع بالبحر الضرر بالحياة الاقتصادية في عهد السلام فقد وجهت الدول الأوروبية جهودها ومرافقها منذ ١٨٧٠ أو ما قبل ذلك لحرب نشبت في سنة ١٩١٤ . أي أصيب الجسم الإنساني بحمل الاستعداد للحرب مدى نصف قرن تقريبا . فما النتائج التي ترتبت على هذه السياسة العقيمة ؟

ف هناك تنظيم وسائل النقل على أسس غير اقتصادية لأن الغرض الأساسي تسهيل تعبئة الجيوش ونقلها إلى ساحات القتال ، وكذلك عملت الحكومات على خلق صناعات لا تلائمها ظروف بلادها الطبيعية . وتحاول تبرير النفقات الباهظة بحجة أنها نوع من التأمين ضد الحرب ! وهذا القول عن الصناعة ينصب على الزراعة كما تصل البلاد إلى حالة الاكتفاء الذاتي فلا تتأثر تأثيراً خطيراً بمحاصر برى أو بحرى ، ولولا هذا لعنت بالصناعات والزراعات التي تدر أكبر غلة مع أقل نفقة .

أما وقد فرغنا من بيان العامل الاقتصادي الذي يجعل القضاء على التسليح ضرورة لا بد منه ، فإننا ننتقل إلى شرح النواحي السيكولوجية والاجتماعية حيث وقر في أذهان الكثيرين أن التسليح أنجع وسيلة لمنع الحرب . وهذه فكرة خاطئة ابتدعها أولئك الذين يحاولون تبرير هذه السياسة في نظر الشعوب ، إذ أن أحداث التاريخ تثبت لنا العكس فقد اندفعت أوروبا في طريق التسليح وخاصة بعد حرب السبعين فماذا كانت العاقبة ؟ تولد الشك والخوف في النفوس وطبقت الحكومات نظام الخدمة الإلزامية وشبه البعض الأمر بمعسكرات مليئة بالجنود ينتظرون أول إشارة للبدء بالهجوم ، وصارت كل دولة ترى في تصرفات جيرانها نذيراً باعتداء مبيت ، وتكهرب الجو ، ودارت



كلمة الحرب على الألسن ، وساعدت الدعاية على تركيز الفكرة في الأذهان  
إزاء هذه الحالات النفسية أصبح نشوب الحرب حقيقة لا مناص منها ، وكل  
تأجيل في الموعد معناه الزيادة في إنتاج أدوات القتال على أحدث طراز حتى  
تكون الحرب أشدهولاً وأعظم تدميراً .

هذه العناية الفائقة بإنشاء الأساطيل وإعداد الجيوش المدربة تخلق  
طبقة من العسكريين لا عمل لها إلا الاستعداد للحرب ولا بقاء لها إلا بنشوبها ،  
ثم يشتد نفوذ هذه الطبقة وتفرض سلطانها على سياسة الحكومات في الداخل  
والخارج . فمن الناحية الداخلية الاكثار من الاعتمادات اللازمة لتنفيذ برامج  
التسلح وتنظيم الصناعات المختلفة بحيث يسهل تحويلها إلى أغراض الحرب ،  
ومن جهة السياسة الخارجية فهناك المحالفات والاتفاقات وانقسام الدول إلى  
كتل ، فتولد الخوف والارتباب . هذه الحالة النفسية لا يمكن أن تبدأ إلا  
إذا وجدت المشاعر الداخلية ، والأحقاد النفسية ، والخاوف الذاتية ، والأطماع  
القومية مخرجاً لها ، ولا يكون هذا إلا بصراع يكاد لا يتي ولا ينز . أفبعد  
هذا يقال إن الاستعداد للحرب فيه انتفاء لاحتمال نشوبها ؟ لقد كانت الحرب  
العالمية الأولى وايدة روح التسابق الشريرة . ولما نقضت ألمانيا شروط  
فرساي المتعلقة بتسلحها أسوة بالدول التي لم تنزع سلاحها سرى الشك في  
النفوس ، فقصرت ألمانيا جهودها على إنتاج أعنف أداة حربية شهدها العصر  
الحديث ، وصرح موسوليني أن كلمة منه تدفع إلى الميدان بالملايين من أبناء  
إيطاليا ، ورسمت روسيا لنفسها برنامجاً واسع النطاق أحاطته بأشد ضروب  
الكتمان ، وعملت اليابان على الاستزادة من قوتها العسكرية . وفتحت إنجلترا  
وفرنسا الاعتمادات الباهظة حتى وصلت في إنجلترا وحدها في عام ١٩٣٨  
إلى ٣٣٢,٩٣٧,٠٠٠ جنيه .

تعود الآن إلى بيان الخطوات التي اتخذت للقضاء على هذا الوباء ، ففي ٢٥  
فبراير ١٩٢١ شكلت اللجنة المختلطة المؤقتة من أفراد امتازوا بكفاية خاصة

في دراسة النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتاريخية والجغرافية لمشكلة خفض السلاح وتحديدته، وهنا برزت أول عقبة إذ أدرك الكثيرون أن فصل هذه المشكلة عن مسألة السلامة الاجتماعية ضرب من العبث. فلما عرض لورد Esher مشروعه بخفض القوات البرية والجوية على أساس نسبة معينة من وحدات محدودة العدد رفضت اللجنة المشروع وحاولت علاج الناحية السياسية واهتدت إلى نظام الضمانات المتبادلة الذي أخفقت فكرته تماماً. وأخيراً تقرر دعوة مؤتمر لبحث الموضوع واجتمعت اللجنة التحضيرية التي شكلت، اجتمعها الأول في عام ١٩٢٦. وبدأ الخلاف إذ أصرت فرنسا على أن تكون مسألة السلامة في المحل الأول، وأبى إنجلترا الدخول في ارتباطات محدودة من هذا القبيل لأنها ترى في خلق نظام من الاثراف الدولي الدقيق افتئاتاً على حقوق السيادة للدول وفضلت الاعتماد على التعاون الودي وحسن النية المتبادل. ظل هذا الخلاف بين وجهتي النظر قائماً ويذكرنا بالمثل المعروف: أيهما ينشأ أولاً البيضة أم الدجاجة؟ وبغض النظر عن هذا الاختلاف فإن المشكلة ليست بالسهولة التي تصورها البعض بل اصطدمت وتصطدم بكثير من الصعاب والعقبات وحتى يقضى إدراك فداحة العبء الواقع على زعماء الشعوب وقادة الفكر فيها جدير بنا أن نحمل أهم هذه الصعاب:

١ — برزت أمام المختصين مسألة الجنود السابقين ممن اشتركوا في الحرب الماضية واكتسبوا خبرة ودربة في ميدان القتال. فلو حددنا جيش كل أمة مثلاً وأغفلنا شأن هذه الملايين لأعطينا بعض الدول ميزة وتفوقاً على سواها. إلا أن هذا العامل يتناقض أهميته بمرور وقت طويل على انتهاء الحرب ويصبح هؤلاء الرجال أقل كفاية من المجندين الجدد أو يساؤونهم على أكثر تقدير.



٢ - ومن الأمور الهامة الخدمة العسكرية الإلزامية إذ الإبقاء عليها يجعل أى مشروع خفض السلاح عديم الجدوى لأنها تجعل أفراد الشعب جميعاً فى حالة تأهب دائم للحرب . ولكن اعترض البعض على مبدأ إلغائها بحجة أنها مظهر من مظاهر المساواة الاجتماعية ووسيلة للتربية وبت روح النظام فى النفوس . وتزداد هذه المسألة تعقيداً إذا ذكرنا أن الدول المغلوبة على أمرها منعت من إدخال هذا النوع من التجنيد بينما بقيت عليه فرنسا وجاراتها من الدول واحتفظت إنجلترا بنظام التطوع .

٣ - يتصل بهذا أيضاً علاقة الجيش النظامى بقوات البوليس والميليشيا إذ تستطيع الدول السيئة النية أن تتخذ من الهيئات الأخيرة سبيلاً لعدم التقيد بالحد المقرر لها وتعتذر بحاجة الأمن الداخلى وما إليه . وقد طلبت بعض الدول أن يشمل التحديد القوات التى فى داخل الدولة وفى مستعمراتها ، بينما أصر البعض على التمييز بين الحالين .

٤ - وتقدم العلوم يزد من تشعب الموضوع وهذا يجعل الحكومات تصر على أن تحتفظ بحريتها كاملة فى إجراء التجارب الحديثة على وسائل الحرب . وفى هذه الحالة قد يهتدى العلماء فى إحدى الدول إلى اختراع يجعل لها تفوقاً ظاهراً ويقلب النسب المقررة ، ويبدو أثر هذا العامل فى الحرب الكيميائية . وقد اقترح البعض إنشاء لجنة دولية للمراقبة وهذا اقتراح غير عملى إذ تستطيع الدولة ذات التوايا الخبيثة أن تخفى مايقوم به العلماء من أبحاث وتجارب .

٥ - إن الكثير من العدد والآلات التى تستخدم فى الأغراض الحربية له أهمية قصوى فى عهد السلام ، إذ يتوقف عليها تقدم الصناعة والزراعة والتجارة ورخاء الشعب بصفة عامة . فالسفن التجارية والأساطيل الكبيرة من طائرات النقل هذه يسهل تحويلها لخدمة آلة الحرب فى وقت يختلف قصراً أو طويلاً . كما أن ملايين السيارات تساعد ، إذا نشب القتال ، على نقل الجنود والمهمات إلى ساحات الحرب ، وتصبح المهمة ميسورة بفضل الطرق التى تنشأ

لأغراض تجارية ولسكنها ذات قيمة كبيرة في عهد الصراع المسلح . ويدخل في هذا الموضوع كذلك الحرب الكيماوية لأن المصانع التي تنتج الغازات وغيرها هي نفسها التي تشتغل في وقت السلام بصنع الكثير من المواد اللازمة للزراعة والصناعة كالآسمدة والمطاط الصناعي وغيرها .

٦ — تختلف الحروب اليوم عن ذي قبل في اعتمادها الأكبر على المعدات ، فالجيش الحديث في حاجة إلى مقادير هائلة من العتاد الحربي ، ولهذا فقوته في الميدان تنوقف إلى حد كبير على موارد البلاد الصناعية وما بها من مواد أولية وطرق صالحة للنقل . ففي الحرب الحالية خصصت الولايات المتحدة آلتها الصناعية الجبارة لإنتاج السفن والطائرات والدبابات وسائر المعدات حتى صار للحلفاء تفوق كبير . وغداً عندما يكتب تاريخ هذه الحرب سيرى أن النصر كان وليد التضحية الروسية والعتاد الانجليزي والمصانع الأمريكية . لهذه الأسباب تعذر الاتفاق على هذه النقطة عند بحث وسائل خفض السلاح إذ لا بد من مراعاة مدى التقدم الصناعي في كل دولة على حدة ، ولذا رأى بعض الخبراء تحديد نسبة للدول غير الصناعية أعلى منها لإملياتها الصناعية بغض النظر عن الفارق العددي بين السكان ، فاليابان كانت أقدر من الصين مع أن عدد السكان في الأخيرة نحو خمسة أمثاله في جارتها . وكذلك اقترح فريق من المختصين أن يؤخذ على الدول الصناعية تعهد بالآلا تعمل على جعل نظامها الصناعي ملائماً لخدمة أغراض الحرب ، ولم يكن من السهل تنفيذ فكرة كهذه لأنها تؤدي إلى قلب الأنظمة الاقتصادية بصفة عامة والصناعية بوجه خاص قلباً يؤدي إلى الاضطراب وهو ما لم تكن دولة في العالم على استعداد للنظر فيه .

٧ — تنص المادة الثامنة من العهد على خفض السلاح إلى أدنى حد يتفق وده السلامة القومية ، والعبارة الأخيرة غامضة ، لأن سلامة الأمة يجب أن يدخل في تقديرها كثير من الاعتبارات ، وانضرب لذلك مثلاً :



فالامة البريطانية أقل سكاناً من ألمانيا ، وتجد في البحار المحيطة بها حماية أكثر مما تلقاه ألمانيا أو فرنسا ، ولكن هناك عوامل تجعل سلاحها البحري مثلاً أكبر من سلاح اليابان التي هي أكثر منها عدداً . فالشعب البريطاني يحكم إمبراطورية تمتد في كافة بقاع الأرض ، وهذه الممتلكات في حاجة إلى حماية من الاعتداء مما يستلزم سلاحاً بحرياً قوياً . وإذا كانت الحاجة إلى الجيش البري في الجزر نفسها ضئيلة ، فإن هناك الخوف من قيام ثورات أو حركات انفصالية في الأملاك البريطانية وراء البحار . والشعب البريطاني نفسه يعتمد في غذائه على ما يستورده ، وفي رخائه على التجارة الدولية ، وهذه التجارة تتطلب أن يكفل لها حماية فعالة . وقد تقل حاجة الأمة إلى جيش كبير أو تزيد بسبب حدودها وسهولة الدفاع عنها أو صعوبته ، فالبحار والجبال والأنهار تهيم دفاعاً قوياً ، وتحتاج إلى جنود أقل عدداً مما لو كانت الحدود سهل اجتياحها .

٨ - ولما بدأت اللجنة المختصة بأبحاثها واستفسرت من الدول المختلفة وجدت أمامها خلافات خطيرة وأراء متباينة ، وبخاصة من حيث التفاصيل . فأراد البعض قصر الخفض والتحديد على الأسلحة البرية على أن يشمل ذلك كافة القوى القومية الصالحة للخدمة ، وطالبت دول أن يكون تحديد السلاح البحري على أساس الخولة الكلية ، وأصر غيرها على الطريقة النوعية كما فعل مؤتمر واشنطن . وتعرض موضوع الطيران لخلاف كبير ، فرأت جماعة أن يشمل الخفض الطيران المدني ، واعترضت أخرى على أساس أن عملاً كهذا يشل تقدم الطيران التجاري ويؤثر في تقدم البلاد الاقتصادي . غير أن بعض الخبراء أدرك استحالة التفرقة بين أنواع الأسلحة الثلاث ، وفضل آخرون عقد اتفاقات خاصة .

٩ - وأشير بجعل الخفض على أساس الميزانيات ، وهو أمر بعيد عن الروح العملية ، إذ يمكن لدولة سيئة النية أن ترصد مبالغ طائلة لمشروعات لا تنفذها وتستطيع تحويلها إلى إنتاج الأدوات الحربية ، كما أن بعض الدول

ذات المستعمرات الغنية والتنظيم الاقتصادى الفنى الدقيق تجد من اليسير عليها أن تصنع الأسلحة والذخائر بمقادير كبيرة وبنفقة أقل بحيث لا تتعدى مصروفاتها الاعتماد الموجود فى الميزانية ، كما أنه قد يحدث أن يتوصل العلماء فى إحدى الدول إلى اختراع آلة رخيصة ولكنها شديدة الفتك .

١٠ — ومن الصعاب التى واجهت العصبة ابتعاد الولايات المتحدة وروسيا عن دائرتها ، ولكن بعد سنوات قليلة أبدت كل منهما استعدادها للاشتراك فى أى مشروع عملى لحل مشكلة التسليح .

١١ — وأخيراً ، وإن لم يكن آخرأ ، فالقرارات التى يصدرها المجلس بتحديد سلاح كل دولة يشترط فيها الموافقة الجماعية ، وهذه عقبة يكاد يكون من المستحيل تذليلها ، كما أن امتناع إحدى الدول عن قبول قرارات المجلس وتوصياته يحمل الدول الأخرى على أن تحذو حذوها .

فاذا استعرضنا هذه الملاحظات جميعاً ، وأردنا أن نلخص الأسباب التى تخطمت من أجلها المحاولات المتكررة بصدد هذا الأمر ، لقلنا إنها « الخوف والشك وسوء الظن وعدم الاطمئنان » . قضت اللجنة التحضيرية سنوات خمس ( ١٩٢٥ — ١٩٣٠ ) فى عملها التمهيدى إلى أن تقرر دعوة مؤتمر عالمى فى سنة ١٩٣٢ .

وقامت الدول البحرية بمفاوضات وفقت فيها ، فان الولايات المتحدة التى أحست بالخطر من جراء سياسة التوسع التى جرت عليها اليابان فى الصين ، وبخاصة أثناء انهماك العالم فى الحرب ، دعت إلى مؤتمر فى واشنطن . وأسفرت المفاوضات عن الاتفاقات التالية :

١ — معاهدة الدول الأربع ( بريطانيا العظمى ، الولايات المتحدة ، اليابان ، فرنسا ) . وقد وقعت فى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ ، وفيها تعهدت الدول المتعاقدة بأن تحترم كل منها أملاك الأخرى الجزرية فى المحيط الهادى ، وأن تعقد مؤتمراً مشتركاً للبحث فى أى إشكال ينشأ بسبب مسائل المحيط الهادى وأن تقوم كل منها باستشارة الدول الأخرى إذا جد خطر من جانب طرف آخر .



٢ — معاهدة الدول الخمس في ٦ فبراير ١٩٢٢ بين بريطانيا العظمى والولايات المتحدة وفرنسا واليابان وإيطاليا . وتنص على المحافظة على الحالة القائمة فعلاً بخصوص التخصيصات والقواعد البحرية في مناطق معينة من المحيط الهادى . ول هذه المعاهدة أهمية كبرى ، إذ تركت لانجلترا الحرية فى توسيع قاعدة سغافورة البحرية ، وفى الوقت نفسه أمنت اليابان من إنشاء قواعد بحرية على سقربة من بلادها على يد الولايات المتحدة أو بريطانيا العظمى ، وهكذا توصلت المعاهدة إلى إزالة عنصر من عناصر الشقاق فى الشرق الأقصى .

٣ — وعلى هذا الأساس اتفقت الدول فى المعاهدة المعروفة باسم معاهدة الدول التسع ( ٦ فبراير ١٩٢٢ ) على المحافظة على استقلال الصين وسلامتها والتعاون المشترك لتقدم نظمها الإدارية والاقتصادية ، والامتناع عن نيل امتيازات خاصة من هذه الدولة ، والابقاء على سياسة الباب المفتوح .

وبفضل التسوية للمسألة السياسية أمكن الاتفاق على مشكلة السلاح ، ووضعت النسب التالية ٥ - ٥ - ٣ للولايات المتحدة وبريطانيا العظمى واليابان ، وذلك من حيث البوارج الكبيرة وحاملات الطائرات ، وجعل موعد انتهاء الاتفاق البحرى سنة ١٩٣٦ ، وفى سنة ١٩٢٧ اجتمع مندوبو الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى واليابان ولم يصلوا إلى اتفاق بسبب إصرار اليابان على أن يكون خفض عام ، ورفضت فرنسا حضور المؤتمر بحجة أنه يسعى إلى تحديد منفصل للسلاح البحرى عن طريق اتفاقات إقليمية . وفى مؤتمر لندن البحرى ( ١٩٣٠ ) أمكن الوصول إلى حل وسط يجمع بين نظامى خفض بالحولة والتخفيض النوعى ، ولكن انقسمت المعاهدة قسمين ، ولم توقع فرنسا وإيطاليا إحداهما إذ نشب الخلاف بين الدولتين بسبب إصرار إيطاليا على الحصول على المساواة البحرية مع فرنسا .

نقف عند هذا الحد حتى نستعرض الظروف الناشئة لئرى فى أى جو سيجتمع مؤتمر خفض السلاح .

## الفصل الثاني عشر

### عوامل الاضطراب منذ الحرب العالمية الأولى

استقال تشمبرلين في مايو ١٩٢٩، ومات ستريسمان في أكتوبر، وانتهت فترة تفاهم الأقطاب الثلاث : ستريسمان وتشمبرلين وبريان ، وكأما كانت هذه الأحداث تذكيراً بمجمل ما بالعواصف والأنواء تعتبر الفترة ( ١٩١٩ - ٢٩ ) عهداً ذهبياً إذا قيست بما قبلها وما بعدها . ويدل على ذلك نجاح العصبة ولجانها في حل كثير من المشاكل السياسية والاقتصادية ، ومعالجة بعض المسائل العمرانية ، كما خفف عبء التعويضات عن ألمانيا ، وأمكن الوصول إلى تسوية ولو مؤقتة لشؤون الشرق الأقصى ، وأوقف التسليح نوعاً بين الدول البحرية الكبرى ، وقربت لوكارنو بين الأعداء السابقين ، وعد ميثاق كيلوج نصراً للحركة السلمية . ولكن إلى جانب هذه الصورة البراقة نرى ونلمس مظاهر متنوعة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي . وكان هذا أمراً طبيعياً لأننا أقمنا مؤسسة دولية على الرمال ، وأخفقنا في إدراك حقيقة بارزة وهي أننا في أتون ثورة عنيفة جامحة تريد هدم ما ألفه العالم من نظم في السياسة والاقتصاد والاجتماع . لقد بشرت روسيا بالديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية ، وحاولت الفاشية والنازية الاقتراب من الهدف بوسائلهما الخاصة ، ووقفت انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة تنظر بدهشة وتنعي عجز العالم عن تفهم حقيقة الديمقراطية السياسية وتعجب لهذه المحاولات في التغيير . وهكذا انقسم العالم معسكرين : أحدهما ينظر إلى الأمام ، والآخر ينظر إلى الوراء أو قل ثابت في مكانه إلى حد كبير . وسنعرض في هذا الفصل لبعض عوامل الاضطراب التي انتابت العالم في العهد الفاصل بين الحربين .



### عامل الشك وفقرانه الثقة

أورثت الحرب الماضية جواً من تزعزع الإيمان وعدم الاطمئنان . فشك المغلوب في قادته ولم يطمئن إلى وعود المنتصر ، وامتلأت نفس الغالب ارتياباً خشية أن يعمد المهزوم إلى الثأر إذا ما استعاد قوته ، وشك الناس في القدرة الإلهية التي لم تحل دون الحرب وأهوالها ، وشك الناس في الأنظمة القائمة بسبب عجزها عن حماية البشرية وتحقيق الرخاء لطوائف المجتمع كلها . وهكذا نجد موجة من الاستياء ورغبة في التغيير ، لا لأن التغيير يخلق عالماً جديداً يشيع فيه كل خير ورخاء ، ولكن لأنه الصورة المعبرة عن روح عدم الثقة . وهكذا شاهدنا تجارب عدة من الحكم المطلق ، والوطنية المتعصبة في السياسة والاقتصاد ، والتعديل في أساليب التربية والعمل والزي . وعاش العالم في جو مضطرب لأنه يريد أن يقطع صلته بالماضي ونظمه ومعتقداته وأساليبه . وجو كهذا يفتقر إلى عناصر الاستقرار ، ويتعرض لعواصف تقلب كل شيء ، وتغير كل شيء ، ولا تبقى على شيء .

### الأزمة الاقتصادية الكبرى

في ١٩ أكتوبر ١٩٢٩ حدث الذعر المالي في نيويورك فكان مقدمة لأعنف أزمة اقتصادية في العصر الحديث . وكان أول مظهر لها في أوروبا انقطاع القروض الأمريكية عنها ، فتضاءلت القوة الشرائية ، وهبطت أسعار السلع . وكانت الضربة قاسية بنوع خاص بالنسبة إلى الدول المدينة حيث عجزت عن الحصول على الدولارات للوفاء بالتزاماتها المالية ، وأصبح لا مفر من الالتجاء إلى احتياطي الذهب حتى قلت مقاديره في دول كثيرة . وهذه الندرة غير الطبيعية في وسائل الشراء ساعدت على ازدياد هبوط الأسعار حتى اضطرت معظم دول أوروبا في سنة ١٩٣١ إلى تحريم إصدار الذهب ، وإلى خروج بعضها عن هذا النظام .

وللاسف انعدمت روح التعاون بين الدول ، وكافحت كل دولة الأزمة بطريقتها الخاصة غير آبهة بما يصيب الدول الأخرى من جراء هذه السياسة الفردية . فخرجت دول كثيرة عن قاعدة الذهب كما فعلت إنجلترا إذ وجدت عجزاً في حصيللة الضرائب بلغ ١٠٠ مليون جنيه ( يولييه ١٩٣١ ) ، وهبوطاً في قيمة صادراتها ، وتسرباً للذهب حتى كان ماخرج منه خلال أسبوع واحد ( في نهاية يولييه ١٩٣١ ) ٣١ مليوناً من الجنيهات . أما فرنسا فتمسكت بعبارة الذهب بعد أن هجرته إنجلترا ، ولكنها أدركت بعد فترة من الزمن الضرر الناجم عن سياستها . وفي النمسا تعرض بنك Kredit-Anstalt للانهيار في مايو ١٩٣١ مما حمل الحكومة على ضمان الالتزامات الأجنبية للبنك ، كما عاون بنك إنجلترا بتقديم ٦ ملايين جنيه . وطالب الدائنون الأجانب ألمانيا بالقروض القصيرة الأجل ، وفقد بنك الريخ ٥٠ مليوناً من الجنيهات في ثلاثة أسابيع . وكان وقع الأزمة في ألمانيا غاية في الشدة لأنها أكبر الدول المدينة وأعظمها اقتراضاً ، واستحال تدبير عجز الميزانية عن طريق الاقتراض الداخلي بعد أن أودى تضخم عام ١٩٢٣ بمدخرات الطبقة الوسطى ، وتأثرت الصناعة بالأزمة ، وهبطت قيمة الصادرات من ٦٣٠ مليون جنيه سنة ١٩٢٩ إلى ٢٨٠ مليوناً سنة ١٩٣٢ ، وانخفضت قيمة الواردات بنحو ٦٥ ٪ في الفترة ذاتها ، وزاد عدد العمال العاطلين من مليونين إلى ستة ملايين . هذا الضيق عرفت الاشتراكية الوطنية كيف تستغله ، وقفز عدد ممثليها في انتخابات ١٩٣٠ من ١٢ إلى ١٠٧ . وقول النبا بانزعاج خارج ألمانيا ، إذ عد نذيراً بانتهاء عهد سياسة التفاهم والوفاق .

وفي ٢١ مارس ١٩٣١ فاجأت ألمانيا والنمسا العالم بتوقيع اتحاد جمركي بينهما تدعى غيرهما للانضمام إليه . ولم تكن فرنسا وإيطاليا ودول التحالف الصغير لتصبر عليه لأنه يمكن لألمانيا من السيطرة الاقتصادية والسياسية على بلدان حوض الطونة ، لأن تشكوسلوفاكيا لا بد أن تنضم إليه إذ ألمانيا والنمسا



أعظم عملاتها ، ومن المحقق أن تحذو حذوها المجر ورومانيا وغيرهما . وبغض النظر عن الاحتمالات المنتظرة كان الاتحاد في صالح البلدين : فهما من جنس واحد ، وتربطهما وحدة اللغة والثقافة ، كما أنه يمهّد السبيل لانضمام النمسا إلى ألمانيا بعد أن عانت الكثير من جراء تحطيم إمبراطورية هابسبرج . عارضت فرنسا ، وترددت انجلترا لأنها من ناحية قينة أن تستفيد من إزالة الحواجز المجرية في حوض الطونة ، وهي من جهة أخرى لا تريد إغضاب فرنسا . وهنا أحال مجلس العصبة الموضوع على المحكمة الدولية لترى إن كان فيه نقض للمعاهدات والمبروتوكول الذي وقعته النمسا ( ١٩٢٢ ) وتعهدت فيه بالمحافظة على استقلالها . ثم لجأت فرنسا إلى الضغط وحملت النمسا على أن تعدل عن المشروع ( بعد الاتفاق مع الوفد الألماني ) . وبعد يومين صدر قرار المحكمة باعتبار المشروع مخالفاً للمعاهدات ، وإذا لاحظنا أن الأغلبية التي صوتت ضده تمثل دول فرنسا وإيطاليا وبولنده ورومانيا ، أمكن أن نرى في القرار لوناً سياسياً . وقد ترتب على الحادث ازدياد روح العداء في ألمانيا نحو فرنسا ، كما أن فشل المشروع حال دون إنقاذ أوروبا الوسطى من الفوضى والأزمة الاقتصادية .

وأخيراً حلت الأزمة الدول على نبد حرية التجارة والتوسع في تطبيق مبادئ\* الوطنية الاقتصادية . ويلاحظ أن الأزمة لم تخلق هذه الاتجاهات ، ولكنها أبرزتها وزادتها قوة .

### سياسة الحماية المجرية

وفقت الدول الأوربية إلى تخفيف أعباء الديون التي خلفتها الحرب ، وتثيت عملاتها ، واستحدثت أساليب فنية في الإنتاج ، وساعدت لو كازنو وانضمام ألمانيا إلى العصبة على خلق جو من الثقة . ولهذا اجتمع المؤتمر الاقتصادي الدولي بجنيف في مايو ١٩٢٧ لبحث خطط دعم هذا الانتعاش

الاقتصادي ، ورأى المؤتمر ضرورة تهيئة جو من الحرية لتعيش فيه التجارة الدولية لا لأن اتساعها مؤد إلى الرخاء فحسب ، بل لأن ذلك من دعائم السلام العالمي ، وفي هذا يقول « إن المنازعات الاقتصادية وتشعب المصلحة الاقتصادية قد تكون أخطر الأشياء التي تهدد سلام العالم . ولا يستطيع الاعتماد على أية أداء لتسوية الخلافات الدولية إذا تطورت سياسات العالم الاقتصادية بشكل لا يخلق اختلافات عميقة في المصلحة الاقتصادية للطبقات المختلفة التي يتكون منها سكان العالم فحسب ، بل يوجد شعوراً من الأذى والظلم » . وقد نصح المؤتمر بإزالة الحواجز الجمركية أو خفضها ، كما أوصى بأن تشمل المعاهدات التجارية مادة « الدولة الأكثر رعاية » بأوسع معانيها وبلا قيد ولا شرط . وأحدثت توصياته بعض الأثر حيث عقدت ألمانيا وفرنسا أول معاهدة تجارية ( ١٩٢٧ ) منذ الحرب ، وتوقفت الدول مؤقتاً في رفع الرسوم الجمركية ، ودارت مفاوضات في عام ١٩٢٨ بشأن عقد اتفاق لإلغاء الموانع والقيود على الصادرات واشترط لتنفيذه تصديق ١٨ دولة فوافقت ١٧ وامتنعت بولنده ، غير أن الأزمة حطمت كافة الآمال . وقد جاءت الكارثة عن طريق الولايات المتحدة حيث وافق رئيس الجمهورية ( يونيو ١٩٣٠ ) على تعريف جديدة رفعت بمقتضاها الرسوم على نحو ٩٠٠ سلعة إلى حد كبير . وهنا أسرعت الدول المختلفة تنظم حياتها على هذا الأساس ، وقد اعترف المستر كوردل هيل بأن تلك السياسة القصيرة النظر والسيرة الطالع أحدثت أسوأ رد فعل في الدول الأخرى . ولم يمض وقت طويل حتى نبذت إنجلترا — بفعل الأزمة — سياسة حرية التجارة ، ففي ٢٤ أغسطس ١٩٣١ تولت الحكومة الوطنية الحكم ، وفي أول مارس ١٩٣٢ صدر قانون الرسوم على الواردات . وتسبقت الدول في رفع الرسوم ، ومنع بعضها الاستيراد أو أخضعه لقيود شديدة باتباع نظام الحصص ، وأدخلت بعض الحكومات نوعاً من الإشراف على النقد وإصدار القروض . ولم يأت منتصف عام ١٩٣٢ حتى بدا



للبيان أن أداة التجارة الدولية في خطر حقيقى من أن تتحطم تحطماً كاملاً .

### نمو الوطنية الاقتصادية :

للوطنية الاقتصادية مظهران : أحدهما يوضح أهمية الاكتفاء الذاتى ، والآخر يؤكد الحاجة إلى رقابة الدول على النشاط الاقتصادى بحجة المصلحة القومية الاجتماعية . وهذه الحركة أخذت بأهدافها دول كثيرة لأسباب مختلفة منها الوطنية الضيقة الحدود التى تعتقد أن تخلصها من الاعتماد المطلق على غيرها فى النواحي الاقتصادية مما يزيد فى قوتها ورخائها ، وهناك الرغبة فى حماية صناعات محلية معينة ، كما أن الدول التى خلقتها المعاهدات اعتقدت أنها تستكمل استقلالها السياسى باتباع سياسة العزلة الاقتصادية ، وفضلاً عن هذا حاول الحكام فى بعض الدول استغلال الإشراف على النشاط الاقتصادى فى مكافحة البطالة . وقد افتخر بعضهم أنه نجح فى ذلك ، وفى الادعاء مغالطة لأن العطل لم يقض عليه ولكنه تحول إلى ناحية أخرى ، ذلك لأنهم استخدموا العمال فى غير الأعمال الإنتاجية ، كمد الطرق العسكرية وإقامة الحصون وإنشاء المطارات وصنع الذخائر والأسلحة وإعداد الجيوش والأساطيل البحرية والجوية . وبذا اختفت البطالة فى الظاهر تحت ستار أعمال غير اقتصادية ، والثمن هو خفض مستوى المعيشة .

### الوطنية المجربرة :

استخدم المتحاربون فى الحرب العالمية الأولى سلاح القومية كل ضد الآخر بأن وعد كل فريق الشعوب الخاضعة لحصمه أن يمنحها حق تقرير مصيرها . وكذلك رمت الدول الكبرى من وراء الصراع الحربى إلى إتمام وحدتها القومية فكان هم فرنسا استرداد الألزاس واللورين ، وأمل إيطاليا أن تضم إلى بلادها الأقليات الخاضعة لغيرها ، وكذلك أيضاً استغل القادة

عاطفة القومية في شحذ الهمم وتقوية المجهود الحربى . ولما انتهى الصراع وتحطمت الإمبراطوريات الألمانية والنمساوية والروسية والعثمانية اجتمع الساسة حول مائدة الصلح يضعون أسس العالم الجديد ويحاولون تحقيق الأمانى القومية . وعن طريق التجزئة فى حالات ، والضم فى غيرها ، ظهرت بولنده وتشيكوسلوفاكيا ودويلات البلطيق ويوغوسلافيا ، وأرضيت رومانيا وفرنسا وإيطاليا وغيرها . غير أن محاولة تطبيق حق تقرير المصير على هذا النحو أغفلت شأن الوحدات الاقتصادية الكبرى ومهدت لاضطراب اقتصادى فى المستقبل . أما فى غير أوروبا فقد ابتدع الساسة خدعة الانتداب فقامت فى الشرق الأدنى حركات قومية سارت برغم تعثرها المؤقت فى طريق النمو المطرد ، ونهضت الهند بزعامه غاندى الذى أنزله أهلها من نفوسهم منزلة التقديس ، وسعت الصين إلى تحقيق وحدتها بزعامه سن ياتسن . وكما نرى كاد شك من بعده .

عمات الدول الجديدة على تنمية الشعور القومى بكافة السبل واتخذت من الوطنية فلسفة للحياة أو ديناً مقدساً : فجدت الدولة ورفعتها إلى أسنى منزلة ، وبشرت بسلطانها على الفرد ، وصارت الدولة غاية فى نفسها لها ثقافتها وتقاليدها وخواصها ورسالتها وأهدافها الخاصة وأصبح همها الأول تحقيق مصالحها الذاتية مهما تنافرت الوسائل مع الفكرة التعاونية بين الدول . وتغلغلت هذه العقائد فى النفوس بفضل أساليب التعليم القومى والدعاية واضطراب الحياة الاقتصادية فى دول لم ير بعضها الحياة إلا من عهد وجيز . وبدأت مظاهر الوطنية الجديدة فى وضع التعليم على أسس ذاتية ، وإدخال الخدمة العسكرية الإجبارية ، والسعى إلى تحقيق الاكتفاء الاقتصادى . هذا التقديس لفكرة « الدولة الواحدة » و « الوطن الواحد » مهد الطريق لقيام الحكم المطلق . وهنا نتقل إلى عامل آخر له شأن كبير فى تعديل اتجاه سير العلاقات الدولية ، ذلك هو الاتجاه نحو الدكتاتورية فى معظم الدول ،



حتى تكهن بعض الكتاب أنها ستصبح النظام السائد، ولم يدركوا أن الغرض من هذا اللون من الحكم كان العمل على إزالة نقائص في الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية .

### قيام الركنا ثوريات :

تعرضت الثورة الروسية للعقبات والمقاومة في سيبيريا والقرم ، وزحفت الجيوش البيضاء حتى خيل للناس أن الشيوعية على وشك الانهيار، ولكنها نجت من الأزمة . وبعد ذلك نشبت الحرب مع بولنده التي توغلت جيوشها حتى كييف ، ثم ارتدت وقبلت صلح ريجا ( ١٩٢١ ) . وأخيراً تكون اتحاد السوفييت ( ١٩٢٣ ) ، وعملت الحكومة الجديدة على اخماد المعارضة في الداخل . وبعد موت لينين تنازع ستالين وتروتسكي ، ونال الأول تأييد الحزب وتخلص من خصمه وأصبح الحاكم الوحيد فنظم الزراعة والصناعة . وبدأ مشروع السنوات الخمس الأول ( ١٩٢٨ — ٣٣ ) . وبفضل الدعاية أصبحت الشيوعية ديناً يؤمن به الروس . له أهدافه وتعاليمه وطقوسه . ولكن ستالين كان يعلم الروح العدائية من قبل الدول الرأسمالية ، ويخشى الألمان . ولهذا أنشأ الجيش الأحمر على أسس جديدة .

وقد خرجت إيطاليا من الحرب في حالة اضطراب اقتصادي فالصناعة والتجارة تقرب من الانهيار ، والميزانية تنهش من المعجز ، والبطالة منتشرة . وهنا قويت الدعوة الاشتراكية ، غير أن الانقسام دب في صفوف أتباعها ، وفرت أعمال العنف من الإضراب والاستيلاء على المصانع بعض أنصارها ، وشعر الجميع بالحاجة إلى حكومة قوية ، وتقدم الفاشيست برعاية موسوليني الذي أعلن في اجتماع بنابلي ( أكتوبر ١٩٢٢ ) أنه إما أن يعطى لنا الحكم أو نزعف على روما . فاستقالت الوزارة في ٢٧ أكتوبر ، وزحف الفاشيست على العاصمة ، وكلف الملك زعيمهم بتأليف الوزارة .

عدل موسوليني نظام الانتخاب ، وقضى على الأحزاب المناوئة ، وأخذ المعارضة ، وكتم الصحافة ، ولجأ إلى الدعاية ، ولم يأت عام ١٩٢٨ حتى صار الحاكم المطلق . ثم طفق يعمل على تنفيذ السياسة الفاشية فنظم العلاقة بين رأس المال والعمل ، وقام بإصلاحات اقتصادية واجتماعية أساسها سيادة الدولة ، ونشر التعليم العام بين طبقات الشعب ، وذكر الطليان بمجدهم القديم والرسالة التي عليهم أدائها ، واتبع سياسة الاقتصاد الموجه حتى يحمل من إيطاليا وحدة اقتصادية تعتمد بقدر الإمكان على مواردها ، فأشرفت الدولة على الصناعة والزراعة والتجارة ، ونظمت المصارف والسياسة النقدية ، ورفعت الرسوم الجمركية ، وقيدت خروج الأموال من البلاد ، ثم عملت على إنشاء قوات حرية كبيرة . ورأى الفاشيست في السياسة الاستعمارية حلاً لمشكلاتهم الناجمة عن تزايد السكان ، ومد موسوليني أبصاره إلى شمالي إفريقيا والحبشة ، كما حرص أن يزيد نفوذ بلاده في البلقان وحوض الطونة ، فوثق علاقاته مع المجر والنمسا وطمع في ألبانيا .

أما في ألمانيا فقد قامت جمهورية ويمارسنة ١٩١٩ برئاسة فردريك إيبرت . غير أن الحكومة الجديدة واجهتها الصعاب التي أهمها في أول الأمر الأمر النفس الذي خلفه تصديقها على معاهدة فرساي . وفضلاً عن هذا تميزت الفترة ( ١٩٢٠ - ١٩٢٤ ) باذلال المغلوب ، فتزع سلاح ألمانيا ، وجردت منطقة الرين من حصونها واحتلها الأعداء . وتجلت روح الانتقام في معاملة الفرنسيين للألمان ، واهل أكبر خطأ ارتكبهته استخدامهم السود من مستعمراتهم بما عده الألمان إهانة لا تغتفر ، وزاد الطين بلة تشجيع فرنسا للحركة الانفصالية في إقليم الرين . وفعلا نشأت حكومة ذات استقلال ذاتي في البلاتينات واعترف بها بمثل فرنسا وبلجيكا ، ولكن أرغمت فرنسا على أن تنفض يدها من المهزلة إزاء السخط الذي أثاره هذا العمل في الولايات المتحدة وإنجلترا وغيرهما . وكانت التعويضات مشكلة معقدة ، وأخفق مؤتمر سبا ( ١٩٢٠ )



في حلها . ثم حددت لجنة التعويضات ( ٢٧ إبريل ١٩٢١ ) ما على ألمانيا دفعه بمبلغ قدره ٦,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه ، وقسمته إلى درجات ١ ، ب ، ج ، ح على أن تحتفظ اللجنة بسندات ( ح ) ومقدارها ٤ مليارات حتى تصبح ألمانيا قادرة على السداد . ومعنى هذا عمليا التنازل عن ثلثي المبلغ . قبلت ألمانيا التسوية بعد إنذارها أن الرفض يؤدي إلى احتلال إقليم الرور . ولم تكذب تدفع القسط الأول حتى بدأت قيمة عملتها في التدهور مما أقنع الخبراء الماليين باستحالة وفائها بالتزاماتها . ومع هذا أثبت فرنسا الموافقة على إعلان موراتور يوم لمدة عامين كما اقترحت إنجلترا ، وانتهزت فرصة عجز بسيط في الدفعات العينية واحتلت الرور في ١١ يناير ١٩٢٣ . وقد أوضح بوانكاريه الغرض فقال إنه إحداث الاضطراب في البناء الاقتصادي للريخ حتى ترى ألمانيا من الأفضل لها أن تنفذ شروط الصلح . وقد نجحت فرنسا لأن المنطقة المحتلة تضم خمس سكان ألمانيا وربع الفريق الصناعي من أهلها ، وبها ٨٥ ٪ من موارد ألمانيا في الفحم و ٩٠ ٪ من الكوك و ٧٧ ٪ من الحديد و ٨٢ ٪ من الصلب الخام . وقبل الاحتلال كان الإقليم يستورد ٧٥ ٪ من السلع من بقية ألمانيا ، ويمد أسواقها بنحو ٧٠ ٪ من منتجاته . وقد فصلت فرنسا الإقليم عن بقية ألمانيا بسياسج جبركي عال . وهنا لجأت الحكومة الألمانية إلى المقاومة السلبية ، وأمدت العمال بالإعانات إذا امتنعوا عن العمل ، وعوضت التجار عن البضائع التي صادرها الفرنسيون ، ولما قاطع الأهالي الخطوط الحديدية واستخدموا السيارات دفعت لهم ثلاثة أرباع النفقات الزائدة . وهذا كله كلفها حوالى ٤٠٠٠ مليون دولار لغاية نهاية سبتمبر بما في ذلك الضرائب التي لم تحصل عليها من المنطقة المحتلة . وكانت تمول هذه الحركة بأوراق النقد تطبعها بإسراف . وقد أسخط عمل فرنسا الحكومة البريطانية ، وأرسل مكندونالد ( ٢١ فبراير ١٩٢٤ ) يقول إن ، كياناتنا الاقتصادية يتعرض للخطر بصفة جدية ، لا بسبب عجز ألمانيا عن دفع مبلغ معين على سبيل التعويض ، ولكن

نتيجة التقليل الحاد المستمر الناجم عن اضطراب العلاقات بين فرنسا وألمانيا وعن الفوضى الاقتصادية المستمرة في ألمانيا . . . إن شعب هذه البلاد ينظر بعين القلق إلى ما يبدو أنه عزم فرنسا على تدمير ألمانيا والسيطرة على القارة دون مراعاة مصالحنا المحقولة والنتائج المستقبلية بالنسبة إلى التسوية الأوروبية . أما في ألمانيا فقد تدهورت العملة . وهبط سعر المارك إلى ٥٠ مليوناً للجنيه الإنگليزي ، وفقدت الطبقة الوسطى مدخراتها وانحدرت إلى مستوى الطبقة العاملة . وهنا ملاء الحقد قلبها فأصبح أفرادها أشد أنصار الوطنية الجديدة ممثلة في هتلر وحزبه .

ولما حلت سنة ١٩٢٤ كان ألر سترسمان مستشاراً للجمهورية ووزيراً للخارجية ، وسقطت حكومة بوانكاريه وخلفتها أخرى برئاسة هريو ، وبدأ مهد السبيل لتفاهم الدولتين . ومن الأدلة على ذلك مشروع داوز لتخفيف عبء التعويضات ، وعقد موافق لوكارنو ، وانضمام ألمانيا إلى العصبة ، وفي سنة ١٩٢٩ وضعت تسوية جديدة للتعويضات عرفت باسم مشروع بيج ، وأمكن الاتفاق على الجلاء عن منطقة الرين قبل الأوان الذي حددته فرساي . وفي داخل ألمانيا حدث انتعاش اقتصادي ، ونشطت الصناعة ، وزادت الصادرات والواردات . وبرغم هذا التوفيق اشتدت دعاية المعارضة وجاءت الأزمة العالمية فزادتها قوة . وقد بدأت الحركة النازية المنظمة على أيدي هتلر في بافاريا التي كانت بها حركة انفصالية وأخرى تنحو صوب الشيوعية . وبعد سنة ١٩٢٠ أصبحت النازية ذات طابع ألماني عام ، وانحاز إليها القائد الكبير لودندورف والعسكريون وكبار الملاك البروسيون من أنصار الملكية ، ودبرت في سنة ١٩٢٣ مؤامرة لقلب نظام الحكم ، ولكنها أخفقت وحكم على هتلر ( ١٩٢٤ ) بالحجز خمس سنوات في أحد الحصون . ولما أفرج عنه بعد شهر عمل على إعادة تنظيم الحزب وفي انتخابات سنة ١٩٢٤ نال أتباعه ٣٢ مقعداً بفضل تحالفهم مع أنصار حركة الشعب الألماني في سبيل



الحرية (Deutsche Volkische-Freiheits-bewegung). ثم انفصل الفريقان ولذا لم يحرز الهتلريون في ١٩٢٨ إلا ١٢ مقعداً. غير أن فرصتهم الذهبية حلت مع الأزمة الاقتصادية التي أصابت ألمانيا في الصميم، كما خدمهم الحظ بموت سترايسمان. وكان لدى هتلر ما يعد به مختلف طوائف الشعب : فوعدهم الذين تأثروا بالاتجاه الصناعي نحو التركيز والتخصص وإتقان الأساليب الفنية، بالعمل على الحد من هذه الظاهرة وأعلن نفسه نصيراً لأرباب الحرف الصغار، ووعد مئات الألوف من أصحاب المحال الصغيرة وأتباعهم بالقضاء على المنافسة من جانب المتاجر الكبيرة، ووعد المزارعين وصغار رجال الأعمال بتخفيف فائدة ديونهم أو إزالتها تماماً، ووعد الفلاحين بإصلاحات أساسية في نظم الأرض على حساب كبار الملاك الإقطاعيين، ووعد العمال العاطلين بالعمل بعد إخراج اليهود من وظائفهم<sup>(١)</sup>. وفي الوقت نفسه بدا حائفاً للمحافظين من كبار الصناعة وجماعة اليونكر والبروسيين الذين يهمهم اتباع سياسة عدوانية في الخارج<sup>(٢)</sup>.

وهكذا تدفقت الأموال على هتلر. وحاولت حكومة الدكتور برونتج مقاومة الأزمة بوسائل شديدة على حساب مستوى المعيشة بحيث انتشر لدى فريق كبير من الشعب شعور باليأس والسخط على التضحيات التي يتحملها بما أصبح نذيراً سيئاً بمستقبل الجمهورية<sup>(٣)</sup>. وفي انتخابات الرئاسة (١٩٣٢) تقدم هتلر منافساً للماريشال هيندنبرج فأسفر الأمر عن فوز الأخير، غير أنه أقال برونتج وأحل محله فون بابن وميوله مع النازي. ولم يمض وقت طويل

---

Paul Einzig : Germany's De fault or the Economics of Hitlerism, (١)  
p. 33.

(٢) المصدر السابق ص ٣٥ . ويقول الكاتب نفسه إن كبار رجال الصناعة أمثال Thyssen واخوان Lahusen ممنوا الحركة بالأموال اللازمة .

G. D. H. & M. I. Cole : The Intelligent Man's Review of Europe (٣)  
To-day, p. 646.

حتى استقال فون باين وخلفه فون شليخر . وقد حاول المستشار الجديد تهدئة الاستياء وبذل جهده للاتفاق مع اتحادات العمال والخصـول على رضا الديموقراطيين الاشتراكيين أو حيادهم ، ولكن الحركة النازية زادت انتشاراً وخطراً ، وعين زعيمها مستشاراً للريخ ( يناير ١٩٣٣ ) . وما لبث الداعية أن أصبح حاكم ألمانيا الفعلي وخاصة بعد أن خوله الريخستاج سلطات واسعة لمدة أربع سنوات ( أبريل ١٩٣٣ ) . وهنا يصح القول بأن « جمهورية ويمار » قضت نحبها وبدأت حياة الريخ الثالث . وبهذا تمت ثورة بعيدة المدى ، وتلقت الدول الخبر كنذير خطير ، وأدرك الكل أن ألمانيا عادت من جديد في مظهر مختلف وأن النظام الجديد لن يتقيد بالمعاهدات أو غيرها لتنفيذ سياسته وهكذا برز عامل « القوة » في السياسة الدولية .

وقد استهل هتلر حياته السياسية الجديدة بإخماد العناصر الشيوعية ، والضرب على أيدي اليهود ، والقضاء على المعارضة ، والتخلص من المنافسين ورجال العهد السابق . ولما تقدم مرشحوه إلى الشعب في نوفمبر ١٩٣٣ أحرزوا أغلبية ساحقة . وأصدر المجلس النيابي الجديد قانوناً بالقضاء على المجالس النيابية في الولايات ( يناير ١٩٣٤ ) . وقد أثارت هذه الإجراءات سخط بعض القادة ، ولكن هتلر سبقهم إلى العمل وأمر بحركة التطهير المشهورة ( ١٩٣٤ ) التي راح ضحيتها إرنست روم قائد قوات العاصفة والجنرال فون شليخر ومئات من أنصارهما ، وحتى أعوان نائبه فون باين لم يسلم بعضهم من القتل . وفي الشهر التالي مات هيندنبرج فاتخذ هتلر لنفسه منصب رئيس الدولة ومستشارها ولقب بزعيم الريخ Führer ونالت هذه التغييرات تأييد الشعب في استفتاء أجرى لهذا الغرض . وهكذا ثبتت دعائم الدكتاتورية الألمانية التي مجدت الدولة وجعلتها جامع الفضائل ، ولم تسمع إلا بحزب واحد ، وقامت سياسة العهد الجديد الاقتصادية على مبدأ إشراف الدولة « على الزراعة والصناعة والتجارة والنقد ، ووجه النازي همهم إلى إنشاء قوة حربية عظيمة .



وانتقلت الدعاية النازية الى الاقليات الالمانية في تشكوسلوفاكيا وإلى النمسا ، ولما بدا خطر النازي واضحاً في الدولة الأخيرة عمل دولفوس على تركيز السلطات في يده وأصبح حاكماً مطلقاً بالفعل .

لم يقتصر النظام الدكتاتوري على روسيا وإيطاليا وألمانيا ، بل اتجهت نحوه دول كثيرة على أمل أن فيه خلاصها من أزماتها السياسية وخلافات أحزابها ومشاكلها الاقتصادية والاجتماعية . ففي يوغوسلافيا اشتد النزاع بين الصرب والكروات ، وأخيراً حل الملك اسكندر البرلمان ( ١٩٢٩ ) وأبطل العمل بالدستور وحكم بمفرده معتمداً على مؤازرة الجيش له . ولما صدر الدستور الجديد بعد عامين لم يتغير الحال من الوجهة العملية ، لأنه مكّن للملك من الإشراف الحقيقي على الجيش والسلطة التنفيذية ، وخوله حق اختيار نصف أعضاء مجلس الشيوخ ، كما أتاح له نظام الانتخاب ضمان اختيار الناجحين لأنصاره ومن يستطيع التعاون معهم .

وتعرضت بولندا لانقلاب قام به الماريشال بلسودسكى ( ١٩٢٦ ) الذي ركز السلطات في يده حتى أنه لما اعتزل منصبه سنة ١٩٣٠ لم يسمح لأحد بتولي الوزارة إلا بمن منحه تأييده . وفي سنة ١٩٣٥ صدر دستور زاد في سلطات رئيس الدولة على حساب الهيئة التشريعية . وظلت المجر يحكمها الأميرال هورتى ووزراءه حكماً استبدادياً برغم الدستور القائم . وكذلك قام في بلغاريا نظام فاشى فى سنة ١٩٣٤ دبره رجال الجيش للقضاء على الحركة الشيوعية . فإذا انتقلنا إلى أسبانيا رأينا الفوضى ضاربة أطنانها بسبب تناحر الأحزاب ، وأطاع زعماء الجيش ، واضطراب الحياة الاقتصادية ، وتدهور الصناعة لكثرة إضرابات الطبقة العاملة ، وتسكبت البلاد خسائر فادحة فى الرجال وأعباء مالية جسيمة ترتبت على الحرب مع الوطنيين فى مراكش بزعمامة الأمير عبد الكريم . هذه الظروف كلها مهدت الطريق لدكتاتورية بريمو دي ريفيرا ( ١٩٢٣ - ٣٠ ) وشعاره الوطن والملك والدين ، فأصلح الأحوال الداخلية

وأخضع الجميع للدولة واتبع سياسة الاقتصاد الأهلي . ولكنه اعتزل في سنة ١٩٣٠ ، وتطلع الجمهوريون إلى الحكم الدستوري وتم لهم ما أرادوا ، وفر الملك الفونسو الثالث عشر . غير أن الحكومة الجمهورية تعثرت في سياستها وانتهى الأمر بنشوب الحرب الأهلية التي تلتها دكتاتورية فرانكو .

وإذا انتهينا من هذا العرض السريع الموجز فما الصورة التي تترامى للأذهان؟ إنها صورة تبرز فيها ألوان قاتمة : فالعالم قد نكبته أزمة اقتصادية غاية في العنف والخطورة ، واضطرت الحكومات إلى التدخل بوسائل استبدادية ، ولم يعد الناس يطبقون العمل والعيش في عالم يتركز فيه الخير في أيدي قليلة ، ونمت روح من الوطنية الجامحة الضيقة الحدود التي لا تنظر إلا إلى صالحها ولا تستتي دولة دون الأخرى إلا من حيث وضوح الاتجاه ونسبته ، وتناحرت النظم السياسية والاقتصادية . وتعطلت نظم التربية والتعليم ، وحدث تسابق في التسليح ، وتحولت الصناعات شطر الإنتاج الحربي في دول كثيرة ، وعجزت الساسة عن إدراك المعنى الحقيقي لفكرة التعاون بين الطبقات والأمم . أبعد هذا فعجب إذا اضطرب العالم وأخفقت العصبة <sup>(١)</sup> وسرنا نحو الحرب مرة ثانية ولما تنقضى عشرون سنة على ختام الأولى ؟

(١) يقول البعض إن الأزمة الاقتصادية وما صاحبها من كساد شديد ، زادت من قوة الاحتكار والرأسمالية قتلت العمليات المالية الواسعة النطاق واللازمة لتهيئة رأس المال للمشاريع الكبرى الحديثة إلى نقل الإشراف إلى أيدي الذين ينظمون العمليات المالية للصناعة . وهذا بدوره أبعد الإشراف على النظام الاقتصادي من يد العامل والمستهلك ، وكانت النتيجة أن الرقابة قربت من يد الدولة . ثم أخذت طائفة كبار رجال الأعمال والمالية تدفع الحكومات في اتجاه الوطنية الاقتصادية . وعمل هؤلاء البادة على تنفيذ سياستهم عن طريق الأحزاب السياسية ، وبدأ رد فعل سياسي اتخذ مظهر الناشية في البلدان التي لم تكن في الأصل ديمقراطية ، والتي لم تصل شعوبها إلى حد التصوُّج السياسي من هذه الناحية .

(Vigilantes : Why the League has Failed, pp. 45—48).



## الفصل الثالث عشر

### النزاع بين اليابان والصين

في ٢١ سبتمبر ١٩٣١ أبلغ المندوب الصيني العصبة أن القوات اليابانية قد احتلت مكدن قبل ذلك بثلاثة أيام ، وطالب المجلس بتنفيذ المادة الحادية عشرة من العهد والخاصة « بحماية مصالح الأمم » وهكذا بدأت العصبة بمعالجة الاعتداء الجديد على أحد أعضائها ، وتطور الأمر إلى تصادم بين عصبة الأمم واليابان أو بين مبدأ سلامة الأمم الوادعة وسياسة القوة . وقبل أن تتبع مراحل الخلاف نرى لزوما علينا أن نلقي ضوءاً على الدوافع المختلفة التي حملت اليابان على انتهاج تلك السياسة بالنسبة إلى جارتها ، ونحدد الدول التي يعنينا الموقف في المحيط الهادي .

تدل الإحصائيات على أن سكان اليابان في السنوات الأخيرة يزيدون بمعدل مليون في العام ، ومعنى ذلك ازدياد عدد أفراد الطبقة العاملة بنحو نصف مليون ، وقد ارتفع عدد السكان من ٣١ مليوناً سنة ١٨٧٢ إلى نحو سبعين مليوناً في السنوات القليلة الماضية . هذه الزيادة أوجدت مشكلة اقتصادية لاسبيل إلى حلها إلا بالهجرة أو التوسع السلي في التجارة الخارجية أو التوسع الحربي ، وقد منعت أمريكا هجرة اليابانيين إليها وحذت حذوها معظم الممتلكات البريطانية المستقلة ، أما الاعتماد على التجارة الخارجية فبدأ من أصعب الأمور بعد السياسة الاقتصادية القائمة على أساس قومي التي سارت عليها البلدان المختلفة . فلم يبق أمام اليابانيين إلا أن يعملوا على حل مشكلتهم بحمد السيف . وكان القادة ممن يزنون عواقب الأمور يودون لو استطاعوا تحقيق أغراضهم عن طريق التفاهم مع الدول الكبرى وبخاصة الولايات

المتحدة وبريطانيا العظمى ، ولكن الدولتين شعرنا بالقلق من جراء أعمال اليابان في الصين أثناء الحرب الماضية ، وبدأت إنجلترا ترى في اليابان منافسا لا يقل ميلا إلى التوسع والاعتداء عن روسيا القيصرية ، ولذا شعرت أن مخالفتها مع اليابان عقبة في وجهها وودتها لو استرجعت حريتها في العمل ، ولهذا رحبت بالدعوة الأمريكية إلى مؤتمر واشنطن البحري الذي انتهى بتقييد أطماع اليابان بعد أن تعهدت الدول باحترام سيادة الصين واستقلالها وعدم استغلال الظروف المحيطة بها لنيل حقوق وامتيازات خاصة ، كما نصت المعاهدة التي تمخضت عنها المباحثات على مبدأ سياسة الباب المفتوح وتحريم الاحتكارات وإلغاء مناطق النفوذ ، كما أن الدول البحرية الكبرى ضغطت على اليابان وجعلتها تقبل النسبة التي تقررت ، وبذا لم تستطع اليابان نيل المساواة مع الولايات المتحدة وإنجلترا . وقد اعتبر اليابانيون هذه الاتفاقات هزيمة سياسية لهم ، وفقدت حجة السياسيين من حيث إمكان الاتفاق مع الدول الغربية أهميتها ، وزاد الشعور بالخطر والضييق لما بدأت بريطانيا في توسيع ميناء سنغافورة وجعلها قاعدة بحرية من الطبقة الأولى . وقد نصت معاهدة الدول التسع على أن تقدم للصين المعونة ونهيء لها الفرصة كيما تنظم أحوالها الداخلية وتقيم حكومة ثابتة ، ووقفت إنجلترا موقف التشجيع لآمال الوطنيين من أهل الصين ، وأخذت الروح القومية في النمو ، وصار شيانج كاي شك على رأس قوات الكومينتانج في سنة ١٩٢٥ ، وتمكن في العام الذي تلاه من القضاء على المقاومة في جنوب الصين ثم دخل نانكين ، ولم يأت عام ١٩٢٨ حتى دانت له البلاد ونودي به رئيساً للجمهورية في أكتوبر . هكذا استيقظت الصين أخيراً وبدأ شبح الخطر أمام اليابان ، فرأت أن تضرب ضربتها قبل أن تنجح الصين في استغلال ظروفها الجديدة ، وزاد نفوذ رؤساء الجيش والبحرية اليابانيون ، وصمموا على أن تكون كلمتهم العليا في إدارة دفة السياسة الخارجية ، ونشروا دعاية واسعة ضد الحكومة ، وخاصة بعد أن وافق وزير الخارجية البارون



شيدهارا على اتفاق لندن البحري (١٩٣٠) وسعى للوصول إلى تسوية سلمية للخلافات القديمة بين الصين وبلاده . فتزعزع مركز الوزارة وقدم رئيسها ماسينو استقالته في ديسمبر ١٩٣١ ، وهكذا طغت الفاشية على البلاد وتحكم العسكريون في سياستها وصمموا على إنهاء حادث الصين ، على طريقته الخاصة . أما لماذا اختاروا ١٩٣١ فتفسير ذلك في الأزمة الاقتصادية التي غلت أيدي الدول الغربية وبخاصة إنجلترا ، مما حال دون وقوف الدول الكبرى موقف المقاومة . كما أن الأزمة أحدثت تأثيراً في صناعة الحرير الرئيسية حيث هبط السعر في ١٩٣٠ إلى خمس ما كان عليه بسبب تناقص الصادر من الحرير الخام حيث كان ٩٠ ٪ منه تأخذه الولايات المتحدة . وهكذا اشتدت أزمة اليابان الخاصة بالمحافظة على مستوى المعيشة لسكانها الآخذين في الازدياد . ولم يكن القصد من الهجوم على شمال الصين برغم ماله من أهمية سياسية واستراتيجية للحصول على أراض بقدر ما هو وسيلة للضغط على حكومة نانكين كي توقف المقاطعة للبضائع اليابانية وتعاون مع اليابانيين في سبيل تقدم الصين الاقتصادي .

لما قدم المندوب الصيني شكوى أمته إلى العصبة أعلنت اليابان أن الحادث غير خطير ، واتهمت القوات الصينية بنسف خط حديد منشوريا الجنوبية التابع لليابان وحملت الصين مسؤولية قتل الكابتن نا كيمورا على يد قطاع الطرق الصينيين ، وأكدت أن عمل السلطات اليابانية إن هو إلا إجراء أريد به إقرار النظام واستتباب الأمن ، ووعدت بالانسحاب بعد ضمان سلامة أرواح الرعايا اليابانيين وأملاهم . والغريب أن اليابان ظلت تصف عملياتها الحربية باسم « حادث الصين » حتى لا يقال إنها نقضت ميثاق باريس بتحريم الحرب أو خرقت معاهدة الدول التسع . ولا شك أن هذا لاقيمة له من الناحية الواقعية ، ولكنه يدل من جهة أخرى على أثر العامل الأدبي في السياسة الدولية . حقيقة ليس أثره بارزاً بحيث يشكره الواقعيون الذين

يجعلون العنصر الأساسي في السياسة ، القوة ، ، ولكن التصرفات الانسانية والدولية مزيج مختلط تتشابك فيه العناصر المختلفة من قوة وخلق .

قرر مجلس العصبة أن يطلب إلى الطرفين الامتناع عن أعمال العنف وسحب قواتهما، فقبلت اليابان وطلبت أن تسوى المشكلة بطريقة المفاوضات المباشرة . ولما اجتمع المجلس في ١٣ أكتوبر صار من الواضح تصميم اليابان على احتلال منشوريا مما اضطر الولايات المتحدة أن تبرز إلى الميدان ، فرحبت حكومتها بعمل العصبة وألححت إلى الميسور بريان رئيس المجلس أن دعوتها تلقى ترحيباً . وهنا أخطأ المجلس بدعوة هذه الحكومة إلى إرسال مندوب عنها إذ عارضت اليابان في ذلك ، ولكن صدر قرار المجلس بأغلبية الأصوات ، الأمر الذي زاد اتساع هوة الخلاف بين اليابان والعصبة ، وأصررت هذه الدولة على طلب المفاوضات المباشرة مع الصين ، لأن الدول المعتدية تعنى كثيراً بالمفاوضات المباشرة إذ المشهور أن وصول الشرطة يفسد لعبة اللص الذي يفرح لو ترك الأمر لمفاوضات بينه وبين مضيفه الذي لا يرغب في وجوده <sup>(١)</sup> . ومن الواضح أن طريق المفاوضات المباشرة يتعارض تماماً مع عهد العصبة ويعد انكاراً صريحاً له .

في ٢٤ أكتوبر طلب إلى اليابان سحب جيوشها قبل الاجتماع التالي المحدد له ١٦ نوفمبر فرفضه المندوب الياباني وإن كان السحب ستتلوه المفاوضات بين الطرفين . هكذا أخفقت كافة طرق التوفيق وتحطمت الإجراءات التي نصت عليها المادة الحادية عشرة .

أما في إنجلترا فقد حل البرلمان وأجريت انتخابات أسفرت عن أغلبية كبيرة للوزارة وحل السير جون سيمون محل اللورد ريدنج في وزارة الخارجية ، ثم اجتمع المجلس طويلاً (١٦ نوفمبر - ١٠ ديسمبر) وظل يعالج الموضوع في هدى المادة (١١) ، وبدأ أن سيمون غير مستعد لأن يقوم بمظاهرة دبلوماسية كوسيلة للضغط على المعتدي . وأخيراً أصدر المجلس في العاشر من



ديسمبر قراراً يؤيد ماسبق اتخاذه في ٣٠ سبتمبر ، وقبلته اليابان مع احتفاظها بحق العمل إزاء قطاع الطرق ، كما تقرر أيضاً تأليف لجنة تحقيق تمثل بريطانيا العظمى وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والولايات المتحدة ، ولكن من سوء الحظ زاد مركز الحزب العسكرى فى طوكيو قوة . واتسعت العمليات اليابانية بقصد إتمام غزو شمال الصين وتنظيمها وفق رغباتها ، وبذا توقف العالم والعصبة أمام الأمر الواقع .

أبحرت اللجنة إلى الشرق الأقصى وفى ٧ يناير أرسل المستر ستمسون وزير الولايات المتحدة مذكرة إلى حكومتى الصين واليابان مثبتاً حق أمريكا فى ضمان سلامة أراضي الصين والابقاء على سياسة الباب المفتوح ، ويحذراً بأن حكومته لن تعترف بأى تغييرات تكون نتيجة لأعمال الاعتداء . وقد أرسلت الحكومة الأمريكية المذكرة إلى الدول التى يعينها الأمر ، فإذا فعلت إنجلترا وهى الدولة صاحبة المصالح الكبرى فى المحيط الهادى ؟ أغفلت فى ردها ذكر عبارة « سلامة الصين » واكتفت بالقول بأنها لا تنوى أن تبعث بمذكرة ما دامت اليابان قد أعلنت عزمها على احترام مبدأ الباب المفتوح . وهكذا امتنعت إنجلترا عن توضيح موقفها ، وأمسكت بالعصا من وسطها ، فكانت أكبر مشجع لليابان . ولا تعوزنا الأدلة كي تثبت أن العمل الحازم من قبل الدول الغربية بصفة عامة ، وإنجلترا بصفة خاصة ، كان كفيلاً بوضع الأمور فى نصابها ، أو على الأقل بمنعها من التفاقم ، فقد حدث أن قررت الصين مقاطعة التجارة اليابانية حتى هبطت قيمتها إلى النصف ، وفى ١٨ يناير اعتدى جماعة على خمسة من الرهبان اليابانيين وقتلوا أحدهم ، فما كان من اليابان إلا أن أرسلت إنذاراً شديد اللهجة إلى عمدة شنغهاى . وبرغم قبول الأخير قبل الميعاد المحدود بوضع ساعات فإن الأسطول اليابانى ، غيرة من نجاح الجيش فى منشوريا ، أراد أن يثبت وجوده وأهميته فأطلقت سفنه النار على حي Chapei مما أحدث خسائر جسيمة فى الأملاك والأرواح .

وإزاء هذا العمل عقد أمير البحر البريطاني مؤتمراً ، وصاغ السفير البريطاني صيغاً مختلفة أقنعت اليابان بأن الدول الغربية جادة غير هازلة ، فأقلعت عن محاولتها احتلال الميناء الصيني الكبير . ولعل من الأمور التي ساعدت على إنهاء حادث شنغهاي بسلام ( ! ) الخطاب الذي وجهه المستر ستمسون إلى مجلس الشيوخ الأمريكي وختمه بقوله إن بلاده لن تعترف بأي مركز جديد يخالف نصوص معاهدة الدول التسع وميثاق كيلوج .

طالبت الصين بدعوة الجمعية العمومية إلى اجتماع خاص وأصرت على تطبيق المادتين ١٠ ، ١٥ ، فاجتمعت الجمعية في ٣ مارس واعتبرت مسألة منشوريا وشنغهاي داخلة في اختصاصها ، ولكنها أعلنت أنها لن تصدر قرارها في الموضوع إلا بعد أن تتم لجنة ليتون أعمالها . وقد أنجزت اللجنة مهمتها ووضعت تقريرها في ٢٤ أغسطس سنة ١٩٣٢ وقدمته إلى العصبة . وفي تلك الأثناء استمر القتال في شمال الصين . فلما خطب المستر ستمسون خطبة يفهم منها استعداد أمريكا لتأييد العصبة أسرع اليابان فاعترفت بحكومة منشوكو دولة مستقلة كما تضع العصبة أمام الأمر الواقع ، وتبدو بمظهر البعيد عن الأطلاع الذاتية .

شرح التقرير موضوع الخلاف ، ورفض الاعتداد بالأعذار التي تذرعت بها اليابان لغزو منشوريا ، وصرح أن دولة منشوكو شيع لا وجود له . غير أن التقرير اعترف بأن السياسة التي جرت عليها الصين من زمن غير سليمة وداعية إلى الاستفزاز ، وأخيراً أوصى بإنشاء دولة ذات حكومة ذاتية في منشوريا بعد القيام بمفاوضات بين الصين واليابان تحت إشراف العصبة . وهكذا أيدت العصبة الاعتداء بطريق غير مباشر بينما كانت تمسك بقدمية معاهدات الصلح في نواح معينة .

وصل التقرير وتألقت لجنة لدراسته ، وقدمت عنه تقريراً آخر أبرز صفاته المهارة التي تجنب بها أي قرار قد يؤدي إلى تطبيق العقوبات ، إذ امتنع



عن التصريح بأن اليابان أخلت بالتزاماتها الدولية بقوله إن هذه الحالة لا تعد حرباً بعد استفاد كافة وسائل الهدنة ( وفق المادة ١١ من العهد ) .  
اجتمعت الجمعية العمومية في ٢٤ فبراير ١٩٣٣ و قبلت باجماع الآراء قراراً يؤيد تقرير ليتون و يلقى المسؤولية على الطرفين المتنازعين لغاية ١٧ سبتمبر ١٩٣١ .  
أما بعد ذلك التاريخ فالمسئولية على اليابان وحدها . أما النتيجة فهي إبداء الأسف لمسلك الدولة المعتدية ! و برغم هذه النتيجة المحزنة أنفت اليابان ، وأعلنت خروجها من العصبة مع الأسف لمسلكها ! وهكذا أسدل الستار على الفصل الأول من مأساة الشرق الأقصى .

وهنا تتزاحم الأسئلة ويكثر الاستفهام عن البواعث التي منعت الدول مجتمعة من اتخاذ موقف حازم . . . . . أشرنا من قبل إلى النتائج التي ترتبت على الأزمة الاقتصادية ، وليس هذا بالسبب الوحيد . لقد طالب الكثيرون بتطبيق الجزاءات الاقتصادية ، ولكن من الذي سيقع عليه العبء إذا ما اعتبرت اليابان ، وهي لا بد فاعلة ، أن إجراء كهذا فيه تهديد لمصالحها وخطر على سلامتها؟ هنالك دولتان تستطيعان تزعم أي مظاهره حازمة وهما الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى . أما الأولى فأعلنت استعدادها للوقوف إلى جانب العصبة حتى اعتبر المتحمسون ذلك فتحاً جديداً في سبيل تنظيم العلاقات الدولية ، ولكن الواقع أن الولايات المتحدة لم يتعد موقفها اتباع مبدأ عدم الاعتراف . وهذه الخطة ليست واضحة تماماً ، ولا يمكن أن تقنع الحكومة الانجليزية إلى الحد الذي يحملها على الوقوف إلى جانب عهد العصبة ، وبدون الولايات المتحدة تأبى إنجلترا أن تزج بنفسها في حرب اليابان فتعرض هونج كونج للاعتداء ، وتضعف مركزها أمام الولايات المتحدة في المحيط الهادئ . هذه هي الحجة التي دافع بها البعض عن إنجلترا ، ولكن إذا ذكرنا موقفها إزاء حادث شنغهاي قلنا إنها لم تكن لترهب اليابان أو تخشى بأسها اللهم إلا إذا كانت واثقة أن انشغال الأخيرة في منشوريا سيضطرها إلى الرضوخ . وقد

حاول البعض أن يعتذر عن إنجلترا بأن مصالحها في منشوريا ضئيلة لا تستأهل تدخلها مسلحاً فلما قرب الاعتداء من شنغهاي وحوض اليانجتسي حيث لا إنجلترا مصالح هامة تحركت للدفاع عنها . قد يكون في هذا نوع من التبرير وإن صعب علينا أن نصدق أن إنجلترا تعتقد أن الاعتداء على منشوريا لن يكون مقدمة لأعمال مماثلة في جهات أخرى من الصين . لعل الأرجح أن إنجلترا لم تكن قد استعدت تماماً إلى الحد الذي يسمح لها بتحدى أطماع اليابان ففضلت الانتظار مؤقتاً حتى تسنح الفرصة . أو تأكد من تأييد الدول التي يعينها الأمر . أما فرنسا ، ولها مصالح في الهند الصينية ، فقد كان أهم ما يشغلها إذ ذاك تطور الأحوال في ألمانيا بعد أن أحرز النازيون مقاعد كثيرة في الريخستاغ .

وللسنيور مادرياجا تعليل ساخر لموقف الدول إزاء عمل اليابان فقال إن سلخ أجزاء من الصين كان تقليداً وضعت الدول الأوروبية ، فكيف تخالف التقليد إزاء دولة كبرى جرت على نفس الخطأ ؟ ويستشهد على ذلك بما فعلته إنجلترا عام ١٩٢٧ من تسوية حادث في شنغهاي على يد سفنها الحربية كأن عهد العصبة لا وجود له .

ولاشك أن النهاية التي ختم بها حادث الصين كانت ذات نتائج خطيرة ، فقد شجع الحادث اليابان على متابعة سياسة الاعتداء ، وشجع دولاً أخرى على أن تحذو حذوها ، أما الدول الصغرى فأدركت تماماً أن العصبة عاجزة عن حمايتها ، ورأت فرنسا أن نزع سلاحها فكرة لا تستند إلى أساس من الواقع العملي . هكذا تحطمت آلة العصبة الأساسية ، وبدأت السلامة الاجتماعية سراها ، واستطاعت الدول أن تخرج من العهد والتزاماته ونصوصه ، وأخذت تلك الهيئة العالمية تسير في طريق الانهيار . وأخيراً لانشك أن فشل العصبة كان عاملاً قوياً في إخفاق مؤتمر خفض السلاح .



## الباب الرابع عشر

### مؤتمر خفض السلاح

وأخيراً اجتمع في ٢ فبراير ١٩٣٣ المؤتمر الدولي للنظر في مشكلة التسليح . وبرغم اشتراك ممثلي الدول الصغيرة في المباحثات من حين إلى آخر ، فالواقع كان الاهتمام مركزاً في موقف الدول العظمى ، ولكن ما لبث أن ظهر الخلاف في وجهات النظر بصدد خفض النوعي ، غير أن الحقيقة أن المشكلة كانت أعمق من هذا ، وأخذ كل وفد يعالجها من الناحية التي تتفق ومصلحة بلاده ، واضطرب الأمر لما أخذت الوفود في تأكيد العلاقة بين التسليح والسلامة .

اقترح الوفد الروسي نزع السلاح بصفة عامة كاملة ، وبالطبع لم يكن لهذا الصوت أي صدى في نفوس أعضاء المؤتمر ، فقد كان المعروف أن روسيا مسلحة تسليحاً كبيراً ، واعتقد الجميع أن الوفد الروسي إنما تقدم بالاقتراح موقناً برفضه ، وإنما قصد به نوعاً من الدعاية والتأكيد بنوايا بلاده السلبية ، غير أن البعض يابى أن ينحو هذا المنحى من الشك المطلق ، ويريد أن يقول إن روسيا كانت ترى مصلحتها في تنفيذ مثل هذا الاقتراح حتى يتوافر عنصر السلام والاطمئنان مما يفسح المجال لنجاح نظامها الاشتراكي واستقراره ، ويستشهد أمثال هؤلاء الكتاب باصرار الوفد الروسي على ضرورة وضع تعريف صريح لمعنى الاعتداء ، وبقيام روسيا بعقد عدة موائيق عدم اعتداء مع دويلات البلطيق وبولنده والتحالف الصغير وتركيا وغير هذه من الدول الواقعة على حدود بلاد اتحاد السوفييت .

اقترح المستر هوغر خفض ثلث السلاح القائم دفعة واحدة مع بعض تحفظات بصدد المحافظة على النظام ، فرفضت دول كثيرة ، ومنها إنجلترا . هذا

الاقتراح . وصرح مندوب إيطاليا باستعداد بلاده أن تخفض سلاحها إلى الحد الذي تصل إليه الدول الأخرى سواء كان الخفض كمياً أو نوعياً ، غير أنه اشترط لذلك أن يكون نزع فرنسا لسلاحها بنفس السرعة التي تتم بها إيطاليا هذا الأمر ، وذلك بإلغاء بعض أنواع السلاح التي تجعل لفرنسا ميزة على جارتها ، ومثال ذلك أن إيطاليا طالبت بإلغاء السفن الرئيسية ، ولو تم هذا لحصلت على المساواة مع فرنسا كما كان طلبها في مؤتمر ١٩٢٧ البحري .

أما إنجلترا فصرحت أنها قد خففت سلاحها فعلاً ، وأن قواتها البرية والجوية تكاد تفي بحاجاتها التي تملها الرغبة في الوفاء بالالتزامات الدولية ، ثم أعلنت استعدادها للتمشي مع الرغبة في خفض سلاح السفن الرئيسية ، ولكنها رفضت الإلغاء الكامل للضرب من الجو أو استعمال الدبابات ، بينما جذبت إلغاء سلاح الغواصات وهذا ما لم توافق عليه فرنسا مثلاً .

وإذ جاء دور ألمانيا اتخذ النقاش مظهراً آخر ، ذلك أنها أصررت على المساواة إذ تأبى أن تظل في مركز دون الدول الأخرى . أعلن الوفد الألماني أن سلاح بلاده قد خفض في نهاية الحرب من ناحية الكم تخفيضاً واسع النطاق ، وحرم عليها تماماً استخدام أسلحة معينة كالمدافع الثقيلة والطائرات الحربية ، ونزعت بحريتها وقيد حقها في بناء سفن جديدة من حيث الحجم والسعة ، كما وضعت رقابة شديدة على صناعتها التي قد تتحول إلى أغراض حربية . إزاء هذا فألمانيا مستعدة لاستمرار قيود معينة بشرط أن تقبل الدول الأخرى مثل هذا التقيد ؛ وإلا فعلى الدول أن تمنحها حق التسليح المطلق أسوة بغيرها . ولما تخرج الموقف بسبب إصرار الوفد الألماني على خطته انسحب من المؤتمر إذ لم يجد من أعماله فائدة .

بذلت محاولة لانقاذ المؤتمر ، وذلك باتفاق بين بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة من جهة والحكومة الألمانية من جهة أخرى . وبمقتضى هذا الاتفاق وافقت الدول على دعوى المساواة من حيث المبدأ على



أن يطبق معقوله على درجات ، أما القيود التي فرضتها معاهدة الصلح على ألمانيا فتحل محلها غيرها بالنسبة إلى ألمانيا والدول الأخرى كما ينص عليها في الاتفاق الذي يصل إليه المؤتمر . ومعنى هذا أن ألمانيا لن تعد خاضعة لأية قيود تخالف ما في الدول الأخرى . وكان الاتفاق فوزاً أديباً لوجهة النظر الألمانية ، وكان من أثره عودة الوفد الألماني إلى المؤتمر . غير أن تساهل الحلفاء جاء على ما يبدو متأخراً ، إذ لم تلبث حكومة بروننج أن سقطت وألقيت مقاليد الأمور إلى أيدي النازي . والواقع كان تغيير نظام الحكم في ألمانيا نذيراً للدول المجتمعة بنية ألمانيا ، وثارت المخاوف في نفوس فرنسا وميثلها . وفي وسط هذا الجو المضطرب بالعوامل السياسية والاقتصادية والنفسية صار إخفاق المؤتمر أمراً مفروغاً منه من الوجهة العملية ، وأصبحت أية محاولة لإنقاذه غير مجدية ، إذا كانت عن طريق أنصاف الحلول : إن مسألة السلاح جزء من معاهدة فرساي ومن البحث البحث في كل جزء على حدة . فإما أن تواجه الدول المنتصرة بنوع خاص الحقائق سافرة وتقرر إعادة النظر في المعاهدات على ضوء الواقع والظروف القائمة وتغير الأحوال في الدول التي غلبت على أمرها في الحرب ، وإما أن تظل متمسكة ما أمكنها بقدسية المعاهدات ، وإذن فلا مفر من إخفاق المؤتمر ولا مندوحة عن العودة إلى التسليح ونشوء المشكلات وتخرج الموقف الدولي ثم نشوب الحرب مرة ثانية . أما فرنسا فنخفض السلاح في نظرها يجب أن يرتبط بنظام لسلامة بلادها ضد الاعتداء ، ويشمل المشروع الفرنسي الذي عرض على المؤتمر النقاط التالية : (١) تقوية عهد العصبة وميثاق كيلوج بضمانات حقيقية بالعمل ضد المعتدى .

(٢) في حالة نقض الميثاق أو العهد ينبغي على الدول الموقعة الأخرى قطع العلاقات الاقتصادية والمالية مع المعتدى .

(٣) عقد ميثاق بين الدول الأوروبية يعرف الحالات التي يكون فيها لكل

دولة الحق في طلب المساعدة المادية والأدبية من بقية الدول المتعاقدة .

(٤) تنفيذ الضمانات بالمساعدة المتبادلة بمجرد تعرض إحدى الدول المتعاقدة للهجوم عليها أو غزو بلادها .

(٥) وكأساس للميثاق الأوربي المقترح عقده يكون هناك نوع واحد من الجيوش في دول أوربا بنظام من الخدمة العسكرية القصيرة وغير ذلك من الشروط التي تجعله أصلي للدفاع منه للهجوم . ويجب وضع كافة العتاد الحربي الذي يصلح للحرب الهجومية تحت رقابة عصبة الأمم .

(٦) إنشاء رقابة دولية على صناعة مواد الحرب .

(٧) تحريم الضرب من الجو والقضاء على قاذفات القنابل ، على أن يتوقف تنفيذ هذه الإجراءات على الرقابة الدولية الفعالة على الطيران المدني بواسطة اتحاد أوربي للنقل الجوي .

(٨) من حيث نزع السلاح البحري تقوم الدول المعنية بشؤون البحر الأبيض المتوسط بعقد ميثاق على أساس عدم المساس بقوة كل من هذه الدول كما هي إذ ذاك . ومعنى هذا أن فرنسا ترفض مطالب إيطاليا بشأن المساواة معها .

(٩) على كل دولة ذات بحرية أن تضع جانباً من قوتها تحت تصرف عصبة الأمم لاستخدامها ضد المعتدي . وبطبيعة الحال لم يلق المشروع الفرنسي قبولا ، فأنجلترا لا تريد أن ترتبط بقيود تزيد عما في ميثاق لوكارنو وهي مع الدول الأخرى تنفر من فكرة القوة الدولية والرقابة الدولية . أخذت إنجلترا تتحول عن فكرة العموم وتفضل أن تقوم الدول بعقد موثيق إقليمية ، ولكنها من حيث السلاح الجوي لا ترى فائدة في الاتفاقات الإقليمية ، بل نجد من الضروري إنشاء مراقبة على الطيران المدني لكي يصبح تحديد أو منع الطيران البحري والحربي فعالا . وهنا اقترح السنيور موسوليني عقد ميثاق الدول الأربع لتنظيم الأحوال بعد أن اتضح للجميع فشل المؤتمر الوشيك



وعودة ألمانيا إلى التسليح ، ويقوم الاقتراح ، في حالة انهيار المؤتمر ، على منح المساواة في التسليح لألمانيا ، على أن يتم ذلك على درجات ، وكذلك ينظر في مطالب إيطاليا وألمانيا الاستعمارية . ومعنى هذا إعادة النظر في المعاهدات ، الأمر الذي أثار المعارضة من جانب فرنسا ودول التحالف الصغير . وأخيراً اتفقت الدول على التعاون في نطاق العصبة والنظر في الوسائل التي تكفل نفاذ المواد ١٠ و ١٦ و ١٩ من العهد ، والتشاور من حالة عدم نجاح المؤتمر ، والتعاون في سبيل إعادة الاستقرار الاقتصادي إلى أوروبا . وبهذا عقداً لاتفاق في يونيو بعد أن فقد روحه الأصلية ولم يزد عن أنه تصريح لا قيمة له من الوجهة العملية .

تعذر التوفيق في الواقع بين وجهتي النظر الألمانية والفرنسية . وأخيراً قدم إلى المؤتمر في أكتوبر ١٩٣٣ اقتراح فرنسي بتأييد إنجلترا ، ويقضي بخفض السلاح على درجتين : الأولى وهي فترة الاختبار ومدتها أربع سنوات ، فتجرب طريقة الإشراف وتنظم جيوش القارة على أساس الخدمة القصيرة الأمد ولا تسليح ألمانيا ولا تخفض الدول الأخرى سلاحها ، فإذا نجحت التجربة وانتشرت الثقة في نفوس الدول يمكن البدء بخفض السلاح على أساس المساواة التامة . وفي ظهر اليوم نفسه ( ١٤ أكتوبر ) أبقى وزير الخارجية الألمانية إلى المستر هندرسون رئيس المؤتمر أن ليس من أمل في الوصول إلى اتفاق على خفض السلاح بسبب عدم رغبة الدول الشديدة التسليح في تنفيذ التزاماتها بما يتنافى مع حق ألمانيا في المساواة ، وهو الشرط الذي بمقتضاه قد رجعت إلى المؤتمر . وإذا هذه الظروف قررت الحكومة الألمانية عبث البقاء في المؤتمر . وفي نفس الوقت أعلن في برلين انسحاب ألمانيا من عصبة الأمم .

وبعد خمسة أسابيع اتفقت بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة على أن تحل محل المناقشات في المؤتمر مفاوضات بواسطة الطرق الدبلوماسية ، وتأجل مكتب المؤتمر ولجته العامة تبعاً لذلك . وفعلاً دارت

المباحثات ، وفي ديسمبر عرضت ألمانيا على فرنسا ميثاق عدم اعتداء لمدة عشر سنوات وطالبت بجيش قوامه ٣٠٠,٠٠٠ رجل مسلحين تماماً بكل الأسلحة الدفاعية ، وأيدت قبولها لنظام موحد من الإشراف ولكنها رفضت فترة الاختبار ، ولكن فرنسا أثبتت الموافقة على هذه المقترحات . وفي يناير ١٩٣٤ أصدرت الحكومة البريطانية مذكرة ضمنيتها محاولة للتوفيق بين وجهات النظر . فأشارت باتفاق يقضي بخفض السلاح كما كان في ذلك الوقت ، وأشارت بالمشاورة في حالة تقض اتفاق خفض السلاح ، ومنحت ألمانيا امتيازات كثيرة من حيث عدد جيشها وسلاحه ، ولكنها ارتأت ضرورة استمرار تحريم معاهدة فرساي للطيران الحربي على ألمانيا لمدة عامين قد يمكن الوصول خلالها إلى اتفاق على إلغائه نهائياً . وجعل رجوع ألمانيا إلى العصبية شرطاً للاتفاق . وهنا قدمت فرنسا مذكرة إلى الحكومة البريطانية أصرت فيها على التأكيد باستحالة إجراء أى خفض في السلاح لاتصحيبه ضمانات سياسية بالسلامة . ولما استأنف المؤتمر انعقاده في مايو بدا التعارض بين وجهتي نظر الحكومتين الفرنسية والانجليزية ، وأخيراً تأجل المؤتمر في ١١ يونيو إلى أجل غير مسمى ، وبمعنى أصبح اعترفت الدول نهائياً باخفاقه .

ومن الملاحظات التي تسترعى النظر سخط الدول الصغيرة بسبب استئثار زميلاتها الكبرى بالمباحثات الفردية في المسائل الهامة ، بل قد حدث أكثر من ذلك ، وهو أنه أثناء مطالبة ألمانيا في أول الأمر بالمساواة وكانت إيطاليا ترى الموافقة على هذا الطلب أخذت إنجلترا وفرنسا تتشاوران في الأمر دون ضم إيطاليا إليهما ، الأمر الذي لا بد أحدث استياء لدى الحكومة الإيطالية وعمل على ابتعادها تدريجاً عن حليفتيها السابقتين ومساعد على تفريقها من ألمانيا .



## الباب الخامس عشر

### موسوليني والعصبة

في ديسمبر ١٩٠٦ عقدت معاهدة بين بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا على أساس المحافظة على سلامة الحبشة واستقلالها، واحترام مناطق النفوذ التي للدول الثلاث هناك. وفي عام ١٩٢٣ قدمت الحبشة طلباً بالانضمام إلى عصبة الأمم، فعارضت إنجلترا بسبب تأخر الحبشة وانتشار تجارة الرقيق فيها، ولكن أيدت إيطاليا وفرنسا الطلب وانتهى الأمر بقبوله. ومنذ ذلك الوقت قام الامبراطور هيلاسلاسي بعدة إصلاحات اجتماعية وسياسية. ولا يستطيع منتصف أن يتكرر أن الحبشة كانت في عام ١٩٣٥ أحسن حالا منها في عام ١٩٢٣. وفي سنة ١٩٢٥ تبادلت الحكومتان الإيطالية والبريطانية مذكرات حددتا فيها مصالحهما في الحبشة، وتعهدا بالمساعدة المتبادلة بشأن هذه المصالح وتمييزها. وفي سنة ١٩٢٨ عقدت إيطاليا والحبشة معاهدة صداقة وحسن جوار، واتفقتا على التحكيم في حالة نشوب خلاف بينهما.

فكان استقلال الحبشة قد ضمنته الدول الثلاث، وزاد الضمان قوة بعد انضمام تلك الدولة إلى العصبة. ولم يقف الأمر عند هذا بل تعهدت إيطاليا في اتفاقها المشار إليه ألا تجعل السيف حكماً بينها وبين حليفها أو صديقها، فإذا ما وصلنا إلى عام ١٩٣٥ نقضت إيطاليا وعودها واتخذت من حادث تافه عند بئر ولوال الواقع في داخل الحدود الحبشية ذريعة لتنفيذ سياسة استعمارية قد أعدتها من قبل. فما الذي تغير في هذا العام؟ من الخطأ أن نفعل الأثر الكبير لعامل «القوة» في السياسة الدولية. فلا نزاع أن إيطاليا كانت تصبو إلى ازدياد قوتها بكافة الوسائل الممكنة، ولم يكن عنصر القوة متوافراً لديها في عام ١٩٠٦ ولا في ١٩٢٨، ولكنها بعد أن ثبتت جذور النظام الفاشستي

وزادت من جيوشها ومعداتها الحربية ، أحست بقوتها فعدلت موقفها . فإذا كان ضم الحبشة لا يتم بالوسائل السلمية ، فليكن ذلك عن طريق القوة . ألم تحتل فرنسا الرور شعوراً منها بقوتها ؟ ألم تثر ألمانيا ضد الكثير من شروط فرساي ؟ ولكن إيطاليا ملزمة أدبياً باحترام استقلال الحبشة ، وكذلك كانت فرنسا وإنجلترا ملزمتين قانوناً بدفع ديون الحرب للولايات المتحدة فأنكرت الدولتان ديونهما استناداً إلى العدالة الاجتماعية وتغير الظروف وعدم ملائمة الأحوال الاقتصادية ، وليست إيطاليا أكثر تعلقاً بالمثل الأخلاقية في مضمار السياسة .

في ٦ ديسمبر ١٩٢٤ طلبت الحبشة الالتجاء إلى التحكيم وفقاً لمعاهدة عام ١٩٢٨ فأبنت إيطاليا الموافقة لأن نية الفتح ميته . ثم تابعت حوادث نافذة مما دعا الحبشة ( ٣ يناير ١٩٣٥ ) أن تطلب من مجلس العصبة التدخل وتطبيق المادة ( ١١ ) من العهد ، ولكن أهمل الطلب ، إذ في هذا الوقت قام المسيو لافال بزيارة روما حيث تباحث مع السنيور موسوليني . ويبدو أن الزعيم الإيطالي استنتج أن فرنسا لن تقف في وجه سياسته ، وقد أنكر لافال فيما بعد في خطاب له بمجلس النواب الفرنسي ( ٢٨ ديسمبر ١٩٣٥ ) أنه أطلق يد إيطاليا في العمل ، ولكن تصرفات الوزير الفرنسي أثناء الأزمة الحبشية وميوله نحو الدول الفاشية ، والتي أوضحتها حوادث السنوات التالية ، تجعلنا الآن نقبل إنكاره بقدر كبير من التحفظ ؛ إن لم يكن بالشك . وفي هذا الشهر نفسه عرضت الحكومة الإيطالية على إنجلترا أن يتفقا على عمل مشترك فيه تنمية مصالح الطرفين في الحبشة ، فردت إنجلترا على هذا العرض بتأليف لجنة لبحث الموضوع . حقيقة لم ترد إنجلترا بحيث يقال إنها موافقة على الاقتراح الإيطالي ، ولكن سكوتها معناه الموافقة من حيث المبدأ ؛ وما معنى تأليف لجنة والمسألة واضحة ؟ ها هو عضو في العصبة وطرف في معاهدة يعرض الاعتماد على دولة مستقلة . فكأن المعاهدات لا قيمة لها وهو ما يؤيده الأحداث الدولية .



أخذت إيطاليا تعي. فرقتين من الجنود ، فأدركت انجلترا ما وراء هذا العمل ، وكلفت سفيرها بروما أن يلفت نظر الحكومة الإيطالية إلى معاهدة ١٩٠٦ ، والتفت الحبشة تطبيق المادة ( ١٥ ) من عهد العصبة ، فأجل النظر فيه بناء على اقتراح الحكومتين الفرنسية والبريطانية . وفي أبريل سنة ١٩٣٥ عقد مؤتمر ستريزا برئاسة موسوليني ، ولم تحاول فرنسا أو إنجلترا إثارة الموضوع في الوقت الذي أعلنت الدول المجتمعة استنكارها لعمل ألمانيا المنفرد في تمزيق إحدى مواد فرساي . وصدر البلاغ المشترك يؤيد اتفاق وجهات نظر الدول الثلاث بشأن المسائل الأوربية ، وقد أدخل موسوليني الكلمة الأخيرة ، الأمر الذي يحمل في طياته معنى خطيراً إذ أراد اعتبار المسألة الحبشية داخلة في نطاق السياسة الاستعمارية . وعلى كل حال قدمت الحكومة الحبشية التماساً ثالثاً فوافق المجلس على لجنة التحكيم التي كانت إيطاليا والحبشة تتفاوضان بشأنها ، وقرر النظر في موضوع الخلاف في اجتماع أغسطس إذا لم تقدم اللجنة تقريرها لغاية آخر يونيه . ولا شك أن موقف المجلس في صالح إيطاليا لأن همها ضمان وقت كاف لنقل الامدادات إلى شرق إفريقيا ، وحتى ينتهي موسم الرياح الموسمية بأقطاره . فكان أن الدول الرئيسية ، وبخاصة إنجلترا وفرنسا ، أرادت التسوية والإبطاء عمداً حتى تنظم إيطاليا أمورها ، فإذا انتهت من حملتها سريعاً وقفت العصبة أمام الأمر الواقع ، وانتفت الحاجة إلى تطبيق الجزاءات .

سنرى أن العصبة أخفقت ويعزى الفشل عادة إلى صعوبة تطبيق المادة ١٦ ، والواقع أنه راجع إلى رفض المجلس تطبيق المادة ( ١١ ) كما طلبت الضحية في يناير ، والمادة ( ١٥ ) كما التفت في مارس . لقد تقرر مصير الحبشة بزم طويل قبل أن تنشأ مسألة العقوبات ، ويبدو على ضوء الحوادث في أوربا أنه مما لا يقبل الشك أن أرض الحبشة ودماء أهلها كانت الثمن الذي طلبته إيطاليا وسلمت به فرنسا والمملكة المتحدة لتقوية جبهتهما المتحدة

## إزاء ألمانيا (١)

سقطت وزارة مكدونلد وخلفتها أخرى برئاسة بلدوين ، وأسندت وزارة الخارجية إلى السير صمويل هور ( ٦ يونيه ) ، وفي العشرين من الشهر نفسه قدمت الحبشة طلباً رابعاً على أساس أن الاعتداء وشيك الوقوع . وهنا قامت الحكومة البريطانية بمحاولة أخرى للتفاهم والوساطة برغم الحملة التي بدأها السنيور جايدا على إنجلترا حتى تقم عليها الشعب الإيطالي وأصبح يرى فيها العقبة في سبيل آماله الاستعمارية ، وأخذ ينظر إلى النزاع القائم على أنه خلاف بينه وبين تلك الدولة .

توجه المستر إيدن في الأسبوع الثالث من يونيه إلى روما ، وقابل السنيور موسوليني وعرض عليه أن تنازل إنجلترا عن جزء من الصومال البريطاني بما فيه ميناء زيلع إلى الحبشة مقابل أن تمنح الأخيرة امتيازات إقليمية واقتصادية لإيطاليا . لقي الاقتراح معارضة من فرنسا لعدم استشارتها ، ولأنه يضر بمصالحها في جيبوتي . وهنا تعلن الحكومة البريطانية ( يوليه ) الخطر على إرسال الأسلحة إلى كل من الدولتين المتنازعتين . وهذا الإجراء في حد ذاته ، وإن أريد به اشعار إيطاليا بما قد تلجأ إليه إنجلترا من تدابير في المستقبل ، إلا أنه قد يساء تأويله ، كما أن يضع الذئب والحمل على قدم المساواة ، وهو مالا يتفق مع روح العهد . وأكثر من هذا فالعمل نفسه لا يؤثر في إيطاليا المسلحة ولكن آثاره بالنسبة إلى الحبشة الفقيرة في السلاح بالغة الخطر .

وفي أول أغسطس خطب السير صمويل هور خطاباً قوى اللهجة في مجلس العموم أوضح فيه تمسك بلاده بالعصبة وبالالتزاماتها التي نص عليها العهد ، وأعلن أنه إذا كان لدى إيطاليا ما تشكو منه فالمكان الوحيد لعرض الشكوى هو جنيف .



وبرغم هذا التصريح القاطع وافق إيدن ولا قال في اجتماع مجلس العصبة على إجراء مباحثات بين الدول الموقعة على معاهدة ١٩٠٦ على أن ينظر المجلس في موضوع الخلاف في جلسة ٤ سبتمبر مهما كانت المفاوضات . وبناء على هذا اجتمع ممثلو الدول في باريس ( ١٦ أغسطس ) واقترحوا مشروعاً يرمى إلى تقديم الحبشة الاقتصادية وتنظيم إدارتها عن طريق المعونة المشتركة من قبل الدول الثلاث . وأظهر المشروع إمكان إجراء تعديل إقليمي لصالح إيطاليا فرفضت إيطاليا الموافقة على هذه الحلول النصفية في رأيها .

أخفقت المفاوضات والوساطة فصار لزاماً أن يعالج المجلس الموضوع في اجتماع ٤ سبتمبر ، وهنا نجد موقفاً يدعو إلى الغرابة في ظاهره وإن لم يكن هناك مجال لها في الواقع . وقف ممثل إيطاليا يعترض على نظر الموضوع إذ الحبشة غير خليفة أن تكون من أعضاء العصبة وليست لها حقوق الأمم المتعدنة ولا واجباتها ، وأخذ المندوب البريطاني يؤيد حق الحبشة ويفند الحجج أو التهم الإيطالية ويعيد إلى الذاكرة المناقشات التي دارت من قبل حينما أريد انضمام الحبشة إلى العصبة . الحق لقد مثلت على مسرح المجلس مهزلة سياسية كبرى . ما الذي عمله الحبشة لاستفزاز إيطاليا ؟ ألم تتقدم نسيباً عما كانت عليه ؟ وإذا أريد رفع شأنها فلم لا تشترك الدول الثلاث عن طريق العصبة ؟ ولم لا يؤخذ رأى الضحية فلعلها تريد دولة أخرى تعاونها ؟ ولم يسند إلى إيطاليا وحدها ؟ ولم تمنحها العصبة انتداباً على تلك البلاد ؟ الجواب واحد وهو إشباع اطماع دولة كبيرة أيدته أعمال الدول وإن أنكرته تصريحات سياستها ؟ ألا تعد الأمر مهزلة سياسية ؟

أما مندوب الحبشة فطالب بالعمل السريع الحازم بناء على الفقرة الثالثة من المادة ( ١٥ ) ووفق المادة ( ١٠ ) فقرر المجلس تأليف لجنة من خمسة أعضاء للقيام بمحاولة أخيرة للتوفيق بين الطرفين المتنازعين ووضع مشروعاً يقوم على الأسس الآتية :

( ١ ) ترضية إيطاليا على حساب الحبشة من حيث إجراء تعديل إقليمي ومنحها قدر من الرقابة السياسية .

( ٢ ) تقديم المساعدة للحبشة عن طريق العصبة ، والواقع أنه قد لنفوذ إيطاليا ، إذ أشارت اللجنة باختيار معظم الخبراء الذين تعينهم العصبة من الإيطاليين .

( ٣ ) إعادة النظر في مناطق نفوذ الدول الثلاث بما فيه صالح إيطاليا . ومعنى هذا كله أن الدول الكبرى والعصبة والحبشة تضحي بمصالحها وتقدم الترضيات اللازمة لإيطاليا حتى لا يتطور الخلاف إلى نزاع مسلح قد يكون له رد فعل في الموقف الأوروبي الذي تعرض للاضطراب . ومع هذا أني موسولينى هذه العروض ، وهو واثق كل الثقة أن العصبة ودولها لن تقف منه موقفا يخالف تفاليدها أثناء النزاع بين اليابان والصين . وليس لنا أن نلومهم فنتهمه بعدم الصراحة وأماننا استعداداته التي كانت الدول تعرفها ، والعروض التي تقدم بها ، والمباحثات بينهما وبين لاقال .

تمت استعداد إيطاليا وبدأت العمليات الحربية في ٢ أكتوبر ، وبذا أخرج مركز العصبة ، فأسرع المجلس بتأليف لجنة وضعت تقريراً وافق عليه المجلس ، وأهم ما فيه خاتمته التي تقول : وانتهت أبحاث اللجنة باعتبار إيطاليا معتدية لأنها لجأت إلى الحرب مخالفة بذلك تعهداتها وفق المادة ( ١٢ ) من عهد عصبة الأمم . ومعنى هذا القرار تطبيق المادة ( ١٦ ) والجزاءات المنصوص عليها . لقد تحركت العصبة أخيراً وصممت أن تقف في وجه المعتدى . فكيف حدث هذا التطور ؟ وكيف أقدمت العصبة على هذه التجربة التي لا مثيل لها في تاريخها ؟ الجواب على هذه الأسئلة أن أطاع إيطاليا تمس المصالح البريطانية لأن الدكتاتور الإيطالي اختار المنطقة التي تمر فيها قناة السويس رقبة الإمبراطورية البريطانية وطريق الوصول إلى الأملاك في الشرق ، كما أن انفراد إيطاليا بامتلاك الحبشة خطر على السودان وعدن والبحر الأحمر . لهذا كله تحركت



بريطانيا وحركت العصبة معها ورحب العالم بهذه الخطوة أو دهش لها وخيل  
للبشاليين أن عصراً جديداً بزغ فجره ، وخيل كذلك للدول الصغرى أن أملها  
في « السلامة الاجتماعية » آن أن يتحقق إذ استنكرت انجلترا عمل إيطاليا على  
لسان السير صمويل هور في أكثر من مناسبة واحدة ، واستفسرت من  
فرنسا ودول البحر الأبيض عن موقفها إذا فكرت إيطاليا في الاعتداء على  
عضو في العصبة يعني الوفاء بالتزاماته ، وركزت الدولة البريطانية أسطولها في  
الأسكندرية ، وبعثت إليه في منتصف سبتمبر بامدادات ومعظم الأسطول  
المخصص لحماية الجزر البريطانية نفسها .

بدأت انجلترا توقع العقوبات واتخذت الخطوات لإصدار الأسلحة إلى  
الحبشة وحدها ، ومنع عقد القروض وقطع الاعتمادات لإيطاليا ، وتحريم  
إصدار المواد الأولية اللازمة للحرب إلى الدولة المعتدية ، ومع ذلك لم تشمل  
القائمة المواد التي تعد ضرورية للحرب . وتقرر اجتماع لجنة التنسيق التي  
شكلتها العصبة لبحث موضوع حظر إرسال زيت البترول لإيطاليا . ولكن  
تعرض الأمر للتأجيل من حين إلى آخر حتى دخل المارشال بادوليو وأديس أبابا  
( ٥ مايو ١٩٣٦ ) ، وصرح المستر إيدن في ١٨ يونيو أن العقوبات أخفقت  
بعد نجاح الحملة الإيطالية وأنه لم يبق للدول إلا أن تلجأ إلى الحرب وهو ما لم  
يفكر أحد فيه . وفي اليوم الأول من شهر يوليو أعلن إيدن نفسه للعصبة أن  
حكومته ترى الاستمرار في الجزاءات عملاً عديم الجدوى ، وقررت العصبة  
إهمالها في الرابع من الشهر عينه .

هذا أسدل الستار على مأساة الحبشة ومهزلة العصبة ، وأثبت النظام  
الجديد عجزه بشكل جلي واضح ، وتأيد فعلاً ألا حكم إلا للسيف فهو أصدق  
أنباء من عهد العصبة والمعاهدات كما يقول الواقعيون . أما كيف حدث هذا  
فهو ما سنوضحه والتفسير هنا نجده في أوروبا وليس في إفريقيا . ولنبداً بموقف  
فرنسا . فحكومة هذه الدولة رأت نفسها في موقف يدعو إلى الحيرة حيث

مزق المهر هتلر أحد فصول معاهدة فرساي ، وأعلن عودة التجنيد الاجباري ، واحتل منطقة الرين المجردة من السلاح فاجتمع مؤتمر سترزوا واستنكر هذا العمل وقرر تفاهم الدول المجتمعة بصدد المشا كل الأوربية . أدركت فرنسا أنها نجحت في تكوين جبهة من الدول الكبرى الثلاث لتحول دون النازي واستيلائهم على النمسا أو القيام بأعمال أخرى ، وبدأت نية ألمانيا في إعادة تسليحها بعد إخفاق مؤتمر خفض السلاح وهذا خطر تحسب له فرنسا أكبر حساب ، فكان من المستحيل عليها في هذه الحالة أن تقف موقفا حازما إزاء إيطاليا فتتهارجبهة سترزوا . إن أوروبا هي المجال الأعظم أهمية بالنسبة لفرنسا التي جعلها غموض السياسة البريطانية أو عدم انسجامها تسعى إلى التفاهم مع إيطاليا ، ونجح التفاهم على يد لا فال . فاغضب إيطاليا بلقي بالآخيرة ولا ريب في أحضان ألمانيا النازية ، وتعرض سلامة حدود فرنسا للخطر من الشرق والجنوب في الوقت الذي لم تحاول انجلترا فيه أن تعطي فرنسا التأكيدات الكافية والعهود القاطعة بشأن سلامة هذه الحدود . وما زاد في شكوك فرنسا أنه بعد الكتاب الأبيض الذي أصدرته انجلترا في يناير ١٩٣٥ بشأن عزمها على زيادة تسليحها إزاء تطورات الموقف الأوربي ، دخلت في مفاوضات مع ألمانيا انتهت بالاتفاق البحري بين الدولتين ، مما أحدث رد فعل شديد في فرنسا التي تم الاتفاق من وراء ظهرها .

ويبدو موقف الحكومة الفرنسية من سعيها مراراً إلى عرقلة مجلس العصبة من بحث موضوع النزاع الإيطالي الحبشي ، ولما اجتمعت لجنة التنسيق المكونة من ١٨ عضواً لبحث مشروع الحظر على البترول إلى إيطاليا استطاع لا فال حمل السفير البريطاني بباريس على تأجيل الاجتماع المحدد له ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٥ إلى ١٢ من الشهر التالي ، ثم أجل الموضوع عدة مرات برغم ماقررت لجنة الخبراء في ١٢ فبراير ١٩٣٦ من فائدة هذه العقوبة ، وفي ٢ مارس حصل المسير فلان دان على موافقة المستر إيدن بتأجيل النظر في الموضوع نفسه على أمل



التوسط بين الطرفين مع أن إيدن كان ميالاً إلى تطبيق عقوبة البترول . وهنا حدث احتلال ألمانيا لمنطقة الرين ، وتغير الموقف الدولي تماماً ، وأصبح من الأمور غير العملية إعادة المناقشة في الموضوع ، ولم يأت ٥ مايو حتى كانت العاصمة الحبشية في أيدي المعتدين .

أما الحكومة البريطانية فقد كان موقفها غير مستقر ، ففي ١١ سبتمبر سنة ١٩٣٥ ألقى السير صمويل هور في الجمعية العمومية للعصبة خطاباً حازماً قال فيه : يمكنني القول بالنيابة عن حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة . . . إن هذه الحكومة لن تقف وراء غيرها في صدد عزمها على تنفيذ الالتزامات التي يفرضها عليها العهد وذلك في حدود طاقتها . لقد كانت خطة حكومة صاحب الجلالة قائمة دائماً على الاخلاص الذي لا يتزحرج للعصبة وكل ما تمثله ، والحالة المعروضة أمامنا ليست استثناء ، بل هي على النقيض من ذلك استمرار لهذه القاعدة . . . إن العصبة تقف إلى جانب التزاماتها المحدودة الخاصة ، وإن حكومتى تقف إلى جانبها بشأن المحافظة الاجتماعية على العهد بكليته ، وبخاصة بصدد المقاومة الاجتماعية المنتظمة لكل أعمال الاعتداء التي تحدث بدون أى استفزاز . . . ولما أصدرت العصبة قرارها ضد إيطاليا ، وكان المستر إيدن يؤيد العقوبات تأييداً تاماً قوياً نجد السير صمويل هور يقول في مجلس العموم في جلسته بتاريخ ٥ ديسمبر ١٩٣٥ : ليست لدينا أية رغبة في إذلال إيطاليا أو إضعافها . إننا في الحقيقة شديدو الرغبة في أن نرى إيطاليا قوية مغنوية ومادياً واجتماعياً ، وقادرة على أن تسدى إلى العالم مساعدة قيمة . . . ليست لدينا أقل رغبة في التدخل في شؤون إيطاليا الداخلية ، بل نحن على أشد ما يكون رغبة أن نرى إيطاليا قوية تحكمها حكومة قوية مهما كان الشكل الذي يرغب فيه الشعب الإيطالي . . . فهذه النغمة الجديدة تتفق وإجراءات الحكومة البريطانية النافضة في تطبيق العقوبات بما استحق حكم الفيكونت روبرت سيسل ، مما يدعو إلى الأسف أن تطبيق العقوبات الاقتصادية بدأ

بطريقة عقيمة لا تتم عن الأمانة، (١).

فماذا كانت إذن سياسة الحكومة البريطانية ؟ إن الباحث في تاريخ تلك الأزمة والذي يريد أن يعرف كيف أخفقت التجربة العظمى التي قامت بها ، يستطيع أن يرى سياسة بريطانيا ذات مظاهر أربعة (٢) :

(١) فهي تحاول الاحتفاظ بعلاقاتها مع إيطاليا، ولذا أكدت في أكثر من مناسبة حسن نواياها إزاء تلك الدولة، ففي ٢٥ سبتمبر أرسل السير صمويل هور رسالة شخصية إلى السفير موسولينى يؤكد له أنه « راجب شخصياً في إزالة كل سوء تفاهم لا داعي له بين الدولتين » .

(٢) اتخاذ بعض الإجراءات التي رأتها ضرورة كتعبئة أسطولها في شرق البحر الأبيض المتوسط ، ومباحثاتها مع تركيا واليونان ويوغوسلافيا ، ويرجع السبب في اتخاذ هذه الإجراءات إلى الخوف من قيام إيطاليا بهجوم على مالطة ، وإلى ازدياد عدد القوات الإيطالية في ليبيا ، وإلى الحملة التي قامت بها الصحف الفاشية ضد إنجلترا ، حتى خيل للناس أن صداماً بين الدولتين وشيك الوقوع . ولو أن إنجلترا كانت جادة فعلاً لاستطاعت أن تغلق قناة السويس في وجه السفن الحربية والتجارية الإيطالية ، ولو فعلت ذلك لتحطم المشروع الإيطالي . ولا عبرة بما يقوله البعض من أن الأسطول البريطاني لم يكن مستعداً ، فتاريخ إنجلترا البحري ينفي مثل هذه التكهنات (٣) ، فضلاً عن الفارق الكبير بين الأسطولين من حيث العدد وكفاية الرجال . والذي نراه أن المسألة تتعلق بميدان آخر ، فلو اشتبكت إنجلترا في حرب مع إيطاليا ، فعنى هذا إضعاف مركزها في الشرق الأقصى ، وبذا يفسح المجال أمام اليابان ، وقد أوضحت

(١) A. Great Experiment, p. 270.

(٢) Political and Strategic Interests of the United Kingdom, p. 44.

(٣) بلغ ما أنفقته إنجلترا على البحرية ٥٦,٥٥٠,٠٠٠ جنيه ( ١٩٣٤ — ١٩٣٥ )

بينما لم يتعد الرقم ٤٢,٠٣٢,٠٠٠ جنيه ( ١٩١٣ — ١٩١٤ ) ومع هذا أعلنت إنجلترا أنها تدخل الحرب ضد ألمانيا دفاعاً عن بلجيكا :



الحرب الحالية أن انشغال الأسطول البريطاني في المحيط الأطلسي والبحر الأبيض كان الفرصة الذهبية التي مكنت اليابان من بسط سلطانها في جنوبي شرق آسيا. فتردد بريطانيا ليس السرفيه الخوف من إيطاليا بل الخوف من اليابان، وهنا تبدو أهمية عامل ابتعاد الولايات المتحدة، فلو كانت هذه الدولة متفاهمة مع بريطانيا لأمكن للأخيرة تركيز عملها في الميدان الإفريقي بينما تقوم الولايات المتحدة بنفس هذه المهمة في المحيط الهادي. وفضلاً عن هذا فقد كانت تطورات الموقف الدولي في أوروبا تنذر بالشرر. حقيقة لم تكن ألمانيا في سنتي ١٩٣٥، ١٩٣٦ مستعدة لخوض غمار حرب عالمية، ولكن الحكومة الانجليزية كانت ترى الوقاية خيراً من العلاج، ويبدو هذا من تصريح سير جون سيمون في ٢٣ يونيو ١٩٣٦ بمجلس العموم البريطاني « والموضوع هو أنه في وسط الموقف الحالي بأوروبا والاضطراب المحيط بنا في بلادنا أراي غير مستعد لأن أرى سفينة واحدة تغرق ولو في موقعة بحرية ناجحة في قضية استقلال الحبشة ». فكأن الحكومة البريطانية لا ترى في الحبشة أو العصبة أو السلامة الاجتماعية أمراً ذا أهمية إذا قيس بالاعتبارات الأخرى. وهكذا وضحت المسألة كلها التي انتهت بالشكل الذي رأيناه، إلا أنه لتغطية موقف إنجلترا تراها تشترك اشتراكاً ناقصاً في توقيع بعض العقوبات.

(٣) وتمشياً مع تلك الأهداف كلها واصلت السير على سياسة الوساطة بقصد تسوية الخلاف بين إيطاليا والحبشة بطريقة ودية، وحتى بعد قرار العصبة الصادر بشأن إيطاليا وتأيد خطبة العرش البريطانية له نجد هور أثناء عودته من جنيف يتوقف في باريس بعض الوقت، ويعقد مع المسيو لا فال اتفاقاً خلاصته تقسيم الحبشة ومحاولة إرضاء إيطاليا إلى أوسع حد، وأرسلت التعليمات إلى الوزير البريطاني المفوض في أدیس أبابا بالسعي جدياً كيما يوافق الإمبراطور، ولسوء الحظ نشرت الصحف الفرنسية مشروع الاتفاق فأثار ضجة وخاصة في إنجلترا حيث صرحت الوزارة أنها لم تعلم بالموضوع، وهو

اعتذار يخالف تقاليد السياسة البريطانية ، والأرجح أن الغرض منه كان نيل موافقة الحبشة على التقسيم وبذا تخرج إنجلترا من المأزق . وقد استقال سير صمويل هور إزاء ضغط الرأي العام . والغريب أن الوزارة لم تستقل تضامناً معه ، والأغرب أنه عاد إلى الوزارة بعد أشهر قلائل .

وإذا انتهت المسألة الحبشية لجأت إنجلترا إلى التقليد الأمريكي ورفضت الاعتراف بالموقف الجديد زهاء عامين ، ثم غيرت خطتها بما حمل المستر إيدن على الاستقالة ، وزاد الإذلال بحضور رئيس الوزارة نيقل تشمبرلن ووزير الخارجية لورد هاليفاكس مأدبة في روما ( يناير ١٩٣٩ ) ، حيث شربا نخب إمبراطور الحبشة الإيطالي ، (١) .

نعرض الآن لمسألة العقوبات الاقتصادية التي طبقتها العصبة ولو بطريقة عرجاء . والذي يدعو إلى الأسى ، وإن لم يثر الغرابة ، فشل أول تجربة من نوعها ضد دولة كبرى ، لأن العصبة أرادت تطبيق الجزاءات الاقتصادية على أساس أنها قائمة بذاتها وأهملت العقوبات العسكرية ، مع أن قراءة المادة ١٦ تبين أن الفقرة الثانية متممة للأولى وأنه في حالة تطبيق العقوبات يصبح من الضروري استخدام القوات المسلحة لحماية عهد العصبة ، لأن القوة الاقتصادية عاجزة إذا لم يكن السلاح الحربي على استعداد لتأييدها .

إن القوة لا تنجزاً ، وما الأسلحة الحربية والاقتصادية سوى أدوات مختلفة في يد القوة (٢) . فلو طبقت العقوبات كما يجب لكان من المنطق إعلان الحرب على المعتدى ، ومع هذا لم تأبه اليابان أو إيطاليا لاحتمال حدوث ذلك ، لأنهما يعلنان أن الإقدام على الحرب لأجل نظام دولي معناه توافر عناصر الثقة في نفوس كافة الدول . وثبت أمر آخر فلو فرض أن إيطاليا تحددت العصبة ونشبت الحرب ، فهل من المنظور وقوف كل الدول ضد المعتدى ؟ إن الحرب

Cecil (R.) : A Great Experiment, p. 279.

(١)

Carr (E. H.) : The Twenty Years' Crisis, pp. 151 — 152.

(٢)



تقلب التكهنات ، وهنا قد يتطور الأمر إلى حرب عامة وينقسم العالم إلى معسكرين ، وفق المصالح الذاتية لكل دولة . أما الدول الصغرى فكانت كمية مهمة لا تستشار بالقدر الواجب ، ولما رأت الدول الكبرى وبخاصة إنجلترا أن إيطاليا جادة ، أسرعحت إلى حليف محاولة نبيل تأييد الدول الصغيرة بالضرب على نعمة الوفاء بالعهود . أفلا يحق للدول الصغيرة أن ترى في تغير الأسلوب خدعة من جانب الدول الكبرى بقصد استغلالها ؟

وترتب على الفشل في المسألة الحبشية <sup>(١)</sup> سريان الاعتقاد بأن من الخفاقة الاعتماد على العصبة لحماية أعضائها ، وأخذت الدول الصغرى تكيف سياستها تبعاً لذلك فاتجهت بولنده نحو ألمانيا ، وسخطت إيطاليا فتقربت من ألمانيا ، ومالت المجر وبلغاريا شطر المحور ، وولت فرنسا وجهها شطر روسيا ، وعملت إنجلترا على زيادة قوتها . وبانتهاء مسألة الحبشة ختمت العصبة حياتها عملياً وإن قدر لها البقاء في عالم النظريات لتتلقى لطمات أشد وأقسى ، لأن الدول لم تعرف كيف تنسجم مع الأحوال المتغيرة ، ولم تؤمن إيماناً صادقاً بالعصبة .

---

(١) يقول Mac Gregor ليس من العدالة القول بأن أداة العصبة أخفقت ، وذلك لسبب بسيط وهو أنها منعت عمداً من العمل إلى أن صار أي عمل متأخراً . فالنيوزموسوليني لم يكن مستعداً في بداية سنة ١٩٣٥ لتحدى العالم وفي الوقت نفسه يتخذ الأهمية الغزو الحبشة إذ لم تكن استعداداته الحربية أو النفسية شعبة تسمح بذلك ، فضلاً عن هذا فقد كان أبعد من أن يكون حليفاً للهتلر ، بعد أن كان منذ أشهر قلائل يقرع السيف في سم برتر متخدداً التهديد الأتلي بالاستيلاء على النمسا . ويقول الكاتب نفسه إن النيوزموسوليني يقدم لنا الدليل على قوة العصبة وكفايتها وذلك بعدم رغبته الواضحة في مواجهتها .

## الفصل السادس عشر

### محاولات جديدة لصون السلام

انعدم الأمل عملياً في نجاح مشروع خفض السلاح ، وهنا تقدمت فرنسا في يونيو ١٩٣٤ باقتراح عقد ميثاق شرقي توقعه بولنده وروسيا وألمانيا وتشكوسلوفاكيا وفنلنده واستونيا ولاتفيا ولتوانيا ، وأساس الميثاق مجموعة من المعاهدات على نسق لوكارنو ، على أن تكون تحت ضمان فرنسا والروسيا. ولما أبلغ الاقتراح إلى ألمانيا لم ينل موافقتها ، لأنها لا تريد أن تعقد معاهدة معونة متبادلة مع روسيا ، وتأتي أن تدخل في ميثاق من هذا القبيل وهي لم تنل الاعتراف الدولي بحقها في التسليح أسوة بغيرها ، وفضلاً عن هذا فهي لا تستطيع أن تتصور ، في حالة الاعتداء عليها يوماً ، أن تدافع عن أراضيها القوات الروسية أو الفرنسية . وكان هذا الرد صدمة . وحدث في ٢٥ يولييه من العام نفسه أن حاول النازي قلب نظام الحكم في النمسا ، وقتل المستشار دلفوس ، ولكن المحاولة أخفقت إذ أعلن موسوليني عزمه على حماية استقلال النمسا بقوة السلاح ، وأرسل عدة فرق إيطالية إلى ممر برنر . غير أن الحادث ألقى ظلاً من الشك على نوايا ألمانيا ، وخلق جوّاً غير ملائم للمفاوضات الدائرة بشأن عقد الميثاق الشرقي . ولكن فرنسا لم تشأ إهمال الموضوع ، وأصدرت مع روسيا تصريحاً مشتركاً تعهدتا فيه بعدم الدخول في أية مفاوضات مع دول أخرى بما قد يعرقل نجاح الاقتراح الفرنسي ، وفي هذا التاريخ وقع حادث ولوال ، ونشب النزاع بين إيطاليا والحبشة ، وأخذ الموقف الأوروبي يتأثر تأثيراً عميقاً .

وفي ٣ فبراير ١٩٣٥ أصدرت الحكومتان البريطانية والفرنسية تصريحاً



مشتركا أعلنتا فيه أن غرضهما تنحية السلام العالمى بتوثيق عرى التعاون الأوروبى وبالطرق الودية ، تمشيا مع روح العصبة ، ثم أشار التصريح إلى ترحيب الدولة البريطانية بالتفاهم الذى تم بين فرنسا وإيطاليا ، وإلى ضرورة اشتراكها فى أية مشاورات دولية إذا ما تعرض استقلال النمسا للخطر ، وأكد التصريح أن ألمانيا ليس لها الحق بمفردها فى تعديل شروط معاهدات الصلح ، ثم عُرض اقتراح جديد بعقد ميثاق جوى بين إنجلترا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا ، ويدل هذا الاقتراح على أن إنجلترا أصبحت قلقة على سلامتها إزاء هجوم جوى من ألمانيا . وقد يبدو المشروع تعاونيا فى ظاهره ، ولكن أساسه الفعلى سوء ظن دول أربع بألمانيا ، وكان من المستحيل إخفاء الحقيقة فى أن الميثاق مخالفة من هذه الدول الأربع ضد الطرف الخامس فى المعاهدة . رحبت ألمانيا بالاقتراح ، ولكنها أعلنت أنها تفضل تبادل وجهات النظر مع الحكومة البريطانية . فسافر سير جون سيمون إلى برلين ( ٢٥ مارس ) حيث عرف رأى الحكومة الألمانية ، فهى ترحب بالميثاق الجوى ولكنها تأبى العودة إلى العصبة فى مركز دول الأخرى ، وذكرت مثالا لذلك مسألة المستعمرات التى نزعت منها . أما عن الميثاق الشرقى فألمانيا راغبة عنه لأنها لا تريد الارتباط على أساس المعونة المتبادلة ، وتفضل عقد سلسلة من معاهدات عدم الاعتداء والتحكيم والتوفيق ، على أن ينص فيها على تبادل المشورة فى حالة التهديد بالاعتداء وعلى منع المساعدة عن المعتدى .

وقبل زيارة سير جون سيمون بأيام قلائل ( ١٦ مارس ١٩٣٥ ) وقع حادث على مبلغ عظيم من الأهمية إذ نقضت ألمانيا المواد العسكرية فى معاهدة فرساي وأعادت التجنيد الإجبارى ، فأثارت بعملها الخوف والغضب فى الدول الأوربية التى يعنىها الأمر ، واتخذ دليلا على تصميم هتلر على تمزيق معاهدة فرساي بعمل من جانب واحد .

ولهذا عقد مؤتمر ستريزا فى أبريل ١٩٣٥ من بريطانيا العظمى وفرنسا

وإيطاليا ، ثم أصدر رؤساء الحكومات الثلاث تصريحاً مشتركاً جاء فيه وأن الدول الثلاث ، وهدف سياستها المحافظة الاجتماعية على السلام في نطاق عصبة الأمم ، تجد نفسها على اتفاق تام في مقاومتها بكافة الوسائل العملية أى نقض للمعاهدات من طرف واحد ، مما قد يعرض سلام أوروبا للخطر ، وستعمل بتعاون ودي وثيق لتحقيق هذا الغرض . وتلا المؤتمر انعقاد مجلس العصبة في اجتماع خاص اتهمت فيه ألمانيا بخرق معاهدة فرساي ، وهذا كل ما عملته الدول الثلاث ! وهذه التصريحات والقرارات ، وهي غير ذات طابع إيجابي ، لم يكن لها من نتيجة سوى إظهار عجز العصبة عن مقاومة أى لون من ألوان الاعتداء ، وعدم اتفاق الدول على سياسة عملية مشتركة لاحترام المعاهدات وإثارة السخط في ألمانيا على الدول وبخاصة فرنسا . وما كان من المنتظر من الدول أن تفعل غير ذلك في الوقت الذي ترى واحدة منها وهي إيطاليا تعد العدة لنقض معاهدة عقدها برضاها ، وتجمع الجيوش والمعدات للقضاء على زميلة لها في عصبة الأمم ، وهي الحبشة .

لم يمض شهر على ستريزا حتى وقع التحالف بين فرنسا والروسيا (٢ مايو) ، وكذلك عقدت روسيا تحالفاً على نمطه مع تشيكوسلوفاكيا ، وأصبح من الواضح أن هذه المحالفات والاتفاقات ستحل محل عصبة الأمم في المحافظة على السلام والحد من تطرف سياسة ألمانيا الخارجية . لقد أخفقت فرنسا في إقرار مشروع السلامة المتبادلة ، ورأت العصبة عاجزة عن إيقاف ألمانيا عند حدها ومنعها عن نقض المعاهدات ، فقررت العودة إلى سياسة المحالفات العسكرية الدفاعية ، وأعادت الاتفاق القديم مع روسيا ، وبدأ عصر انقسام أوروبا إلى معسكرين ، وتمهد الطريق لصراع مسلح جديد .

في اليوم التالي لتوقيع المحالفة الفرنسية الروسية تقابل السير جون سيمون مع السفير الألماني بلندن ، وتحدثا عن الميثاق الجوي ، وأبدى السفير أسفه لتأجيله . كما أُلح بأن تقوم الحكومة الألمانية بوضع مشروع مفصل لميثاق



عدم اعتداء بين الدول التي يهملها الأمر . ولما استؤنف الحديث بعد أسبوع صرح السفير الألماني أن حكومته لا تستطيع أن ترسل مشروعاً للبشاق المقترح ، لأنها تعد التحالف الفرنسي الروسي موجهاً ضدها ، كما أنها معنية بدراسته لترى مبلغ انطباقه على معاهدات لوكارنو .

وفي ٢١ مايو ١٩٣٥ ألقى هتلر خطاباً على جانب كبير من الأهمية ، أعلن فيه المبادئ التالية التي تعد أهداف السياسة الألمانية كوسيلة للحفاظ على السلام الأوربي بين دول على قدم المساواة :

- ( ١ ) ترفض الحكومة الألمانية قرار جنيف ، وتتهم الدول المنتصرة بنقض معاهدة فرساي بسبب عدم قيامها بنزع سلاحها ، والمعاهدة تقسم الدول إلى منتصرة ومغلوبة ، بينما يجب قيام العصبة على أساس المساواة بين الأعضاء . ( ٢ ) ستحترم الحكومة الألمانية المظاهر الأخرى في المعاهدة بما في ذلك ما يتعلق بالتسويات الإقليمية ، ولن تلجأ إلا إلى الوسائل السلمية لإعادة النظر فيها كلها إذا ذلك ضرورياً في المستقبل . ( ٣ ) لن توقع الحكومة الألمانية أية معاهدة لا يمكن تنفيذها ، ولكنها ستلتزم بأية معاهدة وقعت عليها ، أو الحكومات التي سبقتها ، عن رضا . وعلى الخصوص ستحافظ ألمانيا على معاهدة لوكارنو إذا تقيدت الدول بها . ( ٤ ) ستشترك الحكومة الألمانية في نظام التعاون الإجماعي في أوروبا ، ولكنها ترى إفساح المجال لإعادة النظر في المعاهدات . ( ٥ ) لا يمكن تحقيق التعاون الأوربي في أحوال أمليت على طرف ، وترى إمكان الوصول إلى التعاون تدريجياً على ألا تكون هناك مطالب بعيدة التحقيق . ( ٦ ) استعداد ألمانيا لعقد ميثاق عدم اعتداء مع جيرانها ، كما تعمل على حصر النزاع إذا فعل الغير مثل ذلك . ( ٧ ) الموافقة على اتفاق جوى يكمل ميثاق لوكارنو . ( ٨ ) أعلنت ألمانيا قوة جيشها ، وهي على استعداد لحفض سلاحها إلى الحد الذي تقف عنده الدول الأخرى . وهي تقبل المساواة الجوية مع الدول العظمى الغربية ، وستحدد أسطولها البحري بنسبة ٣٥٪ من أسطول

انجلترا وبذا تكون أقل من فرنسا بمقدار  $\frac{1}{5}$  ، وهي لا تنوى الدخول في منافسة بحرية لأنها تدرك الأهمية الحيوية للقوة البحرية بالنسبة إلى بريطانيا العظمى . ( ٩ ) استعداد الحكومة الألمانية للاشتراك بطريقة فعالة في الجهود التي تبذل لتحديد السلاح . ( ١٠ ) تعتقد الحكومة الألمانية أن محاولات التهديم تفشل إذالم يقيد تسميم الرأي العام . ( ١١ ) استعداد ألمانيا للوفاقية على التنظيمات الدولية التي تمنع بطريقة فعالة التدخل من الخارج في شؤون الدول الأخرى ، وكانت إشارة هتلر إلى الناحية البحرية ذات مغزى فإن إنجلترا التي رأت الأزمة الحثيئة ، وشاهدت التقارب بين فرنسا وإيطاليا ، خشيت أن يؤثر اتفاقهما على سيادتها البحرية في البحر الأبيض المتوسط ، ولذا قامت بمفردها في يونيو ١٩٣٥ بالموافقة على نقض ألمانيا للشروط البحرية في معاهدة فرساي بشرط تعهد الدولة الأخيرة ألا تزيد بحريتها عن نسبة ٣٥ ٪ من البحرية البريطانية . وهذا التصرف من جانب إنجلترا أغضب فرنسا ، وأثار مخاوفها ، وحال دون التعاون مع إنجلترا ، وزادها قربا من إيطاليا ، كما كان فيه تشجيع كبير لألمانيا .

غير أن إنجلترا لم تهمل مشروع الميثاق الجوي ، وأحيا المسترليندن المفاوضات في نهاية ١٩٣٥ ، فأصرت ألمانيا على عدم فائدة مواصلتها مادام النزاع بين إيطاليا والحبيشة قائما . تطور الخلاف بين إيطاليا والعصبة ، وبدأ على المقاومة الحبيشة بوادر الانهيار ، وأخفقت العصبة في حماية الضعيف . وهنا حدث أمر هام وهو تصديق مجلس النواب الفرنسي على الميثاق مع روسيا ( ٢٧ فبراير ١٩٣٦ ) ، ولجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ ( ٤ مارس ) . وفي ٧ مارس أعلنت ألمانيا عدم تقيدها بمواثيق لوكارنو ، لأنها ترى في الميثاق الفرنسي الروسي وفي المحالفة بين روسيا وتشكوسلوفاكيا ، سلاحا موجهها ضدها ، وأنها لهذه الأسباب قد اعتزمت استعادة سيادتها السكاملة على أراضي الرين ، وأنها أرسلت قواتها إلى المنطقة المجردة من السلام . وحتى لا يساء تأويل عمل



ألمانيا وهو ذو صبغة دفاعية بحتة ، ويظن أنه تحول عن رغبتها في السلام ، فإنها على استعداد للسائل التالية : - ( ١ ) الدخول في الحال في مفاوضات مع فرنسا وبلجيكا لإنشاء منطقة مجردة من السلاح على الجانبين . ( ٢ ) عقد ميثاق عدم اعتداء بين ألمانيا وفرنسا وبلجيكا لمدة ٢٥ سنة لضمان قدسية الحدود في الغرب . ( ٣ ) دعوة إنجلترا وإيطاليا لتشغلا مركز الضامن للميثاق . ( ٤ ) قبول هولنده في هذا النظام إذا أرادت . ( ٥ ) عقد ميثاق جوى بين الدول الغربية . ( ٦ ) عقد موثيق عدم اعتداء مع جيران ألمانيا في الشرق على نسق الميثاق المعقود مع هولنده . ونظراً لأن حكومة لتوانيا صححت خطتها إزاء إقليم بل إلى حد ما ، فالحكومة الألمانية تسحب سابق اعتراضها على عقد ميثاق عدم اعتداء مع لتوانيا على شرط التنفيذ الصحيح لاستقلال بل الداني . ( ٧ ) أما وقد حصلت ألمانيا على المساواة في الحقوق ، واستعادت سيادتها الكاملة على جميع أراضي الرنخ . فالحكومة الألمانية تعتبر السبب الذي من أجله انسحبت من العصبة قد زال ، وهي على استعداد للعودة إليها ممرية عن أملها ، بعد انقضاء فترة معقولة من الزمن ؛ في إمكان توضيح مسألة المساواة في الحقوق الاستعمارية وفصل ميثاق العصبة عن معاهدة فرساي ، وذلك بطريق المفاوضات الودية .

أما دول لوكارنو الأخرى فقد أعلنت أنها تعد ألمانيا قد خرقت معاهدات فرساي ولوكارنو ، وأنه لم يحدث ما يحرر إحدى الدول الموقفة على المعاهدة الأخيرة من التزاماتها أو ضماناتها . ثم طلبت إلى ألمانيا أن تعرض على محكمة العدل الدولية الدائمة ما تراه من تعارض الميثاق الفرنسي الروسي مع اتفاقات لوكارنو .

وقد كان إنكار ألمانيا لموئيق لوكارنو ذا نتائج واضحة : إذ هدم نظام السلامة في غرب أوربا ، وحرمت فرنسا وبلجيكا من أى نظام يضمن سلامتها إزاء الاعتداء من جانب ألمانيا في المستقبل ، وضاع أمل إنجلترا في

ضمان سلامة بلادها بعقد ميثاق جوى لإكمال سلسلة لوكارنو، وكذلك تعديل الموقف من الناحية العسكرية لأن إقامة خط من الحصون على حدود ألمانيا الغربية معناه فصل أوروبا عن شرقها وأصبح من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، أن تقدم فرنسا أية مساعدة لإحدى دول شرق القارة إذا تعرضت الأخيرة للاعتداء الألماني. أما الأثر النفساني فكان قوياً إذ زاد من روح الشك في نوايا الريح بعد أن نقصت عهدين في ظرف عام واحد، وظهر أن السياسة الألمانية تحولت من موقف الدفاع إلى الهجوم.

رأى الرى العام البريطانى في إنكار ألمانيا لمعاهدة وقفها بملء حريتها، وعودتها إلى التسليح الواسع النطاق، نذيراً خطيراً بما قد يتمخض عنه المستقبل. فأعلن المستر إيدن في ٩ مارس أن بلاده ستقدم المساعدة لفرنسا أو بلجيكا إذا تعرضت إحدهما للاعتداء. ثم تقرر بدء مفاوضات عسكرية في لندن (١٥ أبريل) بين هيئات أركان حرب الدول الثلاث، وجدد المستر إيدن ضمان انجلترا للدولتين بعد أن أخفقت المفاوضات مع ألمانيا بشأن عقد ميثاق جديد على نسق لوكارنو، وفي ٤ ديسمبر صرح المسيو دلبوس الفرنسي أن بلاده تقدم الضمان المتبادل لإزاء بريطانيا العظمى. وحتى لا يساء تأويل هذه التصريحات أكد المستر إيدن أنها لا تدل على تحول جديد في السياسة المتبعة أو اتجاه جديد نحو إنشاء الكتلة الدولية. غير أن الأقوال التي برر الساسة أعمالهم بها لم تسكن لتخدع أحداً، فقد بدأ التقارب بين ألمانيا وإيطاليا بسبب موقف انجلترا وعصبة الأمم من الدولة الأخيرة أثناء الأزمة الحبشية، وتحالفت فرنسا وروسيا الشيوعية بميثاق موجه في الواقع إلى ألمانيا، وضمنت انجلترا على لسان المسؤولين من رجالها سلامة أراضي فرنسا وبلجيكا.

الواقع أن النظام الدولي الجديد الذي عقد العالم عليه الآمال الكبار أخذ ينهار بسرعة، وأصبح نظام السلامة لا وجود له، وخاصة بعد انحلال ميثاق لوكارنو، وبدأت سياسة المحالفات العسكرية في الاستقرار.



وليس في الاستطاعة القاء اللوم على دولة بالذات . فلا شك أن فرنسا كانت محقة في خوفها على مستقبلها إزاء قوة ألمانيا الآخذة في النمو، ولا يمكنها أن تظمن إلى العصبية بعد أحداث النزاع الإيطالي الحبشي . ولا شك أن إنجلترا محقة كذلك في قلقها بعد ما قامت به إيطاليا وألمانيا من أعمال الاعتداء ونقض المعاهدات ، وعنايتهما الكبرى بالنسح . ولا ريب أن إنجلترا وفرنسا وقفنا موقفاً لا يحسدان أو يحمدان عليه أثناء الأزمة الحبشية وكانت السبب الأكبر في إخفاق عصبة الأمم ، أو بمعنى أصح في منعها من معالجة الأزمة من بادئ الأمر بما يتفق وروح العهد والتزاماته ، وهما كذلك يتحملان مسؤولية أخرى ، وذلك أن نقض ألمانيا للمعاهدات كان إما عملاً له ما يبرره وإما إجراء عدوانياً . فإن كان الرأي الأول كان واجب الدولتين مواجهة الأحوال بصراحة ودعوة ألمانيا إلى مؤتمر لإعادة النظر في معاهدة فرساي ، وإن صح الأمر الثاني كان من الأمثل إتخاذ موقف شديد الحزم لما تبينت نوايا ألمانيا من بادئ الأمر . ولكنهما اكتفتا بالتصريحات والاجتماعات التي لم تخدع أحداً مطلقاً ، ولا يمكننا أن نقول إنهما كانتا خالصة النية . ومن جهة أخرى كان لألمانيا مطالب متنوعة ناشئة عن هزيمتها في الحرب العالمية الأولى وتسمى إلى تحقيقها إما بالطرق الودية وإما بسياسة الأمر الواقع ، ولما رأت موقف دول فرساي منها فضلت الحل الثاني . ومع هذا فقد عرضت مشروعاً لتحقيق السلام في أوروبا . وتمتاز المقترحات الألمانية بالوضوح والجلالة والطابع الإنساني ، كما أنها تشرح وجهة نظر ألمانيا شرحاً وافياً .

أكدت الحكومة الألمانية رغبتها الأكيدة ، بالنيابة عن الشعب الألماني ، في التعاون في إيجاد حسن التفاهم بين الشعوب الأوروبية بما يهون السلام على أساس احتفاظ ألمانيا بحريتها واستقلالها وحقها في المساواة ، لأن هذا في نظرها الشرط الأساسي لأي تعاون دولي عملي ، ثم أخذت الحكومة الألمانية في سرد مقترحاتها : (١) عقد ميثاق عدم اعتداء مدته ٢٥ عاماً بين ألمانيا من

جهة وفرنسا وبلجيكا من جهة أخرى ، وتوقع إيطاليا وانجلترا عليه بصفتها ضامتين . (٢) تكملته بميثاق جوى . (٣) تعهد ألمانيا وفرنسا بمنع ما يسم عقول الناشئة أو يفسد علاقات الدولتين ، كما تعهدان بإقامة لجنة مشتركة في جنيف لمراقبة تنفيذ ذلك ، ورفع أى شكوى في هذا الصدد إلى الحكومتين . (٤) إجراء استفتاء للشعبين الفرنسى والألماني بصدد الميثاق . (٥) تدعو ألمانيا الدول التى على حدودها الشمالية الشرقية والجنوبية الشرقية إلى عقد موثيق عدم اعتداء ، (٦) تعرب الحكومة الألمانية عن استعدادها للدخول في العصبة في الحال أو بعد عقد هذه الاتفاقات ، على أنه في خلال مدة معقولة من الزمن ، وبطريق المفاوضات الودية ، يمكن النظر في مسألة المساواة الاستعمارية ، وفي فصل عهد العصبة عن معاهدة فرساي . (٧) إنشاء محكمة تحكيم دولية يكون من اختصاصها مراعاة ما يعقد من الاتفاقات ، وتكون قراراتها ملزمة لجميع الأطراف الموقعة . (٨) بعد إتمام هذا العمل العظيم لإقرار السلام ترى الحكومة الألمانية من الضروري عمل المحاولات العملية لوقف المنافسة غير المحدودة في التسليح . (٩) تنظيم الحرب بقصد حماية غير المحاربين والجرحى . (١٠) تحريم إلقاء القنابل الغازية أو المحرقة ، وإلقاء القنابل من أى نوع على المناطق المفتوحة التى في خارج دائرة خطوط القتال ، وإلغاء وتحريم صنع الدبابات من النوع الثقيل ، وكذلك بعمم الأمر الأخير على المدفعية الثقيلة . (١١) تبدى الحكومة الألمانية استعدادها ، بعد إتمام المعاهدات السياسية ، في تبادل وجهات النظر مع الدول الأخرى بما يؤدي إلى تحسين الأحوال الاقتصادية في أوروبا ، وفي العالم أجمع .

أثارت المقترحات اهتماماً كبيراً ووصفها المستر إيدن في جلسة ٣ أبريل بمجلس العموم بأنها جديدة بالدروس ، وقالت التيمس في افتتاحية العدد الصادر في ٢ أبريل إن المقترحات تدعو إلى مناقشتها ، وصرح اللورد هاليفاكس في مجلس اللوردات (٨ أبريل) أن الحكومة البريطانية تدرك أهمية المقترحات



الألمانية . أما الحكومة الفرنسية فأصدرت ما يعد تعليقاً على المقترحات الألمانية ومشروعاً فرنسياً يقابلها ، ولكن لا يزيد عن كونه مقال عن قدسية المعاهدات ، وأهمية السلامة الاجتماعية ، وضرورة إنشاء قوة عسكرية دولية . فكان عملها مشطاً للآمال ، وفي ٦ مايو أرسل المستر إيدن إلى برلين يستفسر عن بعض النقاط الواردة في المشروع الألماني ، غير أن الأسئلة البريطانية تحمل طابع الارتياب في السيادة الألمانية فلم ترسل الحكومة الألمانية رداً على ذلك . وفي يولييه اقترحت الحكومة البلجيكية عقد مؤتمر من دول لوكارنو ( بخلاف ألمانيا ) ، فرفضت الحكومة الإيطالية الحضور بحجة وجود التزامات معينة بشأن البحر الأبيض المتوسط ، وأصررت على ضرورة دعوة ألمانيا إلى المؤتمر . وهذا الرد يعد نهاية الجبهة التي تكونت في مؤتمر ستريزا أو بداية التقارب بين ألمانيا وإيطاليا . وفي ٢٣ يولييه اجتمع بلندن ممثلو دول لوكارنو ( عدا ألمانيا وإيطاليا ) ، وقرروا عمل الترتيب اللازم لعقد مؤتمر من الدول الخمس في أقرب وقت مستطاع ، وأرسلت دعوات رسمية إلى ألمانيا وإيطاليا ، ولكن نشوب الحرب الأهلية في أسبانيا قضى على أى احتمال في عقد المؤتمر .

## الفصل السابع عشر

### نحو الهاوية

#### أو عهد الفوضى الدولية

أخفقت المحاولات لخفض السلاح وتحقيق السلامة . وبدأت صعوبة إعادة النظر في المعاهدات بالوسائل السلمية ، وزالت الثقة من النفوس ، وتداخلت العوامل السيكولوجية والسياسية والاقتصادية ، فأحدثت جواً من التوتر الشديد في العلاقات الدولية ، وانقسمت الدول إلى معسكرات وظهرت علامات الخطر في الأفق السياسي ، وصار حديث الحرب القادمة على كل لسان ، وأصبح نشوبها أمراً لا يحتمل الريب وإن صعب تحديد الميعاد . وتوالى الأحداث ، وبرز عامل القوة ، وأصبحت له الغلبة في تصرفات الدول ، وأخذ الجميع بأسباب الاستعداد ، وانتشر التهديد بامتشاق الحسام أَمْلاً في نيل الأرباح وجر المغنم وإن حاولت كل دولة إخفاء نواياها الحقيقية تحت ستار العبارات السلمية والتصريحات السياسية ، وأخذ الناس يقسمون : إلى أى طريق نحن مسوقون ؟ ومن الشهر تلو الشهر ، والعام في إثر العام ، وأصبح عقد المواثيق ثم نقضها من الأمور الشائعة ، وصعب الاطمئنان إلى وعود الساسة وعهود القادة . وإذا كمل الاستعداد ، وتباً للجو ، وتجمعت المواد المتفجرة ، حدث الانفجار الهائل للمرة الثانية ولما ينتصف القرن العشرين ، كأنما كتب على الإنسانية أن تظهر من الأدراج والأطماع عن طريق الآلام والدماء .

#### الحرب الأهلية في أسبانيا

انزوى بريمور دي ريفيرا عن الحياة العامة في يناير ١٩٣٠ ، وأعاد خلفه



النظام الديمقراطي . وفي الانتخابات المحلية لعام ١٩٣١ أحرز الجمهوريون أغلبية ساحقة ، وهدد رئيسهم زامورا بالثورة إن لم يتنازل الفونسو الثالث عشر عن العرش ، ففر الملك من البلاد ، وأعلن زامورا الجمهورية ، وألف حكومة مؤقتة برياسته ، وأمر بإجراء الانتخابات للبرلمان ( يونيو ١٩٣١ ) . فأسفرت عن نجاح كبير للحزب الجمهوري . وأصدر البرلمان في ديسمبر إجراءات حاسمة ، منها فصل الكنيسة عن الدولة ، وامتلاك الأخيرة لأموالها الأولى . وفي العام التالي منحت قطلونيا الحكم الذاتي ، وطبق ذلك أيضاً على إقليم الباسك ومقاطعة غاليسيا ، ثم أمر البرلمان كذلك بالاستيلاء على أراضي النبلاء . واتخذ إجراءات شديدة ضد الكنيسة وجماعة الجزويت . غير أن هذه السياسة العدائية ضد الكنيسة أثارت الكاثوليك المخلصين في البلاد ، فأمر رئيس الجمهورية بانتخابات جديدة في نوفمبر ١٩٣٢ في ظل قانون الانتخابات العام ، فأسفرت عن أغلبية من الجمهوريين المعتدلين ، وهرعة الراديكاليين والاشتراكيين . وهنا حاول الشيوعيون عرقلة الحكومة وبدأوا عصراً من الإرهاب ، وحاولوا بالقيام بإضراب عام تغلّت عليه السلطات ، وأثاروا فتنة دنيوية لم يقدر لها النجاح إزاء الشدة التي أبدتها الحكومة حتى نشر منها بعض أنصارها .

تألفت لجنة ، اللجنة الوطنية ، من الراديكاليين والاشتراكيين والشيوعيين ، وزاد عدد ممثليهم في انتخابات فبراير ١٩٣٦ ، وحل مانويل أراغونا في رئاسة الجمهورية ، وبجرت الحكومة عن منع حلفائها من الموضوعين والشيوعيين عن أعمال العنف كحرق الكنائس والأديرة ، وأخذت البلاد تسير قسماً وسراعاً نحو الموضي العامة . ولجأة نزل الجنرال فرانكو ( ١٩ يوليو ١٩٣٦ ) في صيف فادس بفوائده من المغاربة ، ودعا أحزاب اليمين إلى الثورة ، فتمحار إليه معظم رجال الجيش والبحرية ، وانتشرت الثورة في جنوبي غرب أسبانيا . وفي سبتمبر أنشأ فرانكو حكومة مؤقتة في سلامانكا ، وهكذا بدأت الحرب

الأهلية ، ولكنها تحولت سريعاً إلى ميدان تتقاتل فيه ألمانيا وإيطاليا من جهة وروسيا وفرنسا من جهة أخرى ، وأصبحت البلاد غارقة في بحر من الدماء بفضل الأطماع الدولية .

كانت إيطاليا وألمانيا تريان من صالحهما مساعدة فرانكو حتى تكتسبا سمعة دولية ، وتحاربا الشيوعية ، وتقيا حكومة موالية في هذا الجانب من أوروبا ، وتزيذا من تهديد فرنسا وإنجلترا . أما بريطانيا العظمى فتري في قيام حكومة فاشية في أسبانيا وموالية أو حليفة لألمانيا وإيطاليا خطراً على مركزها في القسم الغربي من البحر الأبيض المتوسط . أما فرنسا فتعتبر انتصار فرانكو نجاحاً لسياسة التطويق التي ترمي إليها ألمانيا . كما أن أسبانيا المعادية تهدد مواصلاتها مع شمال إفريقيا التي تمدّها بالقوات في زمن الحرب . هذه هي العوامل التي رادت من تعقيد الموقف في أسبانيا عند نشوب الحرب الأهلية . غير أن أكبر الخطر كان في التقاء المتطوعين الأوربيين في ميدان قتال واحد بما يزيد في توتر الموقف الدولي ، وقد ينتهي بتحول حادث أسبانيا إلى حرب أوربية عامة ، ذلك أن المساعدات تدفقت على الطرفين المتحاربين من جانب إيطاليا وألمانيا وروسيا . وفي أول أغسطس ١٩٣٦ ابتدعت فرنسا سياسة عدم التدخل ، وطلبت إلى الدول الكبرى أن تسير على ضوء هذه السياسة ، فأعلنت إنجلترا موافقتها التامة وحذت حذوها الدول الأخرى ، واجتمعت لجنة عدم التدخل بلندن في ٦ سبتمبر ١٩٣٦ . ويلاحظ أن هذه الخطة الجديدة أتفق عليها خارج عصبة الأمم ولم يكن هذا مستغرباً ، إذ يبدو أن الدول فقدت ثقتها في تلك المنشأة الدولية . وقد دافع الساسة عن ذلك بحجة أن ألمانيا ليست في العصبة ، وأن إيطاليا قطعت صلتها فعلاً . وهذا ولا شك تفسير غريب لعهد العصبة .

استمرت الامدادات تدفق على الطرفين في أسبانيا ، وبخاصة من جانب ألمانيا وإيطاليا ، وفي ١٨ نوفمبر اعترفت الدولتان بحكومة فرانكو الثائرة .



وأخيراً اتفقت لجنة عدم التدخل على نظام من الرقابة البحرية، وعلى الحدود بين أسبانيا والبرتغال على أن يبدأ تنفيذ هذا النظام في أبريل ١٩٣٧. غير أن الأحداث كانت تتوالى بسرعة، ففي ٢٩ مايو ضربت طائرات الحكومة الأسبانية البارجة الألمانية دوتشلاندر، فما كان من السفن الحربية الألمانية إلا أن ضربت ثغر ألميرا، وانسحبت ألمانيا وإيطاليا من مشروع الرقابة البحرية ولجنة عدم التدخل إلى أن تعطى الضمانات بشأن عدم تكرار هذه الاعتداءات. ودارت مفاوضات بين الدول الأربع انتهت بالاتفاق على أنه في حالة اعتداء محائل يحوز للدولة المعتدى عليها أن تقوم بعمل منفرد بقصد الدفاع عن النفس في الحال، ثم تتشاور الدول بشأن عمل مشترك، فإن أخفق ذلك فلهذه الدولة أن تتخذ ما تراه لازماً من الإجراءات بحيث لا تكون الدول الأخرى مسئولة. وعلى أثر هذا الاتفاق عادت الدولتان إلى مركزهما السابق. وفي ١٩ يونيو شكت الحكومة الألمانية من حدوث هجمات من جانب زوارق الطوربيد على الطراد ليبزج، وطلبت قيام الدول بعمل مشترك، فأصرت الحكومتان الإنجليزية والفرنسية على ضرورة فحص الموضوع قبل اتخاذ أى إجراء، فرفضت ألمانيا مطالبة القيام بمظاهرة بحرية مشتركة أمام فالنسيا. ولما لم توافق إنجلترا وفرنسا على هذا الطلب انسحبت ألمانيا وإيطاليا نهائياً من مشروع الرقابة البحرية وإن ظلتا عضوين في لجنة عدم التدخل.

أصبح عمل اللجنة عبثاً في الواقع أمام الحقائق العملية وازدياد آمال فرانكو في الانتصار، وأعلنت الحكومة البريطانية (٤ نوفمبر ١٩٣٧) أنها دخلت في مفاوضات بقصد تبادل الممثلين مع سلطات الثوار لأجل حماية الرعايا البريطانيين والتجارة والأموال البريطانية المستثمرة في المناجم بأسبانيا. وتم الاتفاق على تبادل الممثلين في ١١ نوفمبر مع التصريح بأن هذا ليس اعترافاً دبلوماسياً بالثوار، وتلا ذلك تعيين سير روبرت هو دجسون مندوباً لبريطانيا العظمى، ودوق ألبا لحكومة فرانكو.

استمرت انتصارات فرانكو في عامي ١٩٣٧، ١٩٣٨ وفي أوائل سنة ١٩٣٩ غزا فرانكو قتلونيا بما فيها برشلونه الكبيرة الأهمية، فوقع الاضطراب في صفوف أنصار الجبهة الوطنية، ولم ينته مارس حتى سلمت مدريد وغيرها من المدن الباقية إلى الجنرال فرانكو بلا قيد ولا شرط. ولاشك أن نجاحه كان انتصاراً للبادئ الفاشية، ولسياسة دول المحور.

### المعسكر الديكتاتوري

لاحظنا كيف باعدت الأزمة الحبشية بين إيطاليا والدولتين الغربيتين، وقربت بين هذه الدولة وألمانيا، وزاد التفاهم بسبب الحرب الأهلية الأسبانية ونتيجة لتطابق مصالحهما من حيث الرغبة في إعادة النظر في المعاهدات، ومحاولة ألمانيا السيطرة السياسية والاقتصادية في أوروبا الوسطى والشرقية، وأطاع إيطاليا في تعديل الموقف في البحر الأبيض المتوسط تعديلاً يحقق بعض أهدافها. وكذلك اليابان كانت تسعى إلى أن يستقر نفوذها في شرق آسيا. وأخيراً فقد وفق العداء للشيعوية والاشك في روسيا السوفياتية بين الدول الثلاث، ومهد لإقامة معسكر دولي يضمها. ففي أول نوفمبر ١٩٣٦ أعلن السنيور موسوليني بميلان ظهور محور روما — برلين، وفي ٢٥ من الشهر نفسه وقعت ألمانيا واليابان الميثاق ضد الكومنترن أي الشيوعية الروسية وانحازت إليه إيطاليا في العام التالي (٦ نوفمبر ١٩٣٧) أثناء زيارة رسمية قام بها السنيور موسوليني لعاصمة ألمانيا، وتلا ذلك بقليل (١٢ ديسمبر) انسحاب إيطاليا من عصبة الأمم، والتصريح الرسمي الألماني بأن تأثير العصبة في الشؤون الدولية كان تأثيراً سيئاً، وأن ألمانيا لن تفكر ثانية في العودة إليها.

إزاء هذا التحالف الفعلي بين الدول الديكتاتورية الثلاث نجد التحالف الذي يرتبط كلا من روسيا وفرنسا ببعضهما وبدولة تشكوسلوفاكيا، واضطرت إنجلترا أن تزيد من توثيق علاقاتها بفرنسا. غير أنها كانت حريصة على التوفيق،



ساعية إلى التفاهم مع إيطاليا ، ومن هنا نشأ اتفاق ١٦ أبريل ١٩٣٨ بين الدولتين بتحديد مصالحهما في البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط ، وتمهدت انجلترا أن تعمل على إزالة العقبات التي تحول دون الاعتراف بالفتح الإيطالي للحبشة . ودارت مفاوضات لعقد اتفاق مماثل بين إيطاليا وفرنسا فأخفقت . والواقع أن التفاهم بين انجلترا وإيطاليا كان صورياً . إذ أن الدولة الأخيرة قد اختارت مكانها نهائياً إلى جانب ألمانيا .

### اليابان والصين

شاهدنا كيف نالت اليابان بغيتها في منشوريا . وشجعها هذا النجاح على تنفيذ سياستها الاستعمارية على نطاق واسع ، وصرح قادتها في أكثر من مناسبة بما يصح اعتباره مبدأ من مبادئ آسيا الشرقية ، وأهم هذه التصريحات ما صدر على لسان حال وزارة الخارجية اليابانية ( ١٨ أبريل ١٩٣٤ ) من أن هناك مسؤولية خاصة على عاتق اليابان إزاء إقرار السلام والاستقرار في آسيا الشرقية ، وأن اليابان أن تحمل هذه المسؤولية بالاشتراك مع أية دولة أخرى ماعدا الصين ، وأن على الدول الأخرى أن توفق بين خطتها وهذا المبدأ . ومعنى هذا أن اليابان مصممة أن تكون صاحبة اليد العليا في الشرق الأقصى ، أما مطالبتها من الصين في التعاون الاقتصادي ، والتعاون ضد الشيوعية ، وإيقاف كافة الأعمال المعادية لليابان . ولو طبق هذا كله لجعل لليابان السيطرة الفعلية على الصين وإنشاء نوع من الحماية اليابانية على مصالحها .

ولما عجزت اليابان عن حمل الصين على الرضوخ لطلباتها قررت استخدام القوة فأزلت قواتها في شنغهاي ( يولييه ١٩٣٧ ) وبدأت غزو الصين الوسطى ، واستولت على المدن الرئيسية مثل نانكين وهانكو وكانتون ، وأخذت توسع نطاق عملياتها الحربية . أما الصين فطلبت من العصبة التدخل ! أحوال العصبة

الموضوع على اللجنة الاستشارية (١) التي أصدرت قراراً باستنكار ضرب المدن الصينية المفتوحة من الجو، ثم أشارت بعد ذلك على أعضاء العصبة بعدم اتخاذ أى إجراء يضعف مقاومة الصين، وأوصت بأن تنظر كل دولة فى الوسائل التي تستطيع بها تقديم المعونة للدولة المعتدى عليها، ثم اقترحت عقد مؤتمر من الدول الموقعة على معاهدة الدول التسع، واجتمع المؤتمر فعلاً فى ٢ نوفمبر بغير اليابان التي أبقت إجابة الدعوة إليه، ثم تأجل مكثفياً بتصريح يؤكد استنكار القوة فى حل المنازعات وقيام الالتزامات التي تضمنتها معاهدة الدول التسع، وبحث الطرفين المتنازعين على إيقاف القتال.

والحقيقة أن دول المعاهدة والعصبة كانت عاجزة عن حماية الصين بسبب اضطراب الموقف الدولى فى أوروبا والخوف من تحول الصراع إلى حرب عالمية تقف إيطاليا وألمانيا خلالها إلى جانب اليابان.

### النضال على استقلال النمسا

زادت قوة ألمانيا، ونما تسليحها، وقوى مركزها السياسى بانحياز إيطاليا إلى جانبها، واضطراب الأحوال فى أسبانيا، وتفوق اليابان العسكرى فى الصين، فصممت على تنفيذ سياستها من ضم العناصر الألمانية إلى الرايخ وبدأت بالنمسا. ولم تكن تخشى شيئاً من جانب إيطاليا كما حدث من قبل، ولذا أرسلت قواتها فى ١١ مارس ١٩٣٨ فغزت هذه الدولة الصغيرة وقضت على استقلالها، ولم تهتم باحتجاج إنجلترا وفرنسا الشديد على هذا العمل. والغريب أن بولنده انتهزت الفرصة وأرغمت لتوانيا على الاعتراف بضم فلنا إليها، والتعهد بالمحافظة على علاقات حسن الجوار.

### التضحية بتشكوسلوفاكيا

زاد ضم النمسا إلى ألمانيا من قوة الأخيرة، وجعل موقف تشكوسلوفاكيا

(١) كانت العصبة قد شكلتها فى ٢٤ فبراير ١٩٢٣.



شديد الحرج، وهدد بأخطر النتائج، إذ كانت الدولة الصغيرة مرتبطة بمعاهدات مع فرنسا وروسيا ومطمئنة إلى استغدادهما للدفاع عنها. أما ألمانيا فقد أخذت تثير مشكلة الأقلية الألمانية في إقليم السوديت، وبدأت حملة واسعة من الدعاية ضد ماسمته الاستبداد بألمان السوديت. وكانت مصلحة فرنسا وروسيا تقضى بحماية تشكوسلوفاكيا لأن انهيارها يجعل مركز ألمانيا العسكري شديد الخطر. أما إنجلترا فكانت تفضل حل مسألة الأقلية الألمانية عن طريق المفاوضات والوسائل السلمية، لا بطريق التدخل العسكري خشية اضطراب السلام الدولي.

قررت الحكومة البريطانية إرسال اللورد رنسيان إلى براغ بناء على دعوة حكومتها للتوسط بين الأخيرة والأقلية الألمانية، غير أن الموقف زاد حدة بسبب صلابة ألمان السوديت وخطة ألمانيا نفسها التي دعت طوائف من الاحتياطي، وبدأت مناورات حربية كبيرة في منتصف أغسطس، ثم خطب الهر هتلر في ١٢ سبتمبر مطالبا بحق تقرير المصير للأقلية الألمانية وواعداً إياها بمساعدة الريخ. وهنا حدثت اضطرابات في إقليم السوديت قتل فيها بعض الألمان والتشك، وتكهرب الجو، وأصبح هناك خوف أن يجتاز الجنود الألمانية الحدود بحجة عجز الحكومة التشكوسلوفاكية عن حفظ الأمن والنظام.

اعتقد المستر تشمبرلان أن من أكبر الصعاب في معاملة الدول الدكتاتورية عدم وجود سبل الاتصال المباشر مع الذين في يدهم الأمر حقيقة، وخشى أن مستشاري الهر هتلر لم يصوروا له الموقف الفعلي والنتائج المترتبة على هجوم يقوم به على تشكوسلوفاكيا<sup>(١)</sup>، ولهذا استقر رأي رئيس الوزارة البريطانية على زيارة هتلر نفسه، فسافر إلى مقره في Berchtesgaden (١٥ سبتمبر) وأدرك استحالة الوصول إلى السلام إلا بمنح الأغلبية الألمانية في إقليم السوديت حق

تقرير المصير ، وكان هذا أيضاً رأى اللورد رنسيهان ، ووافقت حكومة فرنسا على وجهة النظر البريطانية ، ونصحت الحكومة التشكوسلوفاكية : أو قل أرغمت على قبول انتقال المناطق السوديقية التي أكثر من نصف سكانها من الألمان إلى الريخ . وعاد تشمبرلن إلى ألمانيا ( ٢٢ سبتمبر ) حيث فاجأه اهر هتلر باقتراحات معارضة .

رفضت حكومة براغ المقترحات أو المطالب الألمانية ( ٢٥ سبتمبر ) ، وصرحت حكومة فرنسا ( ٢٦ سبتمبر ) بعزمها على تنفيذ معاهدتها مع تشكوسلوفاكيا في حالة مهاجمة الأخيرة ، وأعلنت الحكومة البريطانية أنها ستكون مضطرة إلى مساعدة فرنسا إذا اشتبكت في حرب مع ألمانيا ، وبدأت مظاهر الاستعداد للحرب من جانب الدول . وأخيراً اجتمع مؤتمر ميونخ ( ٢٩ سبتمبر ) ووقع الساسة المجتمعون في اليوم التالي اتفاقاً بشأن الوسائل التي تتبع في نقل أراضي السوديت إلى الريخ الألماني ، وعاد كل من المستر تشمبرلن والمسيو دلاديه إلى بلادهم مقتنعين أنهما أنقذا السلام !

### الفساد في الاتحاد

كانت التضحية بهذه الدولة الصغيرة هزيمة لفرنسا ، وقعت وقعا شديداً في نفوس الدول الصغرى التي آمنت الآن أن الحكم للقوة ، أما روسيا فقد نفرت من سياسة الدولتين الغريبتين بعد هذه المأساة .

تلا تقسيم تشكوسلوفاكيا إسراع بولنده والمجر إلى اقتسام الغنيمة . فنالت الأولى تيشن ، وحصلت الثانية على جزء من سلوفاكيا . وهكذا ضاع ثلث الدولة ولكنها قبلت التضحية شعوراً بضعفها ، وبعجز حلفائها ، وأملًا في ضمان بقية أراضيها . ولكن لم تنقض أشهر على اتفاق ميونخ حتى تم القضاء على هذه الدولة ، فقد حدث أن أرادت حكومة براغ عزل رئيس وزارة سلوفاكيا المطالب بالانفصال ، فلجأ الأخير إلى ألمانيا لحمايته فأسرعت قوات



هتلر واحتلت المناطق التشكية وضمتها إلى الرايخ، وبسطت الحماية الألمانية على سلوفاكيا.

توالى أعمال الاعتداء إذ أجبرت لتوانيا على التنازل عن بل لالمانيا ، وحاول هتلر الاتفاق مع بولنده بشأن دانزج والممر البولندى فرفضت، وهنا غير تشمبرلان السياسة البريطانية نهائياً بعد أن أخفقت وسائل التهدة، ودخل مع فرنسا وبولنده فى اتفاق بضمان استقلال كل من الدول الثلاث، وأعلن استعداداه لإعطاء هذا الضمان للدول الأخرى كرومانيا واليونان وتركيا.

فى وسط هذه الظروف دارت المفاوضات بين الدولتين الغربيتين وروسيا لتكوين جبهة ضد ألمانيا، غير أن روسيا كان قد ساءها تصرف الدولتين فى حادث تشكوسلوفاكيا، كما أصرت على مطالب خاصة فى إقليم البلطيق. وفى الوقت نفسه دارت المباحثات سرأ بين الحكومتين الروسية والألمانية، وانهت بعقد ميثاق عدم اعتداء بين الدولتين أو بين النازية والشيوعية ولكنه كان ميثاقاً لاأمل فى بقاءه، فلا بد أن ينقضه ستالين إن لم يسبقه هتلر إلى ذلك. غير أن النتيجة المباشرة للميثاق أنه شجع هتلر الذى اعتقد أنه فصل بين شرق أوربا وغربها، فحدد ضغطه على بولنده ولم يجد رجاء فى اتباع الطرق السلية الهادئة. وأخيراً حل اليوم الذى كانت الإنسانية تنتظره وجلة مرتجفة إذ اخترقت الجيوش الألمانية حدود بولنده فى أول سبتمبر ١٩٣٩، وأعلنت بريطانيا العظمى وفرنسا الحرب على ألمانيا. وهكذا بدأ الصراع العالمى الثانى وهو أشد هولاً من سابقه. وهاتجن فى العام السادس منه ولا يستطيع على وجه التحقيق القول بميعاد انتهائه فى أوربا ثم آسيا، ولا يمكن القول بأنه سيكون درساً عملياً يحمل الدول على السلام فى المستقبل، فإن هذا رهين بما قد يوفق إليه الساسة الذين يبشرون الإنسانية بعالم جديد يسوده السلام والأمن واحترام العهود والرخاء الاقتصادى.

## الفصل الثامن عشر

### عالم الغد

قدمنا صورة موجزة للآزمات المتشعبة التي هزت دعائم المجتمع في العشرين سنة الفاصلة بين الحربين . ومنذ نشوب الصراع الحالي تعددت التصريحات والآراء والمقترحات بصدد الشكل الذي ينبغي أن يكون عليه عالم الغد ، والذي يراد أن تقل فيه أسباب الخلافات والحروب ، ويتوافر فيه الرخاء للأمم ، ويتيسر فيه العمل للأفراد . ولا يعنينا مطلقاً الجانب السلمي ، من المقترحات والذي ينصب على معاملة دول المحور ، ولا يهمنا كذلك تحديد مسئولية نشوب الحرب . ولكن الذي له الأهمية القصوى في نظرنا هو الجانب الإيجابي ، أو الإنشائي من المقترحات ، وهو ما سنعرض له . وكان بوجدنا أن نجعل كل قسم من الفصل الحالي فصلاً قائماً بذاته إذ هو جدير بذلك ، لولا موانع مادية تمليها طبيعة ظروف الحرب ولهذا نعتذر عن عدم إشباع رغبتنا والتي هي قد تكون رغبة القارىء . ونسارع إلى القول بأننا سنعالج موضوعات مختلفة بقدر ما يسعنا على أن نفتح السيل لغيرنا ، ولا ندعى لأنفسنا أننا نحيط بالموضوع كله وبالتفصيل اللازم ، ونعتقد أن الاعتراف بالنقص دليل على رغبة في الوصول إلى حد الكمال .

#### ١ - الديمقراطية الوافهة

لماذا نشب الصراع في عام ١٩١٤ ؟ ولماذا تجدد في عام ١٩٣٩ ؟ ولماذا اضطرب العالم في الفترة بين الحربين ؟ قد لا تكفي مؤلفات لبيان الأسباب الرئيسية والثانوية ، وما هو أقل منها شأنًا ، ولكن قد يتضائل هذا كله إذا



نظرنا إلى الموضوع على ضوء آخر . فمن البديهي أن الحروب الكبرى محاولة ترمى إلى هدم نظام اجتماعي واقتصادي لا يلائم روح العصر . فحروب نابليون كانت احتجاجاً شديداً على بقاء عصر الإقطاع ، وترتب عليها القضاء عليه . والحربان اللتان شهدهما القرن الحالى إن هما إلا مرحلة فى ثورة عالمية بعيدة الغور ضد المثل التى سادت القرن التاسع عشر ، وهى الرأسمالية وسياسة الفردية والديمقراطية الحرة . ولعل أكبر خطأ وقع فيه سياسة الأمم المنتصرة فى الحرب الماضية إغفالهم شأن هذه الثورة ورغبتهم فى عودة العالم إلى ما كان عليه قبل سنة ١٩١٤ ، فأخفقوا وامتازت سياسة الدول المنتصرة بالجور ، وبذا تمهد السبيل لحرب أخرى . ومن هنا أثر القول بأن الحلفاء كسبوا الحرب وخسروا السلم ! لقد قامت الثورة الفرنسية بفشر تعاليم جديدة وتدعو إلى هدم أنظمة عتيقة ، ففجرت الأمم الأخرى عن إدراك مغزى الثورة الحقيقى ، واشتبكت القارة فى حروب طويلة . ولما اجتمع الساسة فى مؤتمر فيينا كان همهم إرضاء أطماع ذاتية ، وتنفيذ اتفاقات سرية سابقة ، وتعديل الحدود ، وإحلال الهدوء بالعودة إلى ما كان عليه الحال قبل الثورة . وفى هذا استحالة ، لأن غاية الحروب العظمى اكتساح ما كان قبل نشوبها من نظم ، لأنها وليدة ثورة ، وفى الوقت نفسه تعمل على نجاح هذه الثورة .

وقبل سنة ١٩١٤ أخذ الناس يشكون فى الرأسمالية ويعدون لها من عوامل القلق فى الداخل والخارج ، وأخذت الطبقات تتسائل عن الفوارق بين بعضها البعض ، وبدأ الفرد العادى يشك فى الفائدة التى عادت عليه من الحقوق السياسية التى كسبها بعد صراع طويل . ثم جاءت الحرب فزادت هذه الروح الثورية قوة ، وفى سنة ١٩١٧ روع العالم بثورة فى روسيا هدمت مثل القرن التاسع عشر فى السياسة والاقتصاد والاجتماع . أما لماذا بدأت الثورة فى روسيا فلأنها كانت موطن كل نوع من الاضطهاد الرأسمالى والاستعماري والعسكري فى أشد صورته وحشية وبعداً عن الروح الإنسانية . من ذا الذى لا يعرف أنه

في روسيا تحالفت سيطرة رأس المال مع استبداد القيصرية ، وتعاونت الوطنية الروسية العدوانية مع وظيفة الجلاذ التي مثلتها القيصرية إزاء الشعوب غير الروسية ،<sup>(١)</sup> ولكن الدول المنتصرة أغفلت شأن الثورة ونذرهما ، وقاومتها على غير جدوى . وهكذا وقف العالم عند مفترق الطرق ، ولم يتبها له قادة يدركون روح العصر .

ولكن المغزى لم يخف على أحد ، فكثرت المشاكل وأخذت كل دولة تحاول حلها بأساليبها الخاصة . أصبح العالم يطالب بغير مثل القرن الماضي ، وهنا قامت الفاشية والنازية وسرت العدوى إلى أمم كثيرة . وهذه كلها تجارب أريد بها علاج نقص في النظام الاقتصادي والاجتماعي ، ولكن أخذ البعض ينعي هذه الاتجاهات ويتحدث عن الدكتاتورية ويقول إن الديمقراطية لم تنبأ لها شعوب كثيرة . والواقع يخالف هذا الظن ، فالعالم يبغى الديمقراطية ولكنه يريد لها من طراز جديد . لم يعد الفرد العادي يهتم كثيراً بأن نعترف له بحق الانتخاب والمساواة أمام القانون ، لأن السياسة تلعب دوراً قليل الشأن في حياته العادية ، وهذه الحقوق السياسية التي نمن بها عليه صارت مهزلة نخدر بها أعصابه ، لأن النفوذ الفعلي في أيدي أرباب القوة الاقتصادية . وهو كذلك مبعّد عن الإدارة الحكومية لا يدري عن أسرارها لأنها في أيدي فئة المختصين . إن الفرد العادي يطالب بأمور أخرى أعظم شأنًا وهي الديمقراطية الاقتصادية ، والمساواة في الالتزامات ، والحق في العمل وفي أن يعيش الحياة اللائقة به ، وهو يريد أن تتغلب إرادته على القوات الاقتصادية المنظمة التي يحتكرها القليلون ، وهو يطالبنا أن نجتذبه إلى الإدارة وبخاصة فيما له اتصال بحياته العادية ومصالحه اليومية .

هل الحرب الحالية قبيحة أن تسيّر بالعالم في طريق الديمقراطية الجديدة؟ يقول الأستاذ Carr<sup>(٢)</sup> إن الشبه عظيم بين نابليون وهتلر ، فالأول استغل طلب

Stalin : Foundations of Leninism, p. 15.

(١)

(٢) راجع الفصل الأول من كتابه "Conditions of Peace"



الحرية والحقوق السياسية المتساوية مما بشرت به الثورة الفرنسية ، والثاني عمل على الاستفادة مما أعلنته الثورة الروسية من المساواة الاجتماعية والحقوق الاقتصادية المتساوية . وأعلن نابليون أنه يعمل على عودة النظام والاستقرار ، وظن البعض أنه يصفي الثورة الفرنسية ، وصرح هتلر أنه يسعى إلى هدم الشيوعية وآمن الكثيرون أنه يقود حرباً صليبية عليها . ولكن نابليون أزال عروشاً ، وألغى الإمبراطورية الرومانية المقدسة ، وحطم بقايا العهد الإقطاعي ، ونشر مبادئ الثورة الفرنسية . أما هتلر فقد أتم العمل الذي بدأه ماركس ولينين في قلب نظام القرن التاسع عشر الرأسمالي ، بل إنه نجح بخلاف زعمي الاشتراكية في نشر قوى الثورة ومعاولها الهدامة في أوروبا .

وقد سبق لهتلر القول بأنه يريد إنشاء نظام جديد ، وليس لنا أن نشك في صدق نيته ، ولكن النظام الذي يريد إقامته يخالف مانسي إليه لأن نظامه قائم على مبادئ العنصرية وتفوق بعض الأجناس . وقد حرك هتلر أمته وموارد أوروبا الخاضعة له ضد روسيا فأحقق ، كما حدث للدول حين هاجمت الثورة الفرنسية . ثم أخذت الدويلات المنضمة إلى هتلر تهجره لأنها لم ترى نظامه الجديد ما يحقق غايتها . ونرى أنه لا بد من هزيمة هتلر حتى يتحقق النظام الجديد بالطرق السلمية ، وهو الذي يكفل المساواة الاجتماعية والديموقراطية الاقتصادية . إن هزيمة هتلر لن تعيد النظام الرأسمالي إلى سابق عهده ، كما أن هزيمة نابليون لم تؤد إلى عودة النظام الإقطاعي . هذه هي الحقائق التي يجب أن نسترشد بها في إقامة عالم جديد ، وإلا هيأنا السبيل لاضطرابات وانهيارات وقضينا على عوامل الاستقرار في الداخل والخارج . أما إذا حققنا المبادئ الجديدة ، وسخرنا الدولة لخدمة الشعب كله ، وقربنا ما بين الطبقات ، عم الرضاء النفوس ، واستطاعت كل أمة أن توجه جهودها نحو التعاون والسلام . ونحن لا نرتاب لحظة أننا سائرون نحو هذا الهدف أطال الزمن أم قصر . ويبدو أن الساسة قد تمكنوا من إدراك رغبات الشعوب ، وهاهو ميثاق

الأطلسي يتحدث عن محاربة العوز والفاقة وينادى بتوفير العمل والحياة  
اللائقة، ولعلمهم يوفقون إلى تحقيق الآمال بطريقة أساسية، لا بأنصاف الحلول.  
ولما كنا نطالب بالديموقراطية الاقتصادية والاجتماعية في داخل كل دولة  
ونسعى إلى رفع مستوى الأفراد، فإننا كذلك نطالب بتطبيق هذه المثل  
جميعها في علاقات الدول بعضها ببعض. وسنتحدث عن بعض الأسس  
الاقتصادية التي يراها الكثيرون صالحة لإقامة سلاح دائم يعم العالم بأسره.

## ٢ — بعض الملاحظات الاقتصادية وعملها

قد يكون من المبالغة في القول أن نعزو الحروب إلى أسباب اقتصادية بحتة.  
لأن الحروب وبخاصة في العصر الحديث أصبحت كثيرة الكلفة بحيث  
لاستطيع المغنم الاقتصادية التي تنجم عنها أن تعادل أو تغطي المبالغ والتنفقات  
الهائلة التي تكبدها الدول المحاربة. ومع هذا لا نستطيع إغفال أثر العوامل  
الاقتصادية في المسائل السياسية والعلاقات الدولية، ولهذا رأيت الدول المتجمعة  
في دمارتن أو كس أنه لايجاد ظروف من الاستقرار والخير العام اللازمين  
لحفظ العلاقات السلمية والودية بين الأمم، ينبغي على الهيئة (المراد تأسيسها)  
أن تيسر حلول المشاكل الاقتصادية، وهذا لن يتم إلا إذا قيدت حرية  
الدول في العمل في الميدان الاقتصادي، ومنحت الهيئة الدولية سلطة اتخاذ  
القرارات الصالحة واللازمة في هذه الناحية الكبيرة الأهمية.

## التجارة الدولية:

ينبغي أن تحاول الهيئة الجديدة تطبيق مبادئ التبادل الحر في الحدود  
الممكنة. والمعروف أنه لو اشتغلت كل أمة بإنتاج ما أعدته لها ظروفها ليزاد  
الإنتاج العالمي، وإذا أمكن نقل السلع وتبادلها بسرعة لا يرتفع مستوى  
المعيشة. وقد يعترض بأن حرية التجارة قد تؤدي إلى البطالة بسبب تعرض  
بعض المهن للمنافسة الأجنبية. ويرى بعض الاقتصاديين أنه لو خفضت



الدول الحواجز الجمركية لما نشأت مشكلة البطالة العامة ، ، وهي ما يحدث في حالة الأزمات وينجم عن وجود فائض من الأيدي العاملة . ويستند الاقتصاديون إلى أنه في الوقت الذي يؤدي فيه خفض الرسوم الجمركية إلى فتح السوق الداخلي فإن هذه العملية نفسها تسبب اتساع الأسواق الخارجية أمام منتجات الدولة . ولكن من جهة أخرى ستظل الدولة تشكو من البطالة الخاصة الناشئة عن تحول الأيدي العاملة من الصناعات التي تأخذ في التقلص إلى غيرها التي تتجه نحو الاتساع . وفي هذه الحالة يصح للدولة أن تغلب على هذه البطالة بالأعمال الانشائية العامة وغيرها . ومن جهة أخرى يقال إن كل دولة ترى من صالحها إقامة بعض صناعات تساعد على إشباع حاجاتها ورفع مستوى المعيشة فيها ، وأن مثل هذه الصناعات تعجز عن الحياة بغير الحماية الجمركية . وهنا يحسن بحكومة مثل هذه الدولة أن تبنى هذه الصناعات وتعمل على نجاحها بوسائل متعددة ، كأن تخفض قيمة عملتها في الداخل وبذلك ترتفع أسعار السلع الأجنبية المنافسة ، كما يمكنها الأخذ بأحدث الأساليب الفنية فتقلل من نفقات الإنتاج إلى أدنى حد ممكن ، وكذلك تمنح هذه الصناعات إعانات مالية أو قروضا بفوائد قليلة جداً أو تشجعها بتسهيلات في النقل وغير ذلك حتى تتمكنها من الثبات . وبهذا تكون هذه الأساليب نوعاً من الحماية المعتدلة . وعلى كل حال لا يجب إزالة القيود الجمركية فجأة ودفعة واحدة ، ولابد أن تبدأ مثلاً بإلغاء تحريم الإصدار والاستيراد ، وهدم نظام الحصص ، وخفض الرسوم العالية جداً ، كما يجب على الهيئة الدولية أن تدرس حالات الأعضاء وتنصح بما فيه المصلحة ، بحيث إذا كانت هناك صناعة لا أمل مطلقاً في نجاحها بنفسها أشارت الهيئة بغض النظر عن هذه الصناعة والانصراف إلى غيرها .

والمعروف أن روسيا تسير على نظام الاقتصاد الموجه ، والمتنظر أن تأخذ بعض الدول بمثل هذا الأسلوب ، ولكننا لا نتوقع أن يقتبسها العالم أجمع في القريب العاجل . وهكذا نجد أمامنا نظامي الاقتصاد الموجه والحر . وهذه

ليست عقبة ، إذ يمكن لدول الاقتصاد الموجه أن تصدر السلع حينما تكون نفقات إنتاجها ونقلها في الداخل أقل من ثمنها في الأسواق الخارجية، وكذلك تستطيع استيراد السلع إذا كان الثمن المقرر لها في الداخل أكبر من نفقة شرائها ونقلها من الخارج . وقد صرحت روسيا في بيان صدر من قلم الاستعلامات السوفيتي بوشنطن في ١٦ نوفمبر ١٩٤٥ أن مبادئ سياستها هي التعاون الاقتصادي مع جميع الدول على أساس استقلال الدول المتعاهدة وقيام النظامين . وسيظل هذا حتى يقضى على النظام الرأسمالي وبذا يصبح التبادل التجاري ميسوراً بين الدول المختلفة .

### العملة الدولية :

ولا شك أن اتباع مبدأ حرية التبادل التجاري يساعد على نجاحه اتباع الدول لعملة واحدة ، ويكون ذلك بالاتفاق على إنشاء بنك دولي له حق إصدار عملة دولية تتعامل بها الدول جميعاً . وليس معنى هذا أن تزول البنوك المركزية ، بل إنها تبقى قائمة تؤدي وظائفها المعروفة ، وتصبح بالنسبة إلى البنك الدولي بمثابة بنوك الودائع إلى البنك المركزي في كل دولة ، وعليه تحتفظ بقوتها في التأثير على أسعار الفائدة في داخل الدولة وغير ذلك من العمليات الاقتصادية . غير أن نجاح فكرة العملة الدولية يتطلب تحقيق الشروط الآتية : (١)

- ( ١ ) أن يكون للهيئة الدولية سلطة واسعة النطاق على الإصدار الكلي للنقد الدولي والنفقات الحكومية في مختلف الدولة حتى يتسنى لها التغلب على الأزمات التجارية العامة . ( ٢ ) يجب أن تنبذ كل دولة في الهيئة توجيه مستويات الأسعار والنفقات في داخل بلادها . ( ٣ ) ينبغي أن تتميز معدلات



الاجور والنفقات في داخل كل دولة بقدر كبير من المرونة . ( ٤ ) إزالة العوائق في وجه التجارة الدولية والهجرة .

### مربة انتقال رؤوس الأموال :

يختلف مستوى المعيشة من بلد إلى آخر ، ويتوقف ارتفاع هذا المستوى على عوامل مختلفة ، منها قلة ضغط السكان على الموارد الطبيعية الصالحة للاستغلال ، ومنها امتلاك معدات رأسمالية كافية ، وتوافر الخبرة في الناحية الفنية . وفي العالم بلدان غنية من حيث كثرة المعدات الرأسمالية بنسبة الحاجة إليها ، وفي الوقت ذاته نجد بلاداً مفتقرة إلى رؤوس الأموال أو هي فقيرة نسبياً وتشكو من ندرة رأس المال بالنسبة إلى العمال أو مقدار المواد الأولية ، ففي الهند والصين واليابان ضغط شديد على الأرض الزراعية والموارد الطبيعية من جانب السكان ، بينما النقص الموجود في بعض جمهوريات أمريكا الجنوبية راجع إلى الندرة في السكان أو رأس المال .

فلو أصبح انتقال رؤوس الأموال حراً ميسوراً لأمكن استغلال البلاد المتأخرة ولزاد الانتاج العالمي من السلع . وتستفيد الدول المقترضة لأن رؤوس الأموال تساعد على استغلال مواردها ، فيزداد دخل أهلها ويرتفع مستوى معيشتهم ويتمكنوا من الاستثمار بحيث يتولون عمليات الإصلاح بأنفسهم فيما بعد ، كما أن هذه الأموال تؤدي إلى التقدم الصناعي الذي تموله بعد حين المدخرات القومية ، وفضلاً عن هذا فإن المشروعات الجديدة تحتاج إلى خبرة الفنيين ، ولا ريب أن اتصال أهل البلاد بهذه الفئة يرفع من مستواهم ويمدهم بخبرة وأساليب جديدة في الانتاج . والدولة المقترضة معينة أن تنفع كذلك إذ تستفيد من استثمار أموالها بطريقة أفضل مما لو اقتصر الأمر على استثمار هذه الأموال في داخل حدودها . ويدل على ذلك أن البلاد الغنية بالموارد والمفتقرة إلى الإصلاح تجتذب الكثير من رؤوس الأموال لكبير العائد الذي يجنيه أصحابها .

لهذه الأسباب يحسن إنشاء لجنة دولية تشرف على حركة انتقال الأموال ، ويكون من مهامها أن تضمن للمستثمرين الحصول على الفوائد بانتظام ، وأن تحول دون إخلال الدول المقرضة بالتزاماتها ، وأن تتأكد من أن الدول لا تفرض قيوداً على الاقتراض الأجنبي مع استثناء ما يكون الغرض منه منع المضاربة في القروض القصيرة الآجال . ولهذه الهيئة أن تتحقق من أن البلاد المتأخرة مفتوحة أبوابها لتشجيع رؤوس أموال الدولة الغنية على قدم المساواة ، ولها أن تقدم الإرشاد بشأن سلامة المشروعات التي يقترح إنفاذها ، وبذا تحول دون استثمار مبالغ طائلة في نواح أو مشروعات لا تبررها الاعتبارات الاقتصادية السليمة .

وبهذه الطريقة نستغل كافة بقاع العالم ونرفع مستوى المعيشة ونزيد الإنتاج ، فيعم الرخاء وتشيع فكرة التعاون لخير الجميع .

### الهجرة الدولية :

وهذا موضوع خطير الشأن ، إذ المشاهد أن في بعض البلدان ندرة نسبية في عدد السكان بمعنى أن العمل فيها قليل بنسبة كل وحدة من وحدات رأس المال والموارد الطبيعية . وهذا معناه أن قوة العمل الانتاجية عالية بالقياس إلى دول أخرى كاليابان والهند والصين حيث توجد ندرة نسبية في الموارد الأولية أو رأس المال بالقياس إلى عدد السكان الكبير . ولهذا يحسن تشجيع الهجرة من البلاد الشديدة الازدحام بالسكان إلى المناطق غير الآهلة كالممتلكات البريطانية المستقلة وجهات كثيرة في الأمريكتين .

وكانت حرية الهجرة في القرن الماضي عاملاً هاماً في حل كثير من مشكلات أوروبا ، ولكن انقلب الحال في القرن الحالي ووضعت القيود ، فقد حرمت هجرة الآسيويين تقريباً إلى استراليا والأمريكتين ، بل وضعت قيود على الأجناس البيضاء للتمييز فيما بينها . ولهذا يجدر بنا إعادة النظر في الموضوع .



غير أن المسألة ليست سهلة إلى هذا الحد بسبب عوامل بيولوجية وسيكولوجية وثقافية . ونرى ضرورة الحد من القيود الموضوعة على الهجرة ، وفي الوقت نفسه نجتهد في رفع المستوى بين الشعوب المزدهمة حتى لا تأبى الدول الأخرى قبول أهلها . والأهم من هذا أن تعمل الشعوب الكثيرة العدد على أن تحد من التنازل إلى الحد المعقول ، لأن استمرارها على التنازل الكثير معناه تزايد الفائض من السكان عاما بعد آخر ، وتصبح الهجرة عاجزة عن حل هذه المشكلة المعقدة .

### ٣ — مشكلة المستعمرات والمواد الأولية

أثارت هذه المشكلة استياء الدول التي لا تملك مستعمرات كافية ، وساعدت على توتر العلاقات الدولية . وفي أعقاب الحرب الماضية أخذت إيطاليا واليابان تشكو أن من ضالة أملأ كهما ، وطالبتا بنصيب أوفر عملتا على الحصول عليه بالقوة . وكان من أهداف هتلر استرجاع مستعمرات ألمانيا ، وليس من ريب أن في المستعمرات منافع كبيرة : فهي مورد هام للمواد الأولية والغذائية ، وسوق طيبة للصادرات ، واستثمار مواردها معناه فتح المجال لرؤوس الأموال والآلات والفنيين وجماعة الموظفين . حقيقة تتبع سياسة الباب المفتوح في البلاد الواقعة تحت الانتداب ، ولكن تطبيقها يخالف الأساس النظري . ففي سوريا مثلا لا نشك أن السلطات الفرنسية كانت تستعين بالفرنسيين ورؤوس الأموال الفرنسية . وتهيء المستعمرات قواعد حرية للدول الممالكة ، ويمكن تجنيد أهلها ويدل على ذلك الفرق السوداء وغيرها في جيش فرنسا .

إن عصر زوال الاستعمار قد حل وعلى الدول المستعمرة أن تواجه هذه الحقيقة . إذا كنا نسير نحو عهد يزول فيه استغلال طبقة لحساب أخرى فإن هذا القول ينطبق على أعضاء الأسرة العالمية ، ولا شك أن أهل المستعمرات لن يظلوا إلى الأبد في هذا الوضع ، كما لن تصبح الدول المحرومة من المستعمرات على البقاء في هذه المنزلة .

حين وضعت البلاد العربية تحت الانتداب قيل إنها أمانة في عنق الإنسانية. ولا يستطيع منصف أن ينكر أن هذه البلاد ذات حضارة جديرة بالتقدير. ولا أنها تقدمت إلى حد كبير في السنوات الأخيرة. ولهذا تجب المبادرة إلى تنظيم العلاقات مع هذه الدول على أساس الاعتراف الصحيح باستقلالها التام، ثم ترك لها في ظل النظام العالمي الجديد حرية إنشاء العلاقات المختلفة مع غيرها على قدم المساواة ولخير الجميع. وهناك أقاليم ذات مدنية قديمة راقية رسفت طويلا في أغلال الاستعمار وترى بعدم الأهلية السياسية الكاملة، فهذه تمنح نظام المستلكات المستقلة وتشرف الهيئة الدولية على تقدمها إشرافا دقيقا حتى تصل إلى مرحلة الاستقلال التام في أقرب وقت إلا إذا شاء أهلها بقاء صلتهم بالدولة التي يرتبطون بها على أساس علاقة الند بالند، لا الخادم بالسيد. أما الأقاليم المتأخرة، والتي من واجب الإنسانية الأخذ بناصرتها والعمل على رفاهيتها، فعلى الهيئة الدولية أن تشرف على مصائرها وتقوم بالمهام الآتية:

- (١) العمل السريع الحازم على نشر الحضارة فيها، وتعميم التعليم، وإنشاء حكومة وطنية وفق استعداد الأهالي. (٢) فتح أبوابها أمام الاستثمار الأجنبي على قدم المساواة. (٣) الإشراف على تجارتها الخارجية ومشروعات الإصلاح بما يكفل اشتراك كافة الدول بلا تحيز. (٤) دراسة أحوالها على أيدي لجان دولية، وتقديم الإرشاد فيما يحسن تنفيذه ووسائل ذلك. (٥) لا يقتصر اختيار الموظفين الإداريين والفنيين على دولة دون أخرى، على أن يغلب الانتخاب من أفراد الدول التي ليست لها مصالح ذاتية. (٦) العمل على إحلال الوطنيين محل الأجانب كلما سمحت الظروف. (٧) تنظيم الهجرة والإشراف على الأجناس المهاجرة. (٨) تقوم الهيئة بعملية تناسق في السكان بطريق النقل من الجهات المزدهرة إلى غيرها. (٩) تحريم تجنيد الوطنيين واستخدامهم في القتال خارج بلادهم. (١٠) منع إقامة المراكز العسكرية إلا لصالح هذه



الأقاليم . (١١) ضمان حياة هذه البلاد وسلامة أراضيها من أى اعتداء .  
بهذا نقضى على حجة الدول التى لا تملك مستعمرات ، ويفتح العالم بموارده  
أمام الجميع . وقد يبدو على هذه المقترحات الطابع الأفلاطونى لأننا نشأنا فى  
عالم تسوده الذاتية وأساليب الاستغلال ، ولكن شيئاً من حسن الظن  
والاخلاص والجرأة كفيل يهدى العالم إلى طريق الرشاد .

#### ٤ - هو تقرير المصير

أعلنت الثورة الفرنسية أن للشعوب حقوقاً أهمها حق الحرية أو تقرير  
المصير . ومنذ وقتها كثرت الحركات القومية . ولما حدثت تسوية سنة ١٩١٩  
رأينا أعظم انتصار لتطبيق مبدأ تقرير المصير فى أوروبا ، وقامت وحدات سياسية  
صغيرة ظلت تتعثر زمناً طويلاً فى مشاكلها السياسية والاقتصادية . ومن المسلم  
به أنه فى ظل النظام الديموقراطى لا يسمح للفرد أن يفعل كل ما يشاء ،  
وكذلك لا يحق لمجموعة من الأفراد فى داخل دولة ما أن تطلب إنشاء وحدة  
سياسية مستقلة عن بقية الدولة لأن هناك اعتبارات سياسية واقتصادية  
وعسكرية لا يفغى إغفال شأنها . وعلى ذلك ليس هناك ما يصح تسميته الحق  
المطلق فى تقرير المصير ، وهذا ينطبق على الوحدات السياسية المستقلة فعلاً ،  
كما أنه لا يوجد مستوى ثابت لممارسة هذا المبدأ . فإذا كان للجماعات الحق فى  
تقرير مصيرها والانفصال عن وحدات كبيرة ، ففى الوقت نفسه لا نرى مانعاً  
من أن تتجه ممارسة هذا الحق نحو انضمام جماعات وجنسيات مختلفة لتكوين  
وحدات كبيرة بقصد المصلحة العليا ، وبمعنى آخر يجب تعديل معنى مبدأ  
تقرير المصير على ضوء الاعتبارات العسكرية والاقتصادية . وهذا ما لم يدركه  
ساسة سنة ١٩١٩ فسمحوا بإنشاء وحدات صغيرة كدويلات البلطيق والنمسا  
والمجر وغيرها ، وذلك فى وقت بدا فيه الاتجاه نحو قيام الوحدات الكبرى .  
وقد تعرض المبدأ لأزمات جعلته عديم القيمة من الناحية العملية . فبسبب

التقدم في فن الحرب صعب على الدول الصغيرة المحافظة على حيادها أو استقلالها. إن الحرب الحديثة تتطلب قوات عسكرية واقتصادية هائلة، ومهما بذلت الدولة الصغيرة من جهد ومهما أنفقت من مال فلن تتمكن من الثبات أمام الدولة الكبيرة، بل إن تمسكها بالحياد لم يعد ممكناً عملياً بعد أن اشتد العامل الاقتصادي في الحروب الحديثة. ففي الحرب الحالية تخرج مركز دول مثل بلجيكا وهولندا لأن حيادها قد يفيد أحد الطرفين وهو الأقرب خطراً، ولما قضت خطط القيادة الألمانية بمهاجمة فرنسا من الشمال اجتاحت الدنمرك والأراضي الواطئة. ثم اتسع نطاق القتال وخاصة بعد دخول روسيا فزادت العقبات في وجه الدول الصغيرة، واضطر معظمها إلى الانحياز إلى طرف، ثم عادت فأنقلبت عليه، ولم تسلم من هذه النتيجة دول مثل تركيا. وأخيراً رأينا الدول الكبرى بعد اجتماع يالطا تشترط إعلان الحرب كمقدمة للاشتراك في مؤتمر سان فرانسيسكو، وهنا أعلنت تركيا ومصر والمملكة السعودية وغيرها الحرب وخرجت عن موقفها السابق.

والأزمة الأخرى التي تعرض لها مبدأ تقرير المصير هي الاعتبارات الاقتصادية. وقد استخدمت الدول بعد سنة ١٩١٩ السلاح الاقتصادي ضد بعضها. وترتب على ذلك اضطراب العالم، ومع ذلك استطاعت الدول الكبرى التأثير في سياسة جاراتها الصغرى ودليل ذلك أن معظم دول وسط وجنوب أوروبا وفقت بين موقفها وسياسة ألمانيا وإيطاليا. وهكذا وضع عجز الدول الصغرى سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، وبدأت الحاجة ماسة إلى التوفيق بين دعوى الاستقلال القومي وبين ما يتطلبه اعتماد كل دولة على الأخرى اقتصادياً. ولهذا يخلق بنا الأناخلط بين القومية وتقرير المصير. ويجب أن يتجه ههنا إلى ضم الوحدات الصغيرة بغض النظر عن اختلافات الجنس، وقد سمعنا عن مشروعات ترمي إلى تكوين اتحادات قوية من النواحي العسكرية والاقتصادية، ويقول أنصار هذه المشروعات إنها كفيلة بتنظيم أحوال العالم وجعل محاولة الاعتداء بعيدة.



والكاتب برتراند رسل رأى لانرى بأساً من إرادته ، فهو يقول إن العالم يتجه نحو التكتل ، ويرى قيام ثلاث وحدات كبرى هي : (١) الأمريكتان تحت زعامة الولايات المتحدة . (٢) شرقي أوروبا مع آسيا تحت زعامة روسيا . (٣) بقية أوروبا مع إفريقيا على شرط الاحتفاظ بالسيادة على البحر الأبيض المتوسط . أما إذا عجزت أوروبا عن ضم إفريقيا فإنها تعجز من الناحية الاقتصادية ، وفي هذه الحالة لابد لها من الانقسام ، فيذهب جزء في الكتلة الأمريكية والآخر ينحاز إلى الآسيوية . فإذا حدث هذا أصبحت كل وحدة قوية إلى حد لا ترى فيه فائدة من الاعتداء على غيرها لأن كلاً منها منطقة واسعة من الأرض وتضم ملايين من الأنفس وتشمل كافة الموارد الطبيعية اللازمة تقريباً . والمفروض في ظل هذا النظام أن تنضم الدول إلى بعضها على قدم المساواة وأن تحتفظ بقدر كبير من حرية التصرف في أمورها الداخلية ، ولكنها جميعاً تسير على سياسة مشتركة في النواحي العسكرية والاقتصادية ، وتتعاون في الميادين الثقافية بما يعود على جميع أعضاء الوحدة بالخير ويرفع من مستوى المعيشة لكافة السكان

وإذا كان من الصعب الأخذ سريعاً بفكرة رسل ، فإن الذي نراه ضرورياً هو العمل على ضم الدول الصغيرة المتقاربة ذات الثقافات المتشابهة والمصالح المتماثلة . والخلاصة أنه إذا أردنا أن نؤسس العلاقات في المستقبل بطريقة متينة سليمة فعلينا أن نفسر مبدأ تقرير المصير تفسيراً جديداً يتفق وروح القرن العشرين .

#### ٥ — هي سيادة الدولة الخارجية

من المسائل الجديرة بالنظر ما تدعيه كل دولة لنفسها من حق السيادة المطلق ، ورفضها أن تجعل أعمالها وتصرفاتها موقوفة على إرادة الدول الأخرى حتى ولو كان في ذلك صالح الأسرة الدولية كلها . وقد تجلّى حرص الدول هذا في عصبة الأمم حيث اشترط الاجماع في القرارات الهامة ، ولما اجتمعت

الدول في دومبارتن أو كس نشب الخلاف حول هذا الموضوع يصدد البحث في مجلس الأمن العام حيث طالب الممثلون الروس باتباع مبدأ الأغلبية المطلقة أي ستة أصوات على أن يكون من بينها أصوات الدول الخمس ذوات المقاعد الدائمة . ويحاول الساسة الوصول إلى حل لهذه المشكلة الخطيرة ، وقد ورد في قرارات مؤتمر يالطا بالقرم ، أن المقترحات المتعلقة بإجراء التصويت ستعلن على الملأ حالما تنتهي المشاورات مع الصين وفرنسا . ولا ريب أن الاقتراح الروسي خطوة كبيرة إلى الأمام كفيلة بأن تجعل من المجلس أداة لها قيمتها ، غير أن اشتراط موافقة جميع الأعضاء الدائمين قد يضعف من الأثر ، إذ الواقع أن الدول العظمى هي التي تترتب على خلافاتها المشا كل والحروب ، كما أن معناه إنشاء دكتاتورية من الدول الكبرى تملئ إرادتها على غيرها وتحافظ على النظم والأوضاع السائدة التي ترى لها مصلحة في بقائها ولو تعارض ذلك مع خير العالم ، وهذا هو الذي حدث في أعقاب الحرب العالمية الأولى حيث لم تبد الدول المنتصرة ميلا صادقا لإجراء التعديلات اللازمة في التسوية التي أقرتها معاهدات الصلح . فلو أن الدول قررت الأخذ بمبدأ الأغلبية المطلقة بصفة عامة وبدون قيد ولا شرط لكان في هذا خير كبير ولجعل من مجلس الأمن أداة فعالة بالمعنى الصحيح . وقد يعترض على هذا بأنه يخشى أن تحزب الدول غير ذات المراكز الدائمة وتكون جبهة ، والحقيقة أن الدول الصغيرة لا ترى لها مصلحة في الحروب ، وهي إن اتفقت فإنما ذلك لصالحها وهي المثلة لأغلبية الأسرة الدولية ، وهي كذلك التي تتعرض لخطر الاعتداء من جانب زميلات العظمى في المسائل السياسية والاقتصادية .

نعتقد أن حق السيادة المطلق الذي لا تزال الدول تتعلق به بسبب تمسكها بأهداف آراء القرن التاسع عشر ، قد تعرض للجدل ، بل أصبح لا يستقيم مع ظروف العالم اليوم . فتاريخ عصبة الأمم يمثل لنا الصراع بين وجهتي النظر اللتين تتنازعان السيادة ، فاشتراط الاجماع معناه الحرص على مبدأ



السيادة ، كما أن المادة الاختيارية والقانون العام للتحكيم ومعهادات الضمان المتبادل مثل لوكارنو وغير ذلك ، تمثل اعتداء على مبدأ السيادة لأن معنى كل منها في الحقيقة أن الدول التي قبلتها ليست حرة في التصرف حسب رغبتها وإرادتها ، وكذلك نعد من هذا القبيل مادعا إليه الوفد الروسى في دومبارتن أوكس وما تقرر في إجراءات التصويت في المجلس العام الذى يراد إنشاؤه طبقاً للتوصيات التى أقرها المؤتمر . وهذه كلها دلائل واضحة تشير إلى الاتجاه الذى يسير فيه العالم ، ومعناها أن الأمم تسعى إلى هدف جديد وهو إقرار مجموعة من القواعد والتقاليد تتبعها فى علاقاتها مع بعضها البعض ، وبعبارة أخرى تعمل على أن يكون للقانون الدولى سلطان فعلى يحد من سلطان عنصر القوة فى السياسة الدولية .

نعلم أن القانون الذى تسنه الدولة لأفرادها يقصد به تحقيق أوفر قسط من السعادة والرخاء لهم جميعاً وبصفة عامة ، ولا يراد منه إشباع رغبات كل فرد على حدة . ولا يشور الفرد على هذا القانون إلا إذا تبين للأغلبية الكبرى أن القانون لم يعد يحقق الأهداف المرجوة منه . ولو أطلقنا لكل فرد حرية التصرف والعمل لانعدم الأمن والنظام . وقد تشابكت مصالح الدول حتى صار العالم شديداً بالدولة الواحدة ، وإذن لابد من قانون عام ينظم علاقات الدول ويحدد من حريتها على أساس تحقيق أكبر قدر من الرخاء والسعادة لكافة الدول ، وبعبارة أخرى يجدر أن تخضع الدول لإرادة مشتركة عامة لها الأولوية على المصالح والرغبات الفردية لكل دولة أو بوضع دول على حدة . إننا لو سلمنا لكل دولة بالحق المطلق فى تعديل حدودها ورسم سياسة جمركية لصالحها الذاتى وحده ، لترتب على هذا انتشار الفوضى . والواقع أن المقترحات التى أوردناها بصدد المسائل الاقتصادية وغيرها لا رجا فى نجاحها إذا ظلت الدول متمسكة بهذا الحرص الشديد على سيادتها وحرية تصرفها . إن عالمنا اليوم يقوم فى الواقع على اعتماد الدول بعضها على بعض ، لا على مبدأ

الانفصال القومي ، كما أن التعاون فيه أصبح أعظم قيمة من المنافسة ، ولم يعد في الإمكان لأية دولة أن تعيش في حالة عزلة عن غيرها واكتفاء بمواردها ، بل هناك حاجات مشتركة وهذه تتضمن الخضوع المتبادل ، وحيث يكون خضوع متبادل لا يصبح هناك محل لإمكان وجود دولة ذات سيادة بالمعنى التاريخي والفني <sup>(١)</sup> . لقد أصبحت فكرة الدولة ذات السيادة المطلقة مصدر خطر على العالم ، وعلينا أن نصوغ نظرية توضح الوظيفة الجديدة للمجتمع بحيث تنظم القوة وفق غايات ترمي إلى خير الأمم جمعا .

#### ٦ - العزلة في العلاقات الدولية

تكلمنا عن الأسس الاقتصادية وغيرها مما يلزم لبناء عالم الغد سواء قرب اليوم أو بعد ، وسنلخص مقترحات الساسة بشأن الأداة الدولية المراد إنشاؤها . والواقع أن هذه غايات نرجو الوصول إليها لخير الإنسانية ، غير أن هناك عاملا له أهميته ولا ينبغي إهماله وإلا كنا كمن يشيد صرحا على الرمال ، ونقصده به توافر عنصر العدالة . فإذا أردنا قيام عالم جديد وتنمية التعاون السلمي فلا بد للدول الكبرى من أن تدرك أنه من الضروري أن تعامل الدول الصغرى بالعدل ، وأن تكون أعمالها وقراراتها رامية إلى مراعاة صالح زميلاتها الصغرى . فإن شئنا مثلا تطبيق حرية التجارة وجب أن نعلم أن العدالة تقضي بالنظر في أحوال الدول الصغرى ومطالبها الاقتصادية ، فنطبق المبدأ بالوسيلة التي تكفل مساعدة هذه الدول على إنشاء الصناعات الضرورية والتي يمكن دعمها بأقل قدر من التشجيع . وينبغي في القرارات المتعلقة مثلا بتعديل الحدود أو ضم بلاد إلى أخرى أن نلاحظ مقدار الضرر الذي يعود على الغير كما لو كنا مكانه ، ولو حاولنا وضع نظام جديد لممتلكات العدو العدو فيجدر بالدول المنتصرة الكبرى أن تصوغ مثيلا له لتطبيقه على أملاكها



مادام الغرض مصلحة العالم وخير الشعوب التي يقال إنها متأخرة . ويجب أن يؤخذ رأى الدول الصغرى حتى في المسائل الحيوية إذا كان ذلك لمصلحة المجموع . وليس من العدالة مثلاً أن تقرر الدول الكبرى إعلان الحرب على غيرها وتكون هي المعتدية ومع ذلك تحاول أن تسوق الدول الصغرى إلى جانبها ، وليس من العدالة أن تؤلف الدول الكبرى جبهة واحدة فيما يخص مصالحها ولا تعنى بزميلاتها الأقل شأنًا .

إن العدالة ، كلمة نسمعها من الكثيرين ، ولكننا في حاجة إلى العمل بالمعنى السامى الذى تنطوى عليه الكلمة . نريد عدالة في الحقوق والواجبات ، وفى النعم والمحن ، وإلا فلا فائدة من أى نظام جديد .

#### ٧ — جامعة الأمم المتحدة

رأت الدول المتحدة ضرورة إنشاء هيئة دولية عامة بعد انتهاء الصراع الحالى ، ولهذا الغرض اجتمع مؤتمر في دمبرن أو كس وقدم توصيات اتفق عليها تمثلو الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى والاتحاد السوفيتى والصين . وقد نشرت المقترحات فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٤ وهى موضع نظر الحكومات الأربع بقصد إتمام عدة موضوعات تركت للبحث . فإذا تم الأمر عرضت رسمياً على مختلف الحكومات لتكون أساساً للمباحثة فى مؤتمر كامل للأمم المتحدة يعد فيه ميثاق الهيئة . ونلاحظ أولاً أن الميثاق سيكون أداة مستقلة ولا يندمج فى معاهدة الصلح حتى لا يقول الأعداء الحاليون اليوم أنهم أرغموا عليه كما كان الحال من قبل حين اضطروا إلى قبول ميثاق عصبة الأمم كجزء لا يتجزأ من معاهدات الصلح فى سنة ١٩١٩ . غير أننا نرى أن الذى سيتولى وضع الميثاق للهيئة المقترحة هى الدول المتحدة كما كان الشأن فى أعقاب الحرب الماضية ، ومعنى هذا أن الدول المنتصرة ستقوم بعمل منفرد . ويحسن أن تعد الدول المتحدة مشروعاً ثم يعرض بعد الحرب على مؤتمر الدول جميعاً

بما فيها المحايدة والمعادية الآن ويفتح باب المناقشة على مصراعيه حتى يخرج الميثاق ذا طابع عام بالمعنى الصحيح ويمثل وجهات النظر المختلفة وبذا يكون أدعى إلى الاطمئنان وأقرب إلى الاستقرار .

وتنحصر أغراض الهيئة المزمع تكوينها فيما يلي :

( ١ ) صيانة السلم والأمن الدوليين باتخاذ تدابير اجماعية فعالة لمنع وإزالة التهديدات التي يتعرض لها السلام، ولقمع أعمال العدوان أو سواها ، وإيجاد حل أو حسم سلمي للخلافات الدولية .

( ٢ ) تنمية العلاقات الودية بين الأمم .

( ٣ ) تحقيق التعاون الدولي في حل المشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية وسواها من المشاكل الانسانية .

ويلاحظ أنه نص صراحة على « المشاكل الدولية الاقتصادية » وهو أمر لا بد أن تعني به أية مؤسسة دولية بعد أن وضع ارتباط السياسة والاقتصاد ارتباطاً وثيقاً ، وليس أدل على إدراك السياسة لهذه الحقيقة من اتفاقهم — كما سنرى بعد — على إنشاء « مجلس اقتصادى واجتماعى » .

وحتى يتسنى تحقيق الأغراض المشار إليها يتصرف أعضاء الجامعة الجديدة وفق مبادئ معينة هي المساواة في السيادة بين كافة الدول المحبة للسلم ، والتعهد بالقيام بالتعهدات التي تنطوئ بهم وفق الميثاق ، وحسم كافة خلافاتهم بالوسائل السلمية ، والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها على أية صورة مناقضة لأغراض الجامعة ، وتقديم كافة المساعدات إلى الجامعة في أى عمل تضطلع به وفقاً للميثاق ، والامتناع عن تقديم المساعدة إلى أية دولة يتخذ عندها إجراء وقائي أو تنفيذي .

وتقرر فتح باب العضوية في الهيئة المقترحة لكافة الأمم المحبة للسلم ، وتشمل الهيئة المصالح الرئيسية التالية :



### أولاً - المجلس العام General Assembly

وينبغي أن يكون كافة أعضاء الهيئة أعضاء فيه ، كما ينبغي أن يكون لهم عدد من الممثلين موضح في الميثاق . ويجتمع المجلس في دورات سنوية منتظمة ، وفي دورات خاصة إذا دعت الضرورة . وفيما يلي أهم أعمال المجلس وسلطاته : -

- (١) ينبغي أن يكون له الحق في نظر المبادئ العامة للتعاون في سبيل صيانة السلم والأمن الدوليين ، وفي مناقشة أية مسألة من المسائل المتصلة بهما بما يعرضها عليه عضو أو لفيق من الأعضاء أو يتقدم بها مجلس الأمن .
- (٢) سلطة ضم أعضاء جدد إلى الهيئة بناء على توصية مجلس الأمن .
- (٣) سلطة منع أي عضو في الهيئة من مباشرة أي حق أو امتياز إذا كان مجلس الأمن قد اتخذ ضد ذلك العضو أي إجراء وقائي أو تنفيذي ، وينبغي تزويد المجلس العام بسلطة طرد أي عضو إذا انتهك عامداً مبادئ الميثاق .
- (٤) انتخاب الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن وجميع أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

(٥) فيما يتعلق بالقرارات الهامة بما في ذلك التوصيات المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين ، وانتخاب أعضاء مجلس الأمن والاعتراف بالأعضاء وفصلهم ... فينبغي لإقرارها من موافقة ثلثي الأعضاء الحاضرين والمصوتين . أما في المسائل الأخرى فتتم القرارات بأغلبية بسيطة في الأصوات . وهذا الخروج عن قاعدة الاجماع يخالف ما كان متبعاً في عصبة الأمم وبخاصة فيما يتعلق بالتوصيات المتصلة بحفظ الأمن حيث نصت المادة الخامسة من عهد العصبة على ضرورة الموافقة الاجماعية على القرارات . ولا ريب أن سبب الاختلاف في النظام المقترح هو أن مسؤولية حفظ السلم والأمن واقعة على عاتق مجلس الأمن ، في حين أن المجلس العام ستناط به المسؤولية الرئيسية

لتسهيل حلول المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وما في حكمها ، بينما في نظام عصبة الأمم كانت للجمعية العمومية والمجلس سلطات عامة متعاقبة .

### ثانياً — مجلس الأمن ( Security Council )

يتكون من مندوب واحد لكل من أحد عشر عضواً ويكون به مقاعد دائمة لممثلي الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية وجمهورية الصين (ويحتفظ لفرنسا بمقعد دائم في الوقت المناسب) . أما الأعضاء غير الدائمين فيشغلون مقاعدهم بالانتخاب . وهنا نلاحظ أن قصر العضوية الدائمة على الحلفاء معناه أن الأعداء الحاليين غير مقدر لهم مثل هذا المركز ، الأمر الذي سيجعلهم ينفرون بطبيعة الحال من الاشتراك في المستقبل في الهيئة الجديدة ، والأجدر أن يفتح الباب أمامهم وإلا فعنى ذلك بقاء الشعور بالتمييز مما يفسد العلاقات الدولية . ومن المحقق أن اشتراك الدول المعادية ، بعد استقرار أحوالها الداخلية ، بصفة دائمة ، يسهل عملية التفاهم ويؤدي إلى الاتفاق على إجراء التعديلات والتسويات التي قد تدعو الضرورة إليها . وسيكون لمجلس الأمن السلطات التالية :

- ( ١ ) لفحص المنازعات أو الحالات التي تؤدي استمرارها إلى نشوء احتكاك أو نزاع .
- ( ٢ ) لدعوة الدول لحسم منازعاتها بالوسائل السلمية التي تختارها .
- ( ٣ ) لتوصية الدول باتباع الإجراءات المناسبة أو طرق حسم المنازعات .
- ( ٤ ) لتقرير ما إذا كانت حالة ما تهدد السلم ، واتخاذ أية تدابير ضرورية لحفظ السلم أو إعادته إلى نصابه .
- ( ٥ ) لاتخاذ التدابير الدبلوماسية والاقتصادية وغيرها التي تجعل قراراته نافذة ، أو لاستخدام القوات الجوية أو البحرية أو البرية إذا دعت الضرورة .

وستعقد الدول الأعضاء اتفاقات تعين عدد وأنواع القوات وطبيعة التسهيلات والمساعدة التي ستقدم لمجلس الأمن . وستعمل هذه القوات المسلحة



طبقا للخطط التي وضعها مجلس الأمن بمساعدة لجنة أركان الحرب . ويرى أصحاب المقترحات أنها أقوى مفعولا مما نص عليه ميثاق عصبة الأمم في هذا الصدد . وهكذا ستحاول الهيئة أو الدول الكبرى فرض دكتاتورية على العالم لأنها وهي الدول العظمى صاحبة أعظم القوات ، وقد يكون في هذا ما يشبه المحاولات التي أرادت الدول القيام بها في أوائل القرن الماضي بحجة تنفيذ المحالفة الرباعية . والذي نستشفه من هذا كله أن الدول لم يزل يساورها الخوف من أعدائها ، وأي نظام أساسه الخوف مضره الانهيار .

#### ثالثا - محكمة العدل الدولية (International Court of Justice)

وهذه بصفتها العنصر القضائي الرئيسي ستنظر وتصدر الأحكام فيما يختص بالمنازعات التي تعرض عليها والتي يمكن حلها على أساس أحكام القانون . وستقدم المشورة إلى مجلس الأمن فيما يتعلق بالمسائل القانونية المتصلة بالمنازعات الأخرى إذا طلب منها ذلك .

#### رابعا - الإدارة العامة (The Secretariat)

وتتألف من مدير عام ومن موظفين ، ويتنخب المجلس العام المدير بناء على توصية مجلس الأمن . ومن مهام المدير العام لفت نظر مجلس الأمن لآلية مسألة قد يرى أنها تهدد السلم والأمن .

#### المجلس الاقتصادي والاجتماعي

وهذا من الهيئات ذات الأهمية الكبرى وستكون من ١٨ عضواً ويعمل تحت إشراف المجلس العام . وستكون غايته : ( ١ ) تيسير حلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية وما في حكمها . ( ٢ ) تعزيز أسباب احترام حقوق الإنسان والحريات الجوهرية . ( ٣ ) التوعية بتنسيق مظاهر نشاط

المصالح الدولية التي سوف تكون على اتصال بالهيئة الدولية ، كهيئة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة المقترحة ، وهيئة العمل الدولية ، ورحيد النقد الدولي والبنك الدولي للإنعاش والتعمير المقترحين ، ومصالح أخرى في ميادين التعليم والتعاون الثقافي والصحة .

هذه أم المقترحات (١) التي قدمت في مؤتمر دومبارتن أوكس ومن الصعب الحكم عليها إلا إذا وضعت في سياقها النهائية إذ لا زالت فيها ثغرات قيد البحث ، كما أننا ننتظر حتى نعلم الاتفاقات المختلفة التي يمكن بها وضع خير القواعد اللازمة . ولعل الساسة يحققون آمال العالم فيصوغون المعقول والذي يتفق مع المصالح الدولي العام غير متأثرين بالعوامل النفسية وغيرها التي تثيرها الحرب وأن ينظروا إلى المستقبل نظرة الذي يسعى إلى الخير ، وقل أعمالوا فسيروا الله عملكم والمؤمنون .

---

(١) رجعنا في الخلاصة التي أوردناها إلى الوثائق التي نشرتها وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية وأصدرها بالعربية مكتب الولايات المتحدة للاستعلامات بالقاهرة .



## خاتمة

أوضحنا ما رأيناه ضروريا للسير بالإنسانية في الطريق السوي الذي يهيئ للناس أن يعيشوا إخوانا متحابين وأصدقاء متساندين على تحقيق ما فيه خيرهم . ولكن المعروف أن أى نظام لا يرجي له البقاء إلا إذا استعدت له الأذهان وتبهرت له العقول ، وبعبارة أخرى ينبغي توافر الجو الصالح وإعداد العقلية الملائمة ، وهنا يأتي عامل التربية والثقافة إذ هو لازم لنجاح أى مسعى في سبيل إدراك التعاون بين الشعوب .

وتحتل مادة التاريخ المقام الأسى في هذا الصدد . ما الغاية التي نسعى إليها من وراء تدريس هذه المادة للناشئة على وجه الخصوص ؟ إن مهمة التاريخ غاية في السمو ، لأنه يصور لنا قصة الإنسانية ، ويرى لنا قصة الحضارة ، ويسجل ما قامت به الشعوب على تباينها وفي مختلف العصور من محاولات إنشاء صرح المدنية . وفي هذه الحالة يقل الاهتمام بالتاريخ القومي وحده لأنه بنفسه لا يفسر لنا الحقيقة كاملة ، ولكنه جانب متمم للصورة العليا التي تمثل الإنسانية وهي تسير نحو التقدم . فإذا سلمنا بمهمة التاريخ هذه وجب علينا أن نعدل طرق تدريس هذه المادة للناشئة ، علينا أن نوجه العناية إلى إبراز الأعمال الانشائية التي قامت بها كافة الشعوب ، والجهود التي بذلها مختلف العباقر في تقدم العلوم والآداب والفنون ، وبذلك يتعلم الطفل أن العالم وحدة وأن أساسه التعاون لا المنافسة البغيضة . وعلينا أن نذكر المعارك والحروب على أنها أمراض خبيثة أصيب بها المجتمع البشري واستطاع الشفاء من كل منها محاولا البحث عن العلاج الواقى منها إلى النهاية ، وعلينا أن نمجد أمثال غاليليو والغزالي وكنفوسوس وچيمس وات وأديسون أكثر مما نمجد تحوتس الثالث والاسكندر وهانيبال وقيصرو خالد بن الوليد و نابليون ، وواجبنا أن

نفسر الثورات على أنها محاولات للإصلاح في داخل الدولة على أن يعم نوره بقية الدول الأخرى .

ويحذر بنا أن نوجه اهتمامنا إلى تدريس علم تقويم البلدان على أسس جديدة فنوضح للصغار وحدة الأجناس واعتماد أقطار الأرض بعضها على بعض والخطر الناشئ عن الانقسام ، وأن الاعتبار الجغرافية الطبيعية أقوى أثرًا من الفوارق السياسية والحدود الوضعية ، وعلى الطفل أن يعلم أن العالم كله ساهم بموارده الطبيعية في إعداد غذائه وملبسه ووسائل نقله وما إلى ذلك . أما الأدب فتخير للصغار أروع وأقربه إلى تمجيد الإنسانية جمعاء ، وعلينا ألا تقتصر على الأدب القومي بل يجب أن يتذوق الطالب الآداب الأجنبية ، وبذا يتعلم احترام الشعوب الأخرى وتقديرها ، ويدرك الوحدة التي تربط ذوى الفكر وأرباب المثل العليا . ويتصل بهذا توجيه العناية إلى الأديان فنوضح أوجه التشابه في أصولها ، ونبين ما فيها من مبادئ أخلاقية سامية واحدة . ونبرز الناحية السلبية فيها وفي تعاليمها ، ونقلع عن دراسة الفوارق التافهة ، ونظهر كيف كانت الحروب الدينية مظهرًا لا يستقيم وقدسية الأديان وسموها .

أما الصحافة والإذاعة والسينما والمسرح ، فيتعين وضعها تحت الرقابة السديدة ، ونحول بينها وبين ماتعمله من نشر أو تصوير كل ما يثير كوامن الأحقاد ويغلي مراحل الشقاق ويحقّر بعض الأجناس والشعوب ، وعلى الأمم أن تمتنع عن استغلال هذه الأسلحة الخطيرة في تسميم عقول الناس بآراء تتنافى مع مانسعى إليه من نشر روح التعاون السلي في أرجاء العالم .

\*\*\*

نقف عند هذا الحد بعد أن بينا الخطوات التي خطتها الإنسانية منذ أقدم العصور في سبيل تحقيق السلام ، من حيث الحملة على الحرب والبغضاء ، والدعوة إلى التعاون والإخاء ، وتنظيم العلاقات بين الدول ، وتنمية التعاون

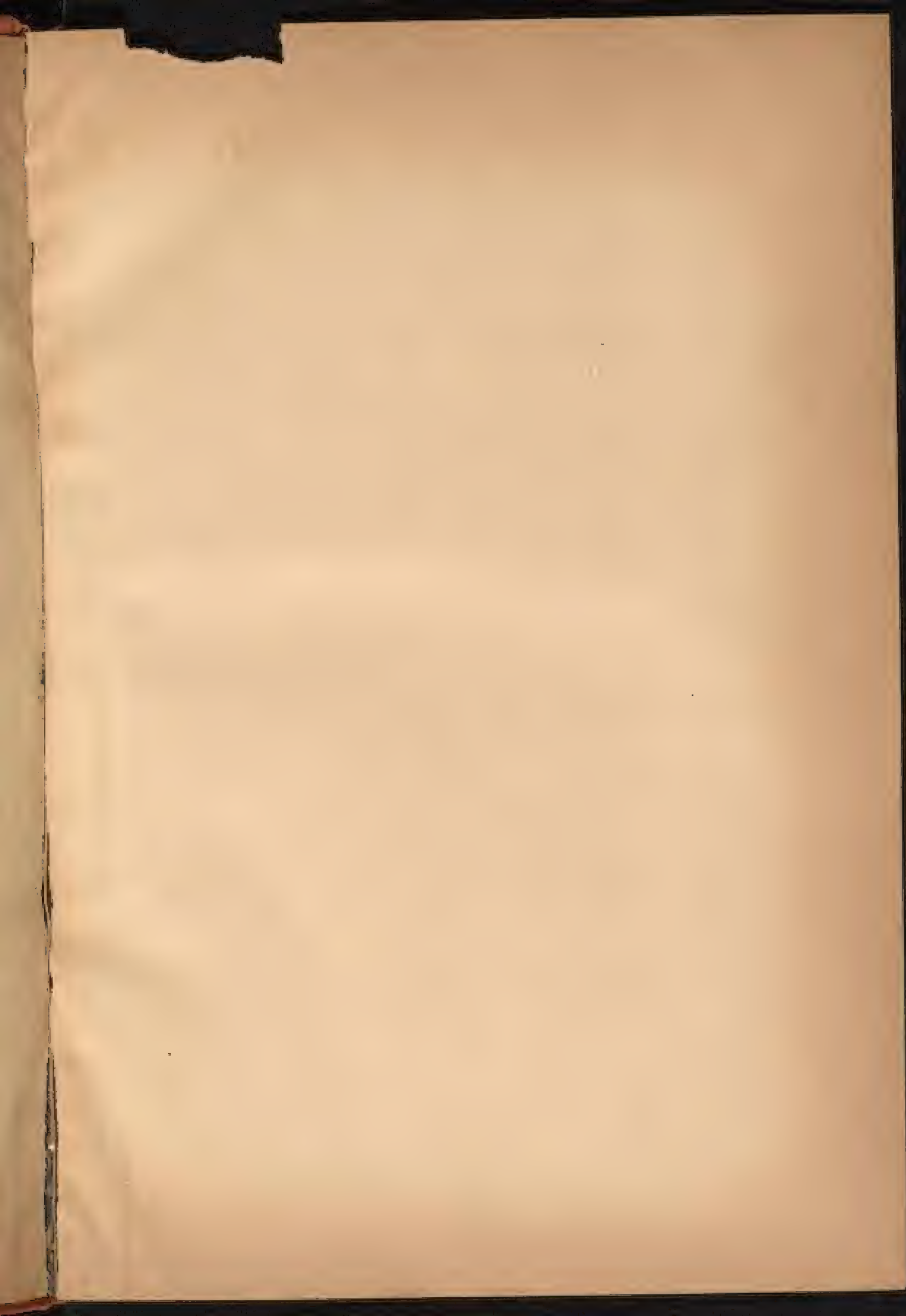


في النواحي المختلفة . ومن هذه القصة الموجزة يتضح لنا جليا أننا نسير نحو غاية سامية وإن بدا السير بطيئا ، وإن اعترضت طريقنا الصعاب والعقبات ، لأن هذا كله لا يخفى المغزى الحقيقي في اتجاه قافلة البشرية . وهذا البطء ليس عيباً وإنما هو دليل على عظم المهمة وبعد الشقة ، مما يحفزنا إلى مواصلة الجهود ومتابعة العمل ما وسعنا الجهد وإسراع الخطى . ولنتق أننا واصلون في يوم قريب أو بعيد إلى غايتنا وليؤمن كل منا أننا نسير جميعا منذ أقدم العصور :  
« نحو عالم جديد » .

## محتويات الكتاب

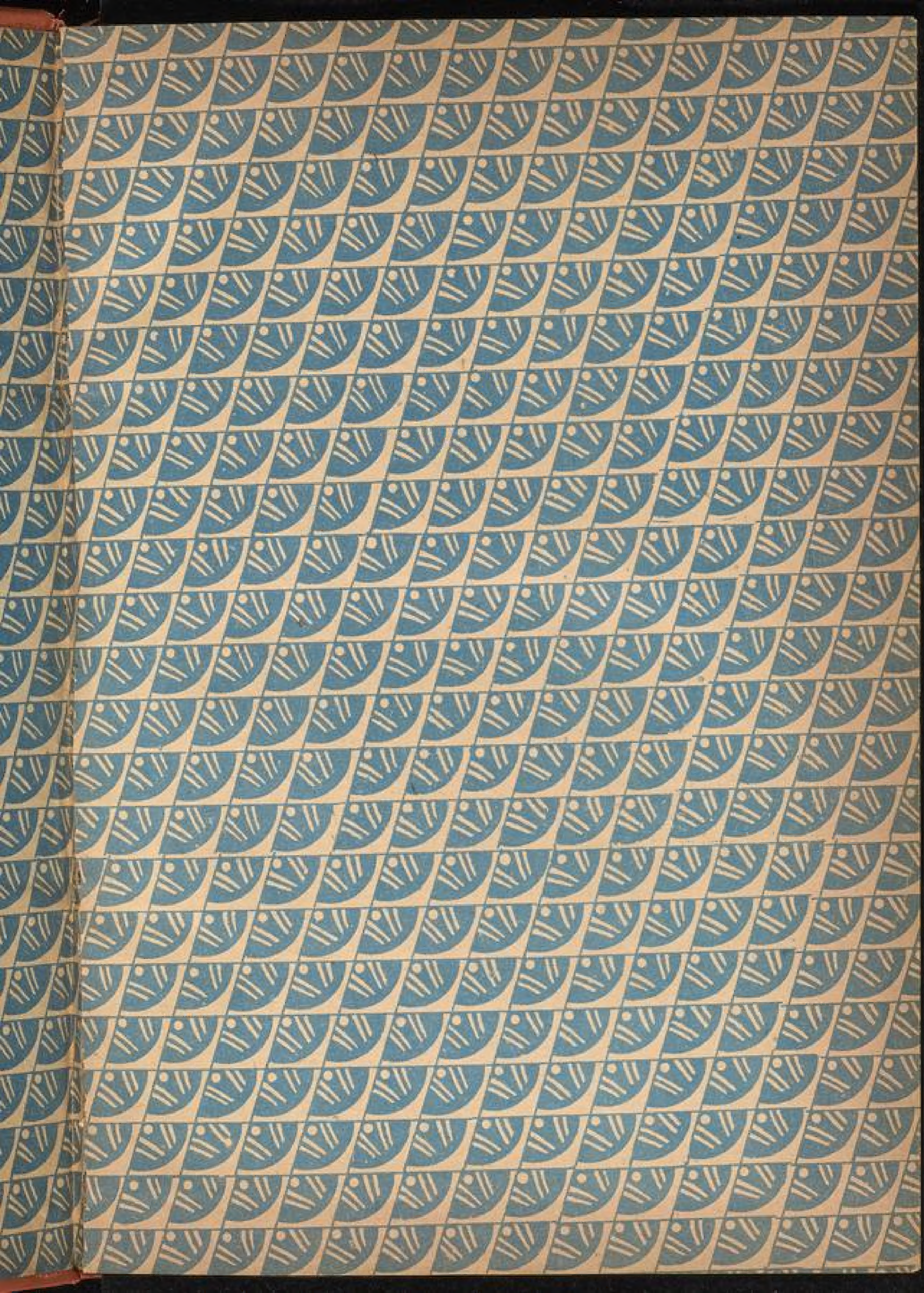
صفحة	
٣	إهداء الكتاب
٥	مقدمة الكتاب
	الفصل الأول : آراء ومشروعات : منذ العصور الوسطى حتى
٧	الثورة الفرنسية
٣٤	الفصل الثاني : الثورة الفرنسية وعصر نابليون
٣٩	الفصل الثالث : عهد حكومة الدول الأربع
٥٨	الفصل الرابع : نظام التفاهم والعمل المشترك
٧٠	الفصل الخامس : الدعوة إلى السلام
٧٧	الفصل السادس : التحكيم والتوفيق
٨٤	الفصل السابع : العقلية الدولية
٩١	الفصل الثامن : البناء الدولي الجديد
٩٨	الفصل التاسع : عهد عصبة الأمم — تحليل ونقد
١١٧	الفصل العاشر : السلامة الاجتماعية
١٣١	الفصل الحادي عشر : مشكلة التسليح
١٤٣	الفصل الثاني عشر : عوامل الاضطراب منذ الحرب العالمية الأولى
١٥٨	الفصل الثالث عشر : النزاع بين اليابان والصين
١٦٦	الفصل الرابع عشر : مؤتمر خفض السلاح
١٧٢	الفصل الخامس عشر : موسوليني والعصبة
١٨٥	الفصل السادس عشر : محاولات جديدة لصون السلام
١٩٥	الفصل السابع عشر : نحو الهاوية أو عهد الفوضى الدولية
٢٠٥	الفصل الثامن عشر : عالم الغد
٢٢٨	خاتمة













893.78  
B23

400 2 1 1958



COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE



CU58886176

893.78 B23

Nahwa slam jadid, aw